

جامعة الجزائر 2  
أبو القاسم سعد الله  
معهد الترجمة

التكوين الجامعي في معهد الترجمة لجامعة الجزائر 2 لسوق الترجمة  
القانونية والقضائية عربي - انجليزي - عربي، بين الواقع الأكاديمي  
وتحديات سوق العمل: حالة دواوين الترجمة المعتمدة نموذجا  
دراسة استكشافية مقارنة

رسالة دكتوراه الطور الثالث في الترجمة  
التخصص: ترجمة قانونية  
الفرع: عربي - انجليزي

إشراف الأستاذ:

د. محمد رضا بوخالفة

إعداد الطالب:

أمين بوجلاب

سبتمبر 2021



# الإهداء

إلى أمي وأبي منارتي في الحياة ومفتاحي نجاحاتي؛

إلى زوجتي شهرزاد على صبرها ودعمها؛

إلى ابني ياسين وابني زكريا على صبرهما على إهمالي إياهما طوال مدة إنجاز هذا العمل.

## كلمة شكر وتقدير

أقدم بجزيل شكري وامتناني إلى كافة الأساتذة الذين لم يبخلوا علي بنصائحهم منذ أن التحقت بالجامعة إلى أن وصلت إلى هذه الدرجة، وشكري الخاص لجميع من رافقوني في هذا العمل الذي أتمنى أن يجلب القيمة المضافة لجمهور الباحثين، وأبدأ بفريق التكوين الذي قام بعمل جبار في سبيل تحضيرنا أحسن تحضير لعالم البحث العلمي، وكان بمثابة القبلية التي نتجه إليها كلما ضللنا الطريق، وأول من أود أن أشكره هو الأستاذ محمد رضا بوخالفة الذي ذلل لي العقبات، وسخر لي وقته وجهده من أجل أن يجعل مني باحثاً محترماً، والدكتورة نسرين لولي بوخالفة التي لم تبخل علي بنصائحها، كما أتوجه بشكري الخاص لأستاذتي السيدة باني عميري التي أعتبرها قدوة لي وأعتز بأني كنت طالبها، والشكر موصول إلى كافة أعضاء هذه اللجنة كل باسمه وعلى رأسهم السيدة رئيسة اللجنة، وأناشدهم ألا يبخلوا علي بانتقاداتهم التي ستثري بحثي حتماً، وأتمنى أن يظلوا دخرنا وحضنا لي ولزملائي الباحثين وزميلاتي الباحثات، لأن الطريق لا يزال طويلاً، وفي الأخير أود أن أقدم بشكر خاص لأستاذتي الدكتورة عديلة بن عودة التي كانت سبباً مباشراً ومؤثراً في خوضي هذه التجربة في البحث العلمي، وكانت دائماً تشجعني على المثابرة وتحفزني على أن أقوم رفع التحديات مهما بلغت درجة صعوبتها.

## الفهرس

13	المقدمة.....
26	الفصل الأول: محطات تاريخية للترجمة والإنتاج الترجمي في الجزائر.....
27	توطئة:.....
28	1.1 محطات تاريخية للترجمة في الجزائر:.....
28	1.1.1 الترجمة إبان فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر:.....
28	2.1.1 الأبعاد الاستراتيجية لتجنيد المترجمين في الحملة الاستعمارية للجيش الفرنسي:.....
34	3.1.1 ممارسة الترجمة في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية:.....
35	4.1.1 تطور الترجمة في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية:.....
37	5.1.1 سياسة التعريب الشامل المنتهجة بعد الاستقلال:.....
38	1.5.1.1 الاستراتيجية الفرنسية لترسيم وتعميم استعمال اللغة الفرنسية في الجزائر:.....
40	2.5.1.1 سياسة التعريب الشامل المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية بعد الاستقلال:.....
42	6.1.1 سياسة التخلي عن استعمال اللغة الفرنسية واستبدالها باللغة الإنجليزية:.....
43	2.1 الإنتاج الترجمي في الجزائر:.....
44	1.2.1 إحصائيات وحدة البحث حول الترجمة والمصطلحية:.....
	2.2.1 إحصائيات مؤشر ترانسلازيونوم Index Translationum المحسوب على منظمة الأمم
45	المتحدة للتربية والعلم والثقافة " اليونسكو " UNESCO:.....

3.2.1 دراسة أنا ليند بالشراكة مع ترانس أوروبيان لسنة 2010 حول تطور الترجمة في حوض البحر الأبيض المتوسط والجزائر: .....	56
4.2.1 إحصائيات حول الإنتاج الترجمي في الجزائر بمناسبة الطبعة 15 للصالون الدولي للكتاب التي جرت بالجزائر العاصمة خلال الفترة الممتدة ما بين 26 أكتوبر إلى 6 نوفمبر 2010: .	59
الخلاصة: .....	63
الفصل الثاني: التكوين بمعهد الترجمة لجامعة الجزائر 2 بأعين أساتذته.....	65
توطئة: .....	66
1.2 التكوين بمعهد الترجمة لجامعة الجزائر 2: .....	67
1.1.2 النظام الكلاسيكي: .....	67
2.1.2 نظام " ليسانس - ماستر - دكتوراه " أو ما يعرف بنظام " ل.م.د ": .....	67
1.2.1.2 تبني نظام ل.م.د في البلدان الأنجلوساكسونية والبلدان الأوروبية: .....	69
2.2.1.2 تبني نظام ل.م.د في الجزائر: .....	69
3.2.1.2 خصائص نظام ل.م.د في الجزائر: .....	70
2.2 تعريف الترجمة: .....	73
3.2 أنواع الترجمة: .....	75
4.2 ماهية الترجمة القانونية: .....	77
1.4.2 اللغة القانونية: .....	78
2.4.2 تعريف الترجمة القانونية: .....	80

84	3.4.2 مميزات الترجمة القانونية وخصائصها:.....
86	4.4.2 صعوبات الترجمة القانونية:.....
88	5.4.2 ممارسة الترجمة القضائية والقانونية في الجزائر: .....
89	1.5.4.2 إحصائيات الغرفة الوطنية للمترجمين الترجمة الرسميين: .....
	6.4.2 الدراسة الميدانية لواقع التكوين في الترجمة بمعهد الترجمة لجامعة الجزائر 2 بأعين أساتذته:
90	.....
91	1.6.4.2 المعايير المعتمدة في الدراسة الميدانية:.....
92	2.6.4.2 استغلال بيانات الدراسة الميدانية:.....
108	7.4.2 أهم النتائج المحصل عليها من الدراسة:.....
108	1.7.4.2 حول شمولية التكوين الجامعي: .....
110	2.7.4.2 حول ضرورة مواكبة التكوين للتطور التكنولوجي: .....
111	3.7.4.2 حول دور الأستاذ في العملية التكوينية:.....
112	4.7.4.2 حول التكوين المتخصص:.....
113	.....: الخلاصة
115	..... الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لعينة داوين الترجمة المعتمدة
116	.....: توطئة
117	1.3 البحث الميداني: .....

118	1.1.3 شرح طريقة الحوار المباشر:
119	2.1.3 دراسة عينة ممارسي الترجمة (المتربمون المعتمدون):
121	2.3 الدراسة الميدانية لعينة المترجمين المحترفين:
126	1.2.3 معايير توظيف المترجمين المعتمدة في دواوين الترجمة:
141	2.2.3 الحجم الساعي اللازم لتكوين المترجم في دواوين الترجمة المعتمدة:
147	3.2.3 نسبة توظيف المستخدمين من حاملي شهادة جامعية في تخصصات أخرى غير الترجمة في دواوين الترجمة المعتمدة:
149	4.2.3 أهم النتائج المتحصل عليها من الدراسة:
149	تتمثل أهم النتائج التي خلصت إليها من هذه الدراسة فيما يلي:
149	1.4.2.3 حول الحجم الساعي للتكوين:
150	2.4.2.3 حول صيغة التعاون بين المترجمين المعتمدين وبين الجامعة:
153	الخلاصة:
155	الفصل الرابع: مؤشرات واستنتاجات الدراسة.
156	توطئة:
158	1.4 الاستنتاجات:
158	1.1.4 الاستنتاجات الرئيسية:
159	1.1.1.4 البعد التكويني:

164	.....:2.1.1.4 البعد المهني
168	.....:2.4 الاستنتاجات الجانبية
175	.....:الخلاصة
178	.....:الخاتمة
187	.....:ملاحق
334	.....:نهاية الحوار
335	.....:مسرد المصطلحات الموظفة عربي - فرنسي - انجليزي
339	.....:الملخص باللغة الانجليزية
344	.....:قائمة المراجع
345	.....:المراجع باللغة العربية
348	.....:المراجع باللغات الأجنبية
351	.....:المراجع الالكترونية

## قائمة الجداول والأشكال

- الجدول رقم (1.1): الإنتاج الترجمي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1979-2007 ..... 46
- الشكل رقم(1.1): الإنتاج الترجمي في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1979 - 2007..... 48
- الجدول رقم (2.1): الإنتاج الترجمي في الجزائر حسب اللغات خلال الفترة الممتدة ما بين 1979 - 2009..... 49
- الشكل رقم (2.1): الإنتاج الترجمي في الجزائر حسب اللغات خلال الفترة الممتدة ما بين 1979 - 2009..... 51
- الجدول رقم (3.1): مقارنة بين مجموع الإنتاج الترجمي في الجزائر على امتداد 28 سنة حسب مؤشر ترانسلاطيونوم ..... 52
- الشكل (3.1): مقارنة بين مجموع الإنتاج الترجمي في الجزائر على امتداد 28 سنة حسب مؤشر ترانسلاطيونوم ..... 53
- الجدول (4.1): ترتيب أعمال المؤلفين الأكثر ترجمة في الجزائر ..... 53
- الجدول (5.1): ترتيب دور النشر الأكثر ترجمة للأعمال المنشورة بها في الجزائر ..... 54
- الجدول (6.1): اللغات الأكثر ترجمة إليها في الجزائر حسب مؤشر ترانسلاطيونوم..... 55
- الجدول رقم(7.1): توزيع دور النشر في الجزائر سنة 2010..... 59
- الشكل رقم (4.1): توزيع عدد دور النشر في الجزائر حسب إحصائيات الطبعة 15 للصالون الدولي للكتاب التي جرت بالجزائر العاصمة خلال الفترة الممتدة ما بين 26 أكتوبر و6 نوفمبر 2010... 60
- الشكل رقم (5.1): توزيع دور النشر في الجزائر حسب إحصائيات الطبعة 15 للصالون الدولي للكتاب التي جرت بالجزائر العاصمة خلال الفترة الممتدة ما بين 26 أكتوبر و6 نوفمبر 2010..... 61

94	الجدول رقم (1.2): بيانات عينة الدراسة
104	الجدول رقم (2.2): بيانات عينة الدراسة
104	الشكل رقم (1.2): بيانات عينة الدراسة
105	الشكل رقم (2.2): بيانات عينة الدراسة
121	الجدول رقم (1.3): عينة المترجمين المعتمدين الذين شكلوا جمهوراً دراسياً
	الشكل رقم (1.3): حالة إحصائية لعدد سنوات التجربة الميدانية لدى المترجمين المعتمدين من أصحاب دواوين الترجمة المعتمدة إلى غاية سنة 2021
123	
	الجدول رقم (2.3) المستوى الجامعي للمترجمين المعتمدين من أصحاب دواوين الترجمة المعتمدة بالنسب المئوية:
124	
124	الشكل رقم (2.3): المستوى الجامعي للمترجمين المعتمدين أصحاب دواوين
	الشكل رقم (3.3): المستوى الجامعي للمترجمين المعتمدين أصحاب دواوين الترجمة موضوع الدراسة بالنسب المئوية
125	
	الجدول رقم (3.3): نسبة توظيف حاملي شهادة في الترجمة على مستوى دواوين الترجمة المعتمدة
127	
129	الشكل (4.3): حالة إحصائية لنسبة توظيف حملة شهادة في الترجمة لدى دواوين الترجمة
	الشكل رقم (5.3): حالة إحصائية لنسبة توظيف حملة شهادة في الترجمة لدى دواوين الترجمة المعتمدة بالنسب المئوية
129	
	الجدول رقم (4.3): جدول مقارنة للحجم الساعي اللازم لتكوين المستخدمين في دواوين الترجمة لحاملي وغير حاملي شهادة في الترجمة
144	

- الشكل رقم(6.3): الحجم الساعي اللازم لتكوين المترجمين الحاملين شهادة في الترجمة على مستوى  
دواوين الترجمة المعتمدة ..... 146
- الشكل رقم(7.3): الحجم الساعي اللازم لتكوين المترجمين الحاملين شهادة في الترجمة على مستوى  
دواوين الترجمة المعتمدة بالنسب المئوية ..... 146
- الشكل رقم (8.3): الحجم الساعي الضروري لتكوين المترجمين لحاملي شهادة في تخصصات أخرى  
غير الترجمة على مستوى دواوين الترجمة المعتمدة ..... 148
- الشكل رقم (9.3): الحجم الساعي الضروري لتكوين المترجمين على مستوى دواوين الترجمة المعتمدة  
لحاملي شهادة في تخصصات أخرى غير الترجمة بالنسب المئوية ..... 148
- الجدول (1.4): نسبة توظيف دواوين الترجمة لحملة شهادة في الترجمة مقارنة بعدد الطلبة المتخرجين  
من معهد الترجمة (يتعلق الأمر بمعدلات وليس بأرقام دقيقة)..... 166
- الشكل (1.4): نسبة توظيف دواوين الترجمة لحملة شهادة في الترجمة مقارنة بعدد الطلبة المتخرجين  
من معهد الترجمة بالنسب المئوية (يتعلق الأمر بمعدلات وليس بأرقام دقيقة)..... 167

# المقدمة

فرضت الترجمة القانونية نفسها في مجتمعاتنا المعاصرة نظرا لكثرة اللجوء إليها بسبب انفتاح تلك المجتمعات على بعضها البعض في كافة المجالات ولاسيما منها الاقتصادية والتجارية والثقافية وغيرها من المعاملات التي تتعدى الحدود الجغرافية والسياسية للدول.

إلا أنهم كثيرون أولئك الذين يعتقدون عدم وجود فرق بين الترجمة القانونية والترجمة القضائية، والأمر مغاير لذلك، إذ إن الترجمة القانونية تعالج النصوص القانونية وما يرافقها من مصطلحات ومفاهيم يضعها المشرع أو أي شخص مؤهل لذلك، في حين أن الترجمة القضائية هي أعم وأشمل من ذلك، إذ أنها (أي الترجمة القضائية) هي إجراء قضائي وتتطرق إلى كافة مناحي الحياة في المجتمع، انطلاقا من الفرد والأسرة وكذا الهيئات والمؤسسات، ولا تترك بالتالي أية صغيرة أو كبيرة إلا وتطرقت إليها، بدليل أن تصريحات الأطراف والأفراد وتفاصيل وحيثيات القضايا كلها تجرد في الوثيقة الأصلية، وما على الترجمة القضائية إلا أن تنقل كل ذلك إلى اللغة التي يترجم إليها، وهنا مكنم الفرق بين الترجمتين.

انطلاقا من تجربتي في مجال الترجمة القضائية والقانونية، وكذا تأطيري للعديد من طلبة المعهد في إطار تربص تطبيقي ميداني، لاحظت وجود بعض النقائص في المحصلة المعرفية لهؤلاء لاسيما فيما يتعلق بالمصطلحات القانونية وترجمتها إلى اللغة الإنجليزية والعكس بالعكس، وفور التحاقى بركب طلبة الدكتوراه في تخصص الترجمة القانونية عربي

- إنجليزي، أردت القيام بدراسة استكشافية مقارنة لنمط التكوين في طوري الليسانس والماستر، سعيًا مني للحصول على إجابات عن تساؤلاتي بشأن طبيعة التكوين المقدم في الطورين وكذا مدى نجاعته وفعالته في تقديم تكوين نوعي لطلبة معهد الترجمة لجامعة الجزائر 2، وتمكينهم بالتالي من ولوج سوق العمل في مجال الترجمة وبالأخص ولوج دواوين الترجمة المعتمدة التي شكلت عينة دراستي، بمؤهلات تسمح لهم برفع التحدي ووضعهم في أحسن الظروف الممكنة لذلك.

اخترت دواوين الترجمة المعتمدة عينة لدراستي نظرا للانعكاسات الهامة والمؤثرة المترتبة عن عمل تلك الدواوين على حياة الأفراد والمجتمع، وتجدر الإشارة هنا إلى أن التسمية القانونية لتلك الدواوين هي " دواوين الترجمة الرسمية " وهي تسمية أقرتها وزارة العدل، ولكنني أعتقد أنها لا تعكس صفة هؤلاء الأعوان القضائيين الذين يفترض أن تطلق عليهم تسمية مترجمين معتمدين ومحلّفين أو قضائيين، وليسوا بالرسميين لأن صفة "الرسمية" تنطبق على الوثيقة التي يترجمونها، ووصف المترجم الرسمي أظنه ليس بتلك الترجمة الدقيقة والصحيحة لهم.

تتمثل الأسئلة الرئيسية التي يتمحور حولها بحثي فيما يلي: ما هو واقع التكوين الأكاديمي في الترجمة بجامعة الجزائر 2 وما مدى فاعلية البرنامج المقدم للطلبة في مجال الترجمة القانونية وهل يلبي احتياجات المترجم وهل يمكن أن يساعده على المستوى الاحترافي؟

وتتفرع من الأسئلة الرئيسية التساؤلات التالية:

- 1- ما هي حاجيات سوق العمل في مجال الترجمة القضائية والقانونية؟
  - 2- ما هي الأسس المعتمدة في إعداد برامج التكوين الجامعي للمتخرج في طوري الليسانس والماستر وهل يتعلق الأمر بأسس أكاديمية بحتة أم أنها تستجيب لواقع سوق العمل أو كلاهما وكيف يمكن التنبؤ بالحاجيات المستقبلية لسوق العمل؟
  - 3- كيف يمكن تقييم مدى نجاعة تلك البرامج على المستوى المهني؟
  - 4- ما هي أهم الحلول التي يمكن اقتراحها لوضع الطالب في أحسن الظروف الممكنة لولوج سوق العمل في مجال الترجمة القانونية والتأقلم السريع مع متطلباته؟
  - 5- ما هي المدة اللازمة لتكوين الطالب تكوينا يسمح له بأن يصبح قادرا على التعامل مع كافة أنواع الترجمات التي يكلف بها في سوق العمل ؟
- تتمثل الدوافع التي أدت بي إلى القيام بهذه الدراسة في النقائص التي عاينتها لدى الطلبة الذين قمت بتأطيرهم في إطار تربص تطبيقي في ديواني للترجمة المعتمدة، ومحدودية محصلتهم المصطلحية لاسيما في مجال المصطلحات القانونية عربي إنجليزي، وكذا هيمنة المترجمين المشاركة والأفارقة على ميدان الترجمة في مختلف المنظمات الدولية، وهي المعاينة التي سمح لي بحثي الذي قمت به لنيل درجة الماستر، والذي تطرقت فيه للتحكيم

التجاري الدولي وبالأحرى إلى قانون الأونسيترال<sup>1</sup> UNCITRAL الذي تسيير به الخلافات والنزاعات الدولية في المجال التجاري، وترجمته من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية، كان من أهم الأسباب التي دفعت بي إلى محاولة الاستفسار عن أسباب ذلك من خلال التطرق إلى البرامج التكوينية في طوري الليسانس والماستر، والنظر فيما إذا كانت فيها نقائص، ومحاولة إيجاد الحلول لها وفق ما تقتضيه متطلبات سوق العمل لاسيما في مجال الترجمة القانونية عربي - إنجليزي، وعكفت من خلال دراستي على التركيز على الثوابت وتفادي التعمق في المتغيرات، وذلك من خلال التطرق مباشرة للبرامج والمناهج المعتمدة في التكوين من جهة، ثوابت هي الأخرى قابلة للتغيير، ومحاولة معرفة فيما إذا كانت تلك البرامج تستجيب لمتطلبات سوق العمل من جهة أخرى.

يسمح التركيز على الثوابت من مناهج وبرامج التي هي قابلة للتغيير، بدليل أنها يجب أن تواكب الوتيرة المتسارعة لتطور العالم ومعه الترجمة، وبالتالي تمكين الطلبة من التكيف المستمر مع المستجدات العالمية، وتتمثل تلك الثوابت في إقرار برامج تضبط وفق متطلبات سوق العمل في مجال الترجمة عامة والترجمة القانونية خاصة التي ما فتئت تتزايد نسبة اللجوء إليها بسبب الارتفاع المستمر لحجم المعاملات الاقتصادية والتجارية فيما بين

---

<sup>1</sup> القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (الأونسيترال) لعام 1985 مع التعديلات التي اعتمدت عام 2006، لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، فيينا 2008، منشورات الأمم المتحدة: UNCITRAL United Nations' Model Law on International Commercial Arbitration ISBN 978-92-1-633039-2, sales No.A08 V4

البلدان.

لقد بدأت بحثي بالاطلاع على مختلف الأعمال المشابهة السابقة التي قام بها باحثون آخرون، وأجريت بالتالي بعض الحوارات مع بعض الأساتذة والباحثين الذين قاموا بدراسات مماثلة في هذا المجال، وأخص بالذكر:

- محمد رضا بوخالفة الذي كان قد سبق له أن تطرق للموضوع ذاته في رسالته للدكتوراه تحت عنوان " تعليمية الترجمة في طور الماستر في الوضع الراهن بالجزائر، دراسة ترجمية مقارنة استكشافية "؛

- ياسمين قلو في رسالتها بعنوان " تقييم الترجمة من العربية إلى الإنجليزية: دراسة تجريبية لترجمات طلبة التدرج في قسم الترجمة في جامعة الجزائر "؛

- **جان روني لادميرال** Jean-René LADMIRAL **وماري ميريو** Marie MERIAUD في مقالهما بعنوان :

« Former des traducteurs : pour qui ? pour quoi ? »

- **ميشال سبارير** Michel SPARER في مقاله عنوانه:

« L'enseignement de la traduction juridique : une formation technique et universitaire »

- **كريستين دوريو** Christine DURIEUX في مؤلف عنوانه:

« Fondement didactique de la traduction technique »

- **سوزان سارسيفيتش** Susan SARCEVIC في مؤلفها بعنوان:

«New approach to legal translation »

- جان كلود جيمار Jean-Claude GEMAR في مقال عنوانه:

« Traduction juridique : art ou technique d'interprétation ? »

- عديلة بن عودة في مقال لها بعنوان:

« Formation du traducteur interprète officiel en Algérie : état des lieux »

إضافة إلى دراسات أخرى خلصت إلى العديد من النتائج التي سلطت الضوء على عدد من النقائص في التكوين في مجال الترجمة عامة، والترجمة القانونية خاصة، وخلصت إلى اقتراح العديد من الحلول، فارتأيت حينها المواصلة على نفس المنوال، محاولة مني تشخيص نقاط قوتها من أجل تعزيزها، ونقاط ضعفها من أجل تصحيحها، والأخذ بعين الاعتبار مقترحات مختلف الفاعلين في مجال الترجمة من مفكرين ومنظرين ومكونين ومحترفين ومراعاتها في ذلك، قدر الإمكان، متطلبات سوق العمل.

تتمثل أهم المراحل التي مر بها بحثي فيما يلي:

- القيام بمعاينة ميدانية لواقع التكوين الأكاديمي في الترجمة عامة والترجمة

القانونية بصفة خاصة، من بوابة معهد الترجمة بجامعة الجزائر 2، من خلال

العديد من الحوارات التي سأقوم بها مع مختلف أساتذة المعهد؛

- القيام بمعاينة ميدانية لواقع سوق الترجمة القانونية في الجزائر، ونسبة إدماج

خريجي معهد الترجمة بجامعة الجزائر 2 من بوابة دواوين الترجمة المعتمدة التي

اخترتها عينة لدراستي؛

- دراسة إمكانية فتح المجال أمام المحترفين لإفادة الأكاديميين ومساعدتهم من خلال استعراض خبرتهم وتمكينهم من معرفة متطلبات سوق العمل في مجال الترجمة القانونية عربي - إنجليزي؛

- التفكير في كيفية التحسين النوعي للتكوين في الترجمة المعتمد بجامعة الجزائر 2 وذلك من خلال دعوة الجامعة إلى الامام بمتطلبات سوق العمل في مجال الترجمة القانونية.

اعتمدت في بحثي على طريقة الحوار المباشر الذي يشكل مدونتي، بالإضافة إلى مراجع أخرى سيأتي ذكرها فيما بعد، وهي المدونة التي شكلتها انطلاقا من استغلال وتحليل مختلف التصريحات التي استقيتها من الحوارات التي أجريتها مع مختلف الفاعلين في مجال الترجمة عامة، والترجمة القانونية خاصة، كما استعنت بمختلف الدعامات الالكترونية والورقية التي اطلعت عليها، محاولة مني الإجابة عن تساؤلاتي الرئيسية، وهي المدونة التي أسلط من خلالها الضوء على النقاط التي يمكن أن يلتقي فيها التكوين الأكاديمي مع ما هو معمول به في سوق الترجمة عامة، والترجمة القانونية عربي - إنجليزي خاصة، من خلال تقييم ميداني لمخرجات ذلك التكوين في سوق العمل عبر بوابة دواوين الترجمة المعتمدة التي شكلت عينة لدراستي، عينة ضمت جمهورا من المترجمين المعتمدين بلغ عددهم ثلاثين (30) مترجما، أجريت معهم حوارا مباشرا من أجل معرفة الكيفية التي يتم بها تكوين

المترجمين الذين يقومون بتوظيفهم، والحجم الساعي اللازم لكي يصبح هؤلاء المترجمون قادرين على معالجة معظم الوثائق التي تستقبلها تلك الدواوين، وهي الدراسة التي من شأنها أن تمكنني من معرفة مدى نجاعة التكوين الجامعي، والحصول على أرقام ومعطيات يمكنها أن تستعمل في أي عملية تقويم ميداني لمخرجات التكوين الجامعي.

كما أجريت حوارات مع بعض أساتذة معهد الترجمة وعددهم ثلاثة عشر (13) أستاذا، مع أنني كنت أود أن يكون جمهور العينة أكبر ولكن الظروف حالت دون ذلك، فحاولت من خلال تلك الحوارات تكوين فكرة عن واقع التكوين الأكاديمي في مجال الترجمة من منظور أولئك الأساتذة وتطوره عبر الزمن، وكذا مدى تكيفه مع متطلبات سوق العمل. أردت من خلال كل تلك الحوارات معرفة نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف بين التكوينين الأكاديمي والمهني، قصد تمكين المترجمين التراجمة المحترفين، وأخص بالذكر المترجمين المعتمدين، من تبادل معارفهم مع الأكاديميين والعكس بالعكس، والهدف من كل ذلك هو تمكين الطلبة من الاستفادة من تلك التجربة، وبالتالي تعزيز محصلتهم العلمية والمعرفية بشكل يجعلهم أهلا لرفع أي تحد قد يواجهونه في سوق العمل.

قسمت بحثي هذا إلى أربعة فصول، وقفت في الفصل الأول على العديد من المحطات التاريخية للترجمة في الجزائر، وبدأت مشواري من فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر الذي جند لحملة الاستعمارية جيشا من المترجمين مهدوا له الطريق لبسط نفوذه على كامل التراب الوطني، والاستراتيجية التي وضعها من أجل ترسيم وتعميم استعمال اللغة الفرنسية

في الجزائر، والنفس الطويل الذي تميزت به استراتيجيته التي دامت عشرات السنوات، وجُنِدَتْ لها كافة الوسائل البشرية والمادية، وما تطرقي إلى تلك الحقبة من الزمن إلا لتبيان الأهمية البالغة التي تكتسيها اللغة عامة، والترجمة بصفة خاصة في حياة الأمم والشعوب، وكيف أنها (أي الترجمة) سمحت للجيش الفرنسي التواصل مع أهالي المستعمرات الفرنسية ولاسيما منها الجزائر.

عرجت بعد ذلك على فترة ما بعد الاستقلال التي أدت فيها الترجمة دورا محوريا في استرجاع مقومات الشخصية الوطنية الجزائرية، لاسيما فيما يتعلق باللغة العربية، وكيف أن سياسة التعريب الشامل التي تميزت بنوع من التسرع، وكانت تحكمها دوافع إيديولوجية أثرت سلبا على جودة ترجمة النصوص القانونية والوثائق والمستندات الإدارية والقضائية والعقود التوثيقية، بسبب عدم الرجوع إلى أهل الاختصاص نظرا لقلتهم آنذاك، وتمت بالمقابل الاستعانة بمزدوجي اللغة لا بل وأحاديي اللغة في بعض الأحيان، وهو ما كان له انعكاسات لا تزال أعراضها قائمة إلى حد الآن.

كما عالجت في هذا الفصل كذلك بشكل وجيز، سياسة الجزائر الرامية إلى تعميم وتوسيع تدريس اللغة الإنجليزية، والحد من هيمنة اللغة الفرنسية على التعليم العالي، لا لشيء إلا لكون اللغة الإنجليزية هي، وفي الوقت الراهن، لغة العلوم والتكنولوجيا التي تشكل عاملا لا يمكن تجاهله إذا ما أرادت الجزائر تحقيق الانتقال التكنولوجي الذي تنشده بما يخدم تطورها الاقتصادي والعلمي، وما تطرقي لهذه النقطة إلى لفت انتباه باحثين آخرين

إلى ضرورة التفكير في هذه الظاهرة.

وفي الأخير، تطرقت إلى فترة الركود التي عرفت الترجمة بعد الاستقلال وهي الفترة التي اتسمت بتواضع الإنتاج الترجمي، وحاولت أن أبين ذلك من خلال استعراض بعض الاحصائيات التي تمكنت من الحصول عليها من مختلف المواقع والمصادر وهي على التوالي وحدة البحث حول الترجمة والمصطلحية؛ ومؤشر تراسلاتيونوم المحسوب على منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة " اليونيسكو "؛ ومن دراسة أنا ليند بالشراكة مع ترانس أوروبيان لسنة 2010 حول تطور الترجمة في حوض البحر الأبيض المتوسط؛ وأخيرا إحصائيات الطبعة 15 للصالون الدولي للكتاب الذي جرت فعاليته بالجزائر العاصمة خلال الفترة الممتدة ما بين 26 أكتوبر إلى غاية 06 نوفمبر 2010، وهو الإنتاج الترجمي المتواضع الذي تسببت فيه الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها الجزائر، ناهيك عن العشرية السوداء التي وضعت الجزائر في حالة جمود في كافة المجالات والميادين وبالأخص الثقافة والفنون.

أما في الفصل الثاني، فلقد قمت بمعاينة ميدانية للتكوين الجامعي للمتخرج في معهد الترجمة بجامعة الجزائر 2، وهي المعاينة التي أردتها استطلاعاً لما هو معمول به في العملية التكوينية في مجال الترجمة، ولاسيما منها التكوين للترجمة القانونية ومخرجاته في سوق العمل، وما كان لي أن أتحدث عن التكوين الجامعي في الترجمة دون أن أتطرق إلى النظام المعتمد في ذلك التكوين ألا وهو نظام ل.م.د، فقدمت تعريفاً وجيزاً لنظام ل.م.د،

أين ذكرت الأسباب والدوافع التي أدت إلى اعتماده في البلدان التي نشأ فيها ألا وهي البلدان الأنجلوساكسونية، وبعدها البلدان الأوروبية، وكيف أن ذلك النظام فرض نفسه على التكوين العالي في الجزائر بفعل ظاهرة العولمة، التي جعلت الجزائر تراجع أولوياتها، وبالتالي الجامعة الجزائرية التي أُجبرت على تكيف نمط تكوينها مع نظيراتها من الجامعات العالمية، والتركيز بالتالي على تكوين المورد البشري الذي يشكل القاعدة التي تبنى عليها الاستراتيجيات، كما استشهدت ببعض التصريحات التي تحصلت عليها من مختلف الحوارات التي أجريتها مع بعض أساتذة معهد الترجمة بجامعة الجزائر 2، وذلك من أجل الإلمام بواقع التكوين بالمعهد.

كما تطرقت إلى التعريف بالترجمة عامة والترجمة القانونية خاصة، وذكرت أهم خصائصها ومميزاتها ومدى تأثيرها على حياة الفرد في المجتمع وكيف أنها تساهم وبشكل كبير في فض النزاعات فيما بين الأفراد والشركات، وكيف أن لغة القانون تختلف عن غيرها من اللغات الأخرى، وهو ما أردته تمهيدا للفصل الثالث الذي قمت فيه باستقراء مختلف المعطيات التي تمكنت من جمعها من خلال مختلف الحوارات التي أجريتها مع بعض الفاعلين في مجال الترجمة القانونية وهو الفصل الذي بسطت فيه القول على المهنيين من محترفي الترجمة القانونية والقضائية، وركزت في دراستي على هؤلاء دون غيرهم من المترجمين العاملين في مختلف المؤسسات العمومية والخاصة، نظرا للانعكاسات التي يمكنها أن تنجم عن عمل دواوين الترجمة المعتمدة التي يشتغل فيها أولئك المهنيون، وتأثيرها

على حياة الأفراد في المجتمع، كونها حلقة الوصل بين المواطن المتقاضي والقاضي، وذلك من خلال ترجمتها لعقود ووثائق ومستندات قضائية وإدارية وغيرها من المستندات والوثائق التي تشكل الأساس الذي يرجع إليه القاضي حين فصله في النزاعات والخصومات التي قد تقوم بين مختلف الأطراف، ويحول دون تفاقم تلك الخصومات بما لا يحمد عقباه.

مكنتني تلك حوارات من الوصول إلى بعض النتائج التي بنيت عليها الفصل الرابع من دراستي، وهو الفصل الذي عرضت فيه أهم النتائج والاستنتاجات التي قسمتها إلى استنتاجات رئيسية وأخرى فرعية، وأقصد بالاستنتاجات الرئيسية الاستنتاجات التي تجيب عن اشكالياتي، في حين أن ذكر الاستنتاجات الفرعية ما هو إلا محاولة مني لإثارة الفضول لدى باحثين آخرين من أجل التعمق فيها بالدراسة والبحث، ذلك أنني أعتقد بأنها جديرة بالاهتمام لما لها من انعكاسات على العملية التكوينية في الجامعة الجزائرية.

وفي آخر الدراسة، ذكرت في الخاتمة وبشكل وجيز مختلف المراحل التي مرت بها دراستي وأهم النتائج والاستنتاجات التي خلصت إليها، أما عن منهجية التوثيق فلقد استعملت الطريقة الكلاسيكية في التهميش.

**الفصل الأول: محطات تاريخية للترجمة والإنتاج  
الترجمي في الجزائر**

## توطئة:

أدت اللغة دورا محوريا في السياسة التوسعية للمستعمر الفرنسي، إذ سمحت له بالتواصل مع السكان الأهالي لمستعمراته وبالتالي الإلمام بمكامن قوة ونقاط ضعف شعوب تلك المستعمرات، كما سمحت له الترجمة بإنشاء بنك معلومات مكنه من بسط نفوذه على تلك الشعوب.

حاولت في هذا الفصل الوقوف عند العديد من المحطات التاريخية التي ميزت تطور الترجمة في الجزائر اعتبارا من بداية الاستعمار الفرنسي للجزائر الذي كان بتاريخ 05 يوليو 1830 م، وهو الفصل الذي أحاول من خلاله تسليط الضوء على الدور المحوري الذي أدته الترجمة في تلك الفترة والذي يتمثل في كونها مهدت له الطريق للتواصل مع سكان الجزائر في اللغة التي يعرفونها.

كما أن سياسة التعريب الشامل التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال وبالرغم من أنها كانت مسألة هوية وسيادة، إلا أن طريقة تجسيدها اتسمت بشيء من التسرع فيما يتعلق بصقها الخاص بالترجمة عامة وترجمة النصوص القانونية والقضائية والتوثيقية الموروثة عن فترة الاستعمار خاصة وهو ما سنوضحه في هذا الفصل.

تطرقت فيه كذلك إلى الترجمة القانونية وأهم مميزاتها وخصائصها والتحديات التي تطرحها وكيف تتجسد ممارستها في الجزائر وهي المرحلة التي ستمهد للفصل الثالث الذي

سأطرق فيه لسوق العمل في الترجمة القانونية في الجزائر .

## 1.1 محطات تاريخية للترجمة في الجزائر:

تعود ازدواجية اللغة في الجزائر حاليا إلى كون المستعمر الفرنسي عمل على جعل من اللغة الفرنسية اللغة الرسمية للجزائر، وجند من أجل ذلك كافة الوسائل اللازمة، مادية كانت أم بشرية، يقصد باستعمال مصطلح " حاليا " السياسة الحالية للدولة الجزائرية التي يبدو وأنها ترمي إلى محو آثار الاستعمار الفرنسي ولاسيما منها اللغة الفرنسية من جهة، والاتجاه أكثر إلى اعتماد اللغة الإنجليزية التي تعتبر في عصرنا هذا لغة العلم والتكنولوجيا بامتياز من جهة أخرى.

### 1.1.1 الترجمة إبان فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر:

كانت أول الخطوات التي باشر بها المستعمر الفرنسي في بداية حملته، تجنيده لعدد معتبر من المترجمين بغية تيسير التواصل مع الأهالي، وكان أول عمل ترجمي لهؤلاء هو ترجمة رسالة سياسية وجهت إلى باشا الجزائر، دعوه من خلالها إلى الاستسلام وتسليم مفاتيح مدينة الجزائر<sup>2</sup>.

### 2.1.1 الأبعاد الاستراتيجية لتجنيد المترجمين في الحملة الاستعمارية للجيش الفرنسي:

لقد كان تجنيد المترجمين في الجيش الفرنسي الذي قاد الحملة الاستعمارية على

---

<sup>2</sup> Benaouda Adila, « Formation du traducteur interprète officiel en Algérie : état des lieux », in : **Sciences de l'homme**, volume 9, numéro 2, mars 2017, Algérie, p.p.129-130.

الجزائر، لأهداف استراتيجية وكان له أبعادا نذكر بعضها فيما يلي:

أ- البعد الاستعماري التوسعي للترجمة من منظور الاستعمار الفرنسي:

إن أول ما بدء به المستعمر الفرنسي حملته الاستعمارية للجزائر أن أقدم على تكليف

الكولونيل **الفي كونت غاسبار بولين دو كليرمون تونير**

<sup>3</sup>(1842-1753) Colonel Vicomte Gaspard Paulin de Clermont Tonnerre

بالتقصي والتحري بخصوص الجزائر تمهيدا لحملة استعمارية تكون بوابتها الجزائر

العاصمة (دزاير) عبر ميناء سيدي فرج، وكان هذا الكولونيل يتقن اللغة العربية، ما مكنه

من تشكيل بنك معلومات حول الجزائر حصل عليها من الجزائريين الذين كانوا ينتقلون إلى

مرسيليا من أجل التجارة والعمل.

في شهر يناير وتحت قيادة لـ.أوفيردو OVERDO.L، قسمت المهام على مكتبين

هما:

\* مكتب مكلف بتحديد خطة هجوم بناء على الرسومات والخرائط التي تخص

السواحل الجزائرية؛

\* وآخر يهتم بتنصيب فرقة من المترجمين والمرشدين.

فور انتشار خبر الحملة، لم يتقدم إلى المكتب المترجمون فقط، بل حتى سكان

---

<sup>3</sup> بليل وداد، " الترجمة في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 م - 1962 م"، أطروحة دكتوراه

علوم، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، السنة الجامعية 2016/2017، ص.5.

الجزائر المقيمون بفرنسا، بحثا منهم على عمل يقتاتون منه حتى وإن كانوا لا يتقنون لا كتابة اللغة العربية ولا قراءتها ويكتفون بمعرفتها فقط.<sup>4</sup>

#### ب- البعد التبشيري من منظور الاستعمار الفرنسي:

في شهر مارس عام 1830 م، وبإشراف كل من القائد العام ديسبريس Despres وماركي تونير Tonnere<sup>5</sup>، تمت موافاة الوزارة الحربية بأول قائمة للمترجمين والمرشدين تتكون من خمسة تراجمة فوريين من الدرجة الأولى<sup>6</sup> (رؤساء البعثة) وكان من بينهم أب كاهن كاثوليكي سوري الأصل وهو الأب شارل زقار Père Charles Zeggar، الذي كلف بقيادة الحملة التبشيرية في الجزائر، على شاكلة ما كانت تقوم به في باقي المستعمرات الأخرى التي احتلتها فرنسا، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن الحملة لم تكن تقتصر على الاستعمار فحسب، بل تتعداه لتصبح حملة تبشيرية أيضا.

كما رافقهم في ذلك عدد كبير من المترجمين الآخرين، وكان لهؤلاء كلهم لباس خاص بهم يتميزون به عن غيرهم من رجال الجند والضباط في الجيش الفرنسي، وهي البذلة التي تتميز بطرز ذهبي يمثل غصني زيتون ملتويين محيطين بشريطين ويختلف مكان الطرز في اللباس باختلاف الرتبة (قرار وزاري مؤرخ في 3 أبريل 1830م الملحق

<sup>4</sup> بليل، و.، مرجع سبق ذكره، ص38.

<sup>5</sup> وثائق من أرشيف وزارة الحربية بباريس.

<sup>6</sup> بليل، و.، مرجع سبق ذكره، ص 51،50.

بشهادة عمل كل مترجم) وهذا ما يدل على النظام والانضباط الذي كان يتحلى به المترجمون

آنذاك.<sup>7</sup>

كان من بين هؤلاء المترجمين في الجزائر إبراهيم دنينوس<sup>8</sup> Abraham Daninos

صاحب معاجم باللغة العربية وزعت على ضباط الجيش الفرنسي وسميت بـ " المترجم

الدليل " سنة 1830، وجوني فرعون Joanny PHARAON<sup>9</sup> بصفته أحد مترجمي اللجنة

الإفريقية، الذي كان على رأس مقدمي الدروس باللغة العربية العامية الموجهة للفرنسيين،

وهذا ما ذكره لوران شارل فيرو Laurent-Charles Féraud<sup>10</sup> إلى جانب مترجمين آخرين

---

<sup>7</sup> بليل، و.، مرجع سبق ذكره، ص 40.

<sup>8</sup> إبراهيم دنينوس Abraham Deninos، ولد بالجزائر العاصمة سنة 1797م، أخذ الجنسية الفرنسية وعمل كمترجم شفوي فوري محلف لمدة 14 سنة في المحكمة التجارية بفرنسا. قام بترجمة ونشر عدة نصوص، كما ألف عدة أعمال أدبية باللغتين الفرنسية والعربية منها كتاب " مفردات اللغة العامية " الذي وزع على الضباط المترجمين المتوجهين إلى الجزائر، قدم للحكومة الفرنسية بيانا مفصلا يضم كل ما تحتاجه من معلومات حول الجزائر العاصمة والتحق بجيش البعثة الإفريقية كمترجم مرشد سنة 1833، ثم شغل منصب مترجم قانوني، توفي بالجزائر العاصمة سنة 1872 م.

<sup>9</sup> جوني فرعون Pharaon Joanny، ولد بالقاهرة في 10 جانفي 1803، ابن المترجم السابق في الجيش المصري، تلمذ المدرسة الملكية للغات الشرقية وأستاذ اللغة اللاتينية في باريس 1821 م، وأستاذ اللغة الفرنسية في المدرسة المصرية بباريس سنة 1825، نصب مترجما شفويا من الدرجة الثانية في الهيئة الترجمية سنة 1831 م، وفي سنة 1839م، أصبح مترجما من الدرجة الأولى، ثم شغل منصب أستاذ اللغة العربية في الجيش الفرنسي، قام بتأليف عدة كتب في ميدان اللسانيات والتاريخ والتشريع في الجزائر، توفي في شهر ماي سنة 1846 م.

<sup>10</sup> لوران شارل فيرو Laurent-Charles Féraud المترجمون الفوربون لجيش إفريقيا

.Interprètes de l'Armée d'Afrique (Archives du corps)

قاموا بنقل كافة الوثائق الرسمية الفرنسية إلى اللغة العربية والعكس بالعكس.

ويقصد بمصطلح " النقل " في هذا السياق، التواصل بين الشعوب والحضارات، وتطورت هذه الفكرة من نقل المعنى إلى إيجاد المكافئات في اللغة المصدر، لتتطور إلى الجمع بين البنية اللغوية وبين السياق؛ فقد عرفها **أوجين ألبير نايدا** Eugène A.NIDA بأنها:

« Translation consists of producing in the target language the closest natural equivalent of the source language message, firstly with respect to style »<sup>11</sup>

إذ يستشف من قول **نايدا** أن الترجمة تهتم بالمعنى والسياق معا. أما الترجمة الجيدة « Good Translation » فلقد عرفها **أ.ف تايلر** TYLER, A.F بأنها : " الترجمة التي تولد لدى القارئ في اللغة المستهدفة نفس درجة الفهم والشعور التي يتمتع بها القارئ في اللغة الأصلية " <sup>12</sup>

### ت- البعد التواصلي للترجمة من منظور الاستعمار الفرنسي:

كان لزاما على المستعمر الفرنسي، وليتسنى له التواصل مع شعوب مستعمراته بصفة عامة والجزائر على وجه الخصوص، أن يتعلم لغة تلك الشعوب، ثم تفعيل وسيلة الترجمة إذا ما أراد تسيير أموره وبلوغ مبتغياته التوسعية والتحكم في المعلومة التي هي أساس كل

---

<sup>11</sup> ياسر إبراهيم، " الترجمة بين الاستقلالية والتبعية "، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 29، العدد 1، 2007، ص.51.

<sup>12</sup> ياسر، إ.، نفس المرجع، ص.53.

حرب وبالتالي التحكم الكلي في شعوب تلك المستعمرات.

يقول لوران شارل فيرو Laurent-Charles Féraud:

" مهما كانت عبقرية المسؤول (الفرنسي) في بلد أجنبي، فإن عليه أن يعتمد على

كاتبه (السكرتير) المترجم الذي يمتاز بالذكاء والموهبة والتجربة والشعور القومي ".<sup>13</sup>

كانت الترجمة في العهد الاستعماري تتم بشكل رئيسي بطريقة شفوية، تتمثل في

النقل الشفوي من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية العامية أي الدارجة التي كانت اللغة الأكثر

استعمالا بين أهالي المنطقة، وهي اللغة التي يتم التواصل بها يوميا في مختلف الأماكن

والقطاعات، لتتحول فيما بعد وبعد أن أحكم المستعمر الفرنسي قبضته على كامل أرجاء

البلاد، إلى ترجمة يمارسها مترجمون معتمدون، تتمثل في الترجمة الكتابية لكافة الوثائق

الرسمية المتداولة في مختلف الإدارات والمؤسسات وكذا الترجمة القضائية.

إن تركيز المستعمر على اللغة العامية (الدارجة) كان الهدف منه الوصول إلى أكبر

عدد ممكن من الطبقات الشعبية على اختلاف مستوياتها ودرجتها العلمية، وكونها اللغة

التي يتعامل بها الأهالي الجزائريين. إلا أن اعتماد فرنسا الاستعمارية على مترجمين لا

يتقنون اللغة العربية، وكذا المستوى المتواضع الذي ميز ترجماتهم حينها، نظرا لاعتمادهم

---

<sup>13</sup> أبو القاسم سعد الله، " تاريخ الجزائر الثقافي "، ج.5، 1830-1954م، دار العرب الإسلامي

للنشر، الجزائر، ص.32.

وبالدرجة الأولى على اللغة العربية العامية (الدارجة)، دفع بها إلى إنشاء أول تنظيم لفرقة المترجمين سنة 1842 م، وبالأحرى في عهد **توماس روبرت بوجو** Thomas Robert Bugeaud<sup>14</sup>، ما أدى إلى تحسن مستوى الترجمة في الجزائر نسبيا وأدى إلى الاعتماد على عملية انتقاء المترجمين، وهو ما ذكره لنا بالتدقيق **لوران شارل فيرو** Laurent-Charles Féraud في كتابه: *Les interprètes de l'armée d'Afrique (Archives du corps)*.

### 3.1.1 ممارسة الترجمة في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية:

اقتصر عمل المترجم إبان الحقبة الاستعمارية أساسا على ترجمة مختلف المراسيم والقرارات والمقررات التي كانت تصدر عن الحاكم العام للجزائر، أو عملاء (Préfets) المحافظات (Départements) والتي كانت تتميز بلغتها القانونية وألفاظها المتميزة، وكذا الأحكام القضائية والعقود والمعاملات التي كانت توثق العلاقات بين الأهالي، ولاسيما في المجال التوثيقي أو القضائي وبالأخص عندما يتعلق الأمر بشؤون المسلمين.

كما كان المترجم القضائي حينها ينقسم إلى صنفين وهما<sup>15</sup>:

\* مترجمون معتمدون كانت تطلق عليهم تسمية " المترجمون القضائيون " لدى محاكم

---

<sup>14</sup> عسكري فرنسي، برتبة مارشال في الجيش الفرنسي، ولد بليموج في 15 أكتوبر 1784 وتوفي بباريس في 10 جوان 1849، كان حاكما عاما للجزائر ولعب دورا حاسما في استعمارها، بتاريخ 18 مارس 2020 على الرابط: [https://fr.wikipedia.org/wiki/Thomas\\_Robert\\_Bugeaud](https://fr.wikipedia.org/wiki/Thomas_Robert_Bugeaud)

<sup>15</sup> بن عودة، ع.، ترجمة الوثائق التاريخية القانونية: النسخ كوسيلة لقراءة النصوص وتسهيل ترجمتها، مجلة معالم، مجلد 13، العدد الخاص، الجزائر، 2021، ص.70.

الصلح التي كانت شائعة آنذاك وهم مترجمون محلفون بين أيدي قاضي الصلح؛

\* مترجمون يقوم بدعوتهم الأطراف وكانت تطلق عليهم تسمية " المترجمون

المساعدون " نظرا لمعرفة لغتين الفرنسية والعربية ويتم بالتالي تحليفهم لدى الموثق أو

أمام القاضي وذلك في حالة ما إذا تعذر على المترجم المرسم حضور الجلسة.

اتسمت الترجمة في ذلك الوقت بالبساطة، إذ كانت تقتصر على محاولة تيسير

المعاملة بين الطرفين أو بين أي طرف والموثق أو القاضي، ولم تكن بالشكل الذي نشهده

الآن، الذي يتميز بالتقنية، وكانت تستعمل فيها كافة الوسائل التي تُمكن أي الطرفين من

فهم ما يدور من حديث في الجلسة، حتى وأن اقتضى الأمر استعمال كلمات من العديد

من اللهجات التي كانت حينها تستعمل في الجزائر.

لقد كان المترجمون إبان الحقبة الاستعمارية يُختارون من بين المستوطنين الذين

يتقنون اللغة العربية الدارجة، وكذا من بين الأهالي الذين يتقنون اللغة الفرنسية ولم تكن

العملية الترجمة بذلك القدر من الدقة والمنهجية التي هي عليها الآن، بل كانت تستعمل

فيها أبسط الكلمات وتراعي في ذلك المستوى العلمي والثقافي للأهالي.

#### 4.1.1 تطور الترجمة في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية:

عرفت الترجمة في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية قفزة نوعية من حيث المستوى،

وذلك فور مباشرة الاستعمار لسياسة التعليم الفرنسي في عهد الازدواجية (نسبة إلى ازدواجية

اللغة)، لتنتقل الترجمة من ترجمة النصوص السياسية والوثائق والمستندات الرسمية مثل

القرارات والمراسيم والمقررات والمناشير التي كانت تصدر عن الإدارة الفرنسية وعن الحاكم العام للجزائر وكذا عملاء الجزائر، الموجهة للأهالي والوثائق والمستندات القضائية مثل الأحكام القضائية والوثائق التي كانت حينها تترجم، على سبيل المثال، من طرف محمد ولد السعيد الذي كان مترجما جزائريا، والقاضي الفرنسي زيس Zeys الذي كان مترجما فرنسيا في سنة 1886 م<sup>16</sup>، وأصبحت تعنى بالمجال الأدبي، إذ أقدم المترجمون الفرنسيون على ترجمة العديد من النصوص الأدبية والأغاني الشعبية والتراثية، وأخذت الترجمة من اللغة العربية الأدبية إلى اللغة الفرنسية في التقدم والازدهار والرقى، فنجد مثلا أبو القاسم سعد الله يحدثنا عن " ترجمة السمرقندية في البلاغة " لعبد الرزاق الأشرف سنة 1905م.<sup>17</sup> لم يتوقف تطور الترجمة عند هذا الحد، بل استمر في الازدهار لتتطرق إلى المجال التاريخي، بدليل قيام محمد الحاج صادق بترجمة الجزء الخاص بالمغرب العربي من "رحلة الورتلاني"<sup>18</sup> ونشرها في المجلة الإفريقية.

يمكن وصف المسار الذي شهدته الترجمة في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية بأنه مسار في منحى متصاعد، إذ انتقل من مرحلة البساطة في بداية الاستعمار، إلى مرحلة التطور والازدهار، وفُتِحَتْ لها آفاق واسعة للبحث والدراسة خاض غمارها أبو القاسم سعد

---

<sup>16</sup> بليل، و.، مرجع سبق ذكره، ص.115.

<sup>17</sup> بليل، و.، نفس المرجع السابق، ص 07.

<sup>18</sup> بليل، و.، نفس المرجع السابق، ص 08.

الله الذي تطرق إلى موضوع الترجمة والمترجمين في الجزائر في كتابه " تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الخامس 1830م-1954م"، ومقال يوسف مناصرية تحت عنوان " دور المترجمين العسكريين في الجيش الفرنسي بالجزائر"<sup>19</sup>، الذي تم نشره في المجلة التاريخية العدد 13 سنة 1981م، ولكنها أبحاث لم تتعمق في هذا الموضوع، بما أنها كانت أبحاثاً جزئية ومحدودة، ولكنها فتحت الباب واسعا أمام باقي الباحثين الآخرين للخوض في هذا الميدان.

### 5.1.1 سياسة التعريب الشامل المنتهجة بعد الاستقلال:

يتمثل الهدف من وراء التطرق إلى هذا الجانب في تبيان مدى أهمية بناء كافة السياسات على معايير علمية بنظرة استشرافية تسمح بتفادي الوقوع في فخ التسرع الذي غالبا ما يفضي إلى ارتكاب أخطاء يصعب التحكم في انعكاساتها التي غالبا ما تكون سلبية.

إلا أنه وقبل التطرق إلى سياسة التعريب الشامل المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، وليسنى القيام بمقارنة بين تلك السياسة والسياسة التي انتهجها المستعمر الفرنسي من أجل فرض لغته وثقافته على الأهالي الجزائريين وكذا الوسائل المادية والبشرية التي سخرها لذلك، ارتأيت استعراض بعض معالم تلك السياسة.

---

<sup>19</sup> نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

### 1.5.1.1 الاستراتيجية الفرنسية لترسيم وتعميم استعمال اللغة الفرنسية في الجزائر:

فور استقلالها، حاولت الجزائر استرجاع مقومات هويتها ولاسيما منها اللغة العربية

التي عمل المستعمر الفرنسي على جعلها لغة ثانوية، وهذا ما نستشفه من تصريح **محطوط**

:Gaudin وقودين Mahtout

« L'arrivée des français en 1830 change la donne. Alger cesse d'appartenir à l'empire ottoman et la langue française devient langue officielle de la colonie naissante. La langue française devient prééminente, langue de l'armée mais également instrument de fonctionnement des institutions coloniales et moyen de communication imposé entre colonisateurs et indigènes. De ce fait, les autres langues partageant le même espace sont reléguées au second plan. »<sup>20</sup>

وسطرت السلطات الاستعمارية لذلك استراتيجية ممنهجة ذات أهداف بعيدة المدى،

إذ فُتِحَت المدارس الفرنسية للأهالي الجزائريين وحثتهم على تعلم اللغة الفرنسية، إلا أنه

وأمام رفض الأهالي التحاق أبنائهم بتلك المدارس، خشية فقدانهم لهويتهم الأصلية، بما أنه

من كان يشرف على تلك المدارس هم العسكريون وأنهم سيقومون بمحاولة محو الهوية

العربية الإسلامية من أذهان أبنائهم، اعتمدت السلطات الفرنسية سياسة أخرى تمثلت في

فرنسة الإدارة والقضاء، محاولة منها الضغط على الأهالي من أجل الدفع بهم للالتحاق

بالمدارس الفرنسية، وهو ما نستشفه من تصريح **زعوب.ط. ZABOOT.T**:

« Les réticences des parents indigènes à l'égard de l'école coloniale française de l'époque s'expliquent par le manque de confiance qu'ils manifestent face aux enseignants, parmi

---

<sup>20</sup> MAHTOUT, M, GAUDIN, F, **Approche historique et sociolinguistique de la lexicographie bilingue missionnaire et les langues minoritaires en Algérie coloniale (1830-1930) : le cas du berbère**. In : Actes du XIVe Congrès international de lexicographie, 6-10 juillet 2010, Leeuwarden, Ljouwert : Fryske Academy,,P.83.

lesquels figuraient des militaires, accusés de procéder à des lavages du cerveau, incitant de la sorte leurs élèves à renier leur origine, leur culture, leur langue. »<sup>21</sup>

حاولت السلطات الاستعمارية، من خلال فرنستها للإدارة والقضاء، إجبار الأهالي على تعلم اللغة الفرنسية في المدارس الفرنسية، تيقنا منها بأنه ليس لهم بديل عن ذلك، كونهم مجبرين على التعامل مع الإدارة الفرنسية واللجوء إلى القضاء والعدالة المفرنسة هي الأخرى، وجندت لذلك مجموعة من المترجمين الفرنسيين غالبيتهم من العسكريين والأوروبيين الذين يعرفون اللغة العربية، والجزائريين الذين يتقنون اللغة الفرنسية.

في هذا الصدد وفي سنة 1897، قال رانبو RANBAUD الذي كان حينها وزيرا

للتعليم العمومي في عهد الجمهورية الثالثة، ما يلي:

« La première conquête de l'Algérie a été accomplie par les armes et s'est terminée par le désarmement de la Kabylie, la seconde conquête a consisté à faire accepter par les indigènes notre administration et notre justice, la troisième conquête se fera par l'école : elle devra assurer la prédominance de notre langue sur divers idiomes locaux, influencer aux musulmans l'idée que nous avons-nous-mêmes de la France et de son rôle dans le monde, substituer à l'ignorance et aux préjugés des notions élémentaires. »<sup>22</sup>

وهو ما كان لها فعلا، إذ شهدت بداية القرن العشرين تغير ذهنية الجزائريين ونظرتهم للمدارس الفرنسية ووافقوا على إرسال أبنائهم ليتعلمو فيها، من أجل الوصول إلى مناصب في الإدارة وفي المهن الحرة وغيرها من المناصب الأخرى التي لم تكن حينها متاحة لغير المتقن للغة الفرنسية.

---

<sup>21</sup> ZABOOT T, **Un code switching algérien : le parler de Tizi-Ouzou**, thèse de doctorat, université de la Sorbonne, 1988, p.57.

<sup>22</sup> TALEB EL IBRAHIMI. KH, 1997, *les algériens et leur(s) langue(s)*, EL HIKMA, Algérie, p.37.

يتبين جليا من تصريح رانبو، النظرة الاستشراقية للسياسة التوسعية الفرنسية، لاسيما وأنه قام بذلك التصريح بعد مضي 67 سنة على دخول المستعمر الفرنسي إلى أرض الجزائر، وكيف أن فرنسة المجتمع الجزائري تمت بطريقة ممنهجة ومدروسة، حيث بدأت فرنسا بفرض إدارتها وجهازها القضائي على الأهالي، ولم تترك لهم خيارا آخر غير تعلم اللغة الفرنسية.

### 2.5.1.1 سياسة التعريب الشامل المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية بعد

#### الاستقلال:

حاولت الجزائر رفع تحدي استرجاع السيادة الوطنية في كافة المجالات، اقتصاديا، إداريا، اجتماعيا، علميا، والأهم من كل ذلك استرجاع مقومات الهوية الوطنية الجزائرية ولاسيما منها اللغة العربية، التي كانت عمادها وعماد الدولة الجزائرية المستقلة، وما كان لهذا أن يتأتى إذا لم يتم اللجوء إلى الترجمة كوسيلة للخروج من مخلفات الاستعمار الذي حاول جعل من اللغة الفرنسية اللغة الوطنية للجزائر.

إلا أن سياسة التعريب الشامل التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال تميزت بكونها سياسة أقل ما يقال عنها أنها كانت تتم بطريقة جذرية وشاملة وسريعة، لم تراعى فيها هيمنة اللغة الفرنسية على معاملات الأفراد داخل المجتمع الجزائري وهو ما يتجسد في تغلغل اللغة الفرنسية في النسيج الثقافي والسياسي والقانوني والاقتصادي الجزائري، والاستراتيجية المحكمة الأهداف التي وضعها المستعمر الفرنسي، الذي فرض استعمال اللغة الفرنسية في

كافة الإدارات والمؤسسات ولاسيما منها مؤسسة العدالة والقضاء، وهو ما أفضى إلى خلق نخبة من الإطارات والمسيرين من ذوي التكوين الفرنسي، ما عرقل سياسة التعريب الشامل التي ما كان لها ان تكون إذا لم تتم بطريقة تدريجية وبأبعاد استشرافية مضبوطة الأهداف، وهو الأمر الذي خلق عراقيل كبيرة وتناقضات عند تطبيق سياسة التعريب الشامل تلك، ولعل من أهم تلك التناقضات، تدريس مادة العلوم الذي يتم باللغة العربية في مرحلة التعليم الثانوي، ليتم تدريسه باللغة الفرنسية عندما يدخل التلميذ إلى الجامعة لدراسة الطب أو الصيدلة أو كل ما هو مرتبط بتلك المادة.

كانت الإدارات حينها تدون محركاتها في معظمها باللغة الفرنسية، بدليل أن مجمل عقود الملكية وعقود الإيجار وغيرها من مقررات الاستقادة والعقود الإدارية كانت تصدر باللغة الفرنسية وبقيت كذلك إلى غاية اليوم، وهي المعايينة التي قمت بها خلال إجرائي لمختلف الحوارات مع المترجمين المعتمدين الذي أكدوا لي بأن غالبية الوثائق التي يقومون بترجمتها والتي تكون موجهة للقضاء، محررة كلها باللغة الفرنسية وصادرة عن الإدارة الجزائر وهو ما يطرح تساؤلات حول نجاح سياسة التعريب الشامل من عدمه.<sup>23</sup>

لقد كان الهدف من وراء تطرقي للبعض من المحطات التاريخية للترجمة في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية وبعد الاستقلال، هو محاولة استظهار أهمية الترجمة والدور

---

<sup>23</sup> بن عودة عديلة، مرجع سبق ذكره، ص.71.

المحوري الذي تلعبه في أي مجال نشاط وفي أي قطاع من قطاعات الحياة وكيف أنها سباق مع الزمن.

### 6.1.1 سياسة التخلي عن استعمال اللغة الفرنسية واستبدالها باللغة الإنجليزية:

استخلصت من الحوار الذي أجرته مع بعض الأساتذة، عاملا لا يقل أهمية عما سبقه ألا وهو القرار السياسي القاضي بالتقليص من استعمال اللغة الفرنسية الموروثة عن الاستعمار التي كانت وفي ماض قريب لغة ثانية لا وبل حتى الأولى بالنسبة لغالبية الشعب الجزائري وها هي الدولة الجزائرية تبدو وانها تحاول استبدالها باللغة الإنجليزية ربما لدوافع علمية أو اقتصادية نظرا لهيمنة تلك اللغة على مختلف مجالات الحياه ولاسيما منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية وغيرها من ميادين النشاط الأخرى التي تحكم حياة البشر.

يبدو وأن السياسة المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية والرامية إلى التقليص من هيمنة اللغة الفرنسية في حياة المجتمع الجزائري، أدت إلى تراجع مستوى تحكم الجزائري في تلك اللغة، فأصبح معهد الترجمة شاهدا على تراجع مستوى طلابه في تلك اللغة، ولعل ما يميز معهد الترجمة عن غيره في هذا المجال هو كون تلك اللغة أحد أعمدة التكوين فيه نظرا للوثائق والمستندات والعقود والمحركات الموروثة عن الإدارة الفرنسية، وهي الوثائق التي لا تزال قائمة وصالحة إلى يومنا هذا وتحتاج إلى ترجمة إلى اللغة العربية، وهذا ما استقيناه من خلال مختلف الشهادات التي أدلى بها أصحاب دواوين الترجمة المعتمدة الذين

أكدوا لنا بأن حجم الأعمال الموروثة عن الإدارة الفرنسية، لا وبل حتى بعد الاستقلال عن الإدارة الجزائرية التي بقيت وإلى غاية فترة التعريب التي شهدتها الجزائر في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، معمول بها لدى مختلف المؤسسات والشركات العمومية والخاصة على حد سواء، وكذا حجم المبادلات التجارية والاقتصادية والعلمية والثقافية وغيرها من مجالات الحياة الأخرى، القائمة بين الجزائر وفرنسا وبين الشعبين، ناهيك عن العدد كبير لأفراد الجالية الجزائرية في البلدان الفرنكوفونية وبالأخص فرنسا التي يعيش على أراضيها قرابة 537 ألف شخص من أصول جزائرية (حسب إحصائيات المعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادية INSEE الخاصة بتوزيع الأجانب حسب الجنسيات، معطيات سنوية من 2009 إلى 2019، الصادرة في 29 يونيو 2020) وهي الإحصائيات التي تعكس حجم المبادلات القائم بين البلدين وكذا ضرورة الاحتفاظ بمكسب اللغة الفرنسية.

## 2.1 الإنتاج الترجمي في الجزائر:

أود من خلال التطرق إلى الإنتاج الترجمي في الجزائر التوصل إلى إحصاء ولو وجيز لعدد المؤلفات والأعمال الترجمية في الجزائر، وهو ما من شأنه أن يعطينا فكرة عن تطور الترجمة، إلا أنني خلصت إلى نتيجة أنه وعدا بعض المؤلفات للبعض من أعلام الجزائر مثل محمد ناصر مؤلف الصحف العربية الجزائرية 1939م-1947م وإسماعيل العربي ولوران شارل فيرو، تبين لي بأنه من الصعب إحصاء الإنتاج الترجمي في الجزائر.

## 1.2.1 إحصائيات وحدة البحث حول الترجمة والمصطلحية<sup>24</sup>:

تعذر علي الحصول على أرقام دقيقة في هذا المجال، عدا بعض الأرقام التي تمكنت من الحصول عليها من وحدة البحث حول الترجمة والمصطلحية وهي الأرقام التي تشير إلى أن الإنتاج الترجمي خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1978 وسنة 2007 بلغ 814 مؤلف، واقتصر على مجالات معينة وقليلة، وهو الوضع الذي يطرح العديد من التساؤلات حول نقل التكنولوجيا والعلوم من مختلف اللغات إلى اللغة العربية خاصة، إذا ما علمنا بأن الجزائر سجلت تأخرا معتبرا في هذا المجال (أي الترجمة) إذا ما قارناها بنظيرتها المغرب التي تسجل ما بين 80 و100 مؤلف مترجم في السنة، وتونس التي تسجل ما بين 60 إلى 70 مؤلف مترجم في السنة، والهوة تتسع أكثر إذا ما قارناها بألمانيا إحدى أكثر البلدان ترجمة في العالم وإسبانيا التي تترجم لوحدها ما يعادل اثنان وعشرون بلدا عربيا مجتمعين.<sup>25</sup> لقد كانت أغلب المؤلفات التي تطرقت إلى تاريخ الجزائر الترجمي مكتوبة من طرف فرنسيين وحتى أوروبيين، وذلك نظرا لاستيلاء الجيش الفرنسي على معظم المراسيم والمعاهدات والمؤلفات وأخذه إياها إلى وزارة الحربية عندها، وأنه ومحاولة منهم الإلمام

---

<sup>24</sup> أنظر ملحق وحدة البحث حول الترجمة والمصطلحية: Unité de Recherche en Traduction et Terminologie.

<sup>25</sup> حنيفي، ه.، (2016)، المترجمون في الجيش الفرنسي: آليات وركائز الإدارة الاستعمارية في الجزائر (1830-1962)، العدد 11-12، الحوار المتوسطي، الجزائر، ص.181.

بتاريخ الجزائر، أقدم العديد من الكتاب على ترجمة مؤلفات كل من فيرو ومرسييه<sup>26</sup>.

كما اعترضت طريقي صعوبات كثيرة عند محاولتي إحصاء الإنتاج الترجمي في الجزائر، وأعني بذلك عدد المؤلفات المترجمة من وإلى اللغة العربية، فبعدما قصدت المؤسسات التي يفترض أن تتوفر على إحصائيات بهذا الشأن، لم أتمكن من الحصول على أرقام دقيقة عن ذلك.

### 2.2.1 إحصائيات مؤشر ترانسلاطيونوم Index Translationum المحسوب على

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة " اليونيسكو " UNESCO:

بعد أن ولجت بوابة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة " اليونيسكو " UNESCO وبالأحرى موقع Index Translationum الذي يعنى بمختلف المجالات الخاصة بالترجمة واللغات، وجدت بعض الإحصائيات التي توقفت كلها في سنة 2007 لا أكثر، وهي الإحصائيات التي أنقلها فيما يلي:

أ- الإنتاج الترجمي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1979 و 2009 بالرجوع

إلى مؤشر ترانسلاطيونوم المحسوب على المنظمة الأممية " اليونيسكو ":

فيما يلي جدول (1.1) يبين الإنتاج الترجمي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين

1979 و 2007 حسب مؤشر ترانسلاطيونوم المحسوب على منظمة الأمم المتحدة للتربية

---

<sup>26</sup> أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سبق ذكره، ص.63.

والعلم والثقافة " يونيسكو ":

الجدول رقم (1.1): الانتاج الترجمي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1979-2007

السنة	عدد الأعمال المترجمة
1979	7
1980	15
1981	24
1982	21
1983	19
1984	27
1985	39
1986	41
1987	14
1988	15
1989	58
1990	31
1991	23
1992	25
1993	15
1994	16

عدد الأعمال المترجمة	السنة
11	1995
11	1996
20	1997
22	1998
24	1999
10	2000
6	2001
16	2002
168	2003
82	2004
39	2005
5	2006
1	2007
805	المجموع

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، تاريخ الاطلاع: 2020/11/06 على

الرابط: <http://www.unesco.org/xtrans/bsstatexp.aspx>

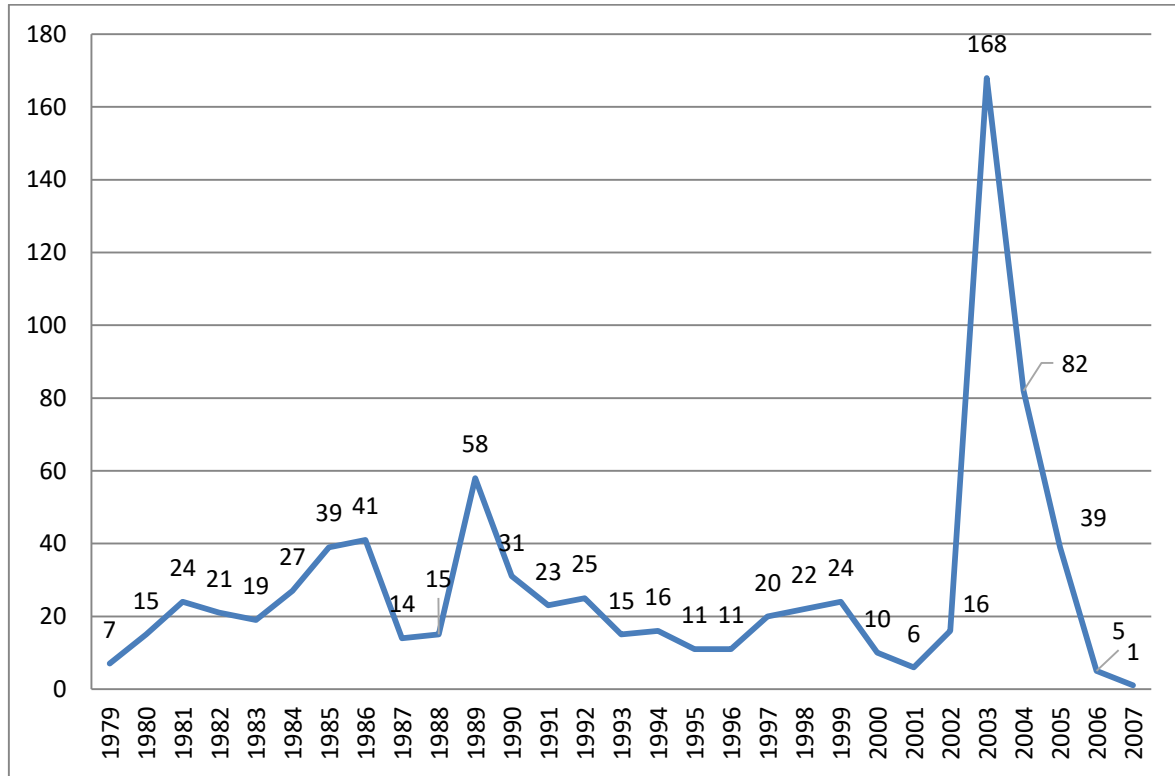
من خلال استقراء مختلف المعطيات التي جاء بها هذا الجدول نلاحظ بأن الإنتاج

الترجمي في الجزائر خلال تلك الفترة تميز بعدم الانتظام والتذبذب في المردود وهو ما يدل

على عدم وجود خلل إما في إحصاء مختلف الأعمال الترجمية، أو غياب استراتيجية محكمة تضبط مردود الإنتاج الترجمي في الجزائر وتحد من ظرفيته.

فيما يلي رسم بياني استظهر من خلاله الإنتاج الترجمي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1979 وإلى غاية سنة 2007 حسب مؤشر ترانسلازيونوم المحسوب على منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "يونسكو":

الشكل رقم(1.1): الإنتاج الترجمي في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1979 - 2007



يتبين من خلال استقراءنا للشكل البياني رقم (1.1) المستوى المتواضع للإنتاج الترجمي في الجزائر وهي الأرقام التي توقفت كلها في سنة 2007، إذ أنه وعلى امتداد 28 سنة كاملة، لم تحص الجزائر وحسب الأرقام التي حصلت عليه هذه الهيئة إلا 805 عملا

مترجما أي بمعدل 28،75 عمل في السنة الواحدة وهو معدل جد ضعيف إذا ما قارناه بالأرقام المسجلة لدى جيراننا المغاربة والتونسيين الذين يحصون وحسب إحصائيات وحدة البحث حول الترجمة والمصطلحية، إنتاجا ترجميا يقدر بالنسبة للمغرب ما بين 80 و100 مؤلف مترجم في السنة وبالنسبة لتونس التي تسجل ما بين 60 إلى 70 مؤلف مترجم في السنة.

**ب- الإنتاج الترجمي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1979 و2009 حسب اللغات بالرجوع إلى مؤشر ترانسلاطيونوم المحسوب على المنظمة الأممية " اليونيسكو ":**  
 فيما يلي جدول يبين الإنتاج الترجمي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1979 وسنة 2009 إلى كل من اللغة العربية واللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية حسب مؤشر ترانسلاطيونوم المحسوب على المنظمة الأممية " اليونيسكو ":

**الجدول رقم (2.1): الإنتاج الترجمي في الجزائر حسب اللغات خلال الفترة الممتدة ما بين 1979**

**2009 -**

السنوات	اللغة العربية	اللغة الفرنسية	اللغة الانجليزية
1979	363	5136	4878
1980	392	5020	4390
1981	355	4739	4209
1982	214	4592	4004
1983	252	4109	4041
1984	329	5172	4650
1985	422	4119	5019

اللغة الانجليزية	اللغة الفرنسية	اللغة العربية	السنوات
5079	3424	428	1986
4753	3670	357	1987
4987	4889	366	1988
4807	5116	309	1989
5234	6043	322	1990
5022	6586	246	1991
4980	6766	265	1992
5457	7272	269	1993
5367	7502	342	1994
5202	7774	253	1995
5364	8486	196	1996
5453	9163	174	1997
5659	9806	712	1998
6076	10401	527	1999
5909	10115	841	2000
6114	10678	603	2001
6219	10821	649	2002
6308	11729	680	2003
6913	13366	353	2004
7226	15047	777	2005
6798	13917	531	2006
7016	13609	489	2007
5347	10285	573	2008
1841	612	645	2009
<b>164322</b>	<b>239964</b>	<b>13234</b>	<b>المجموع</b>

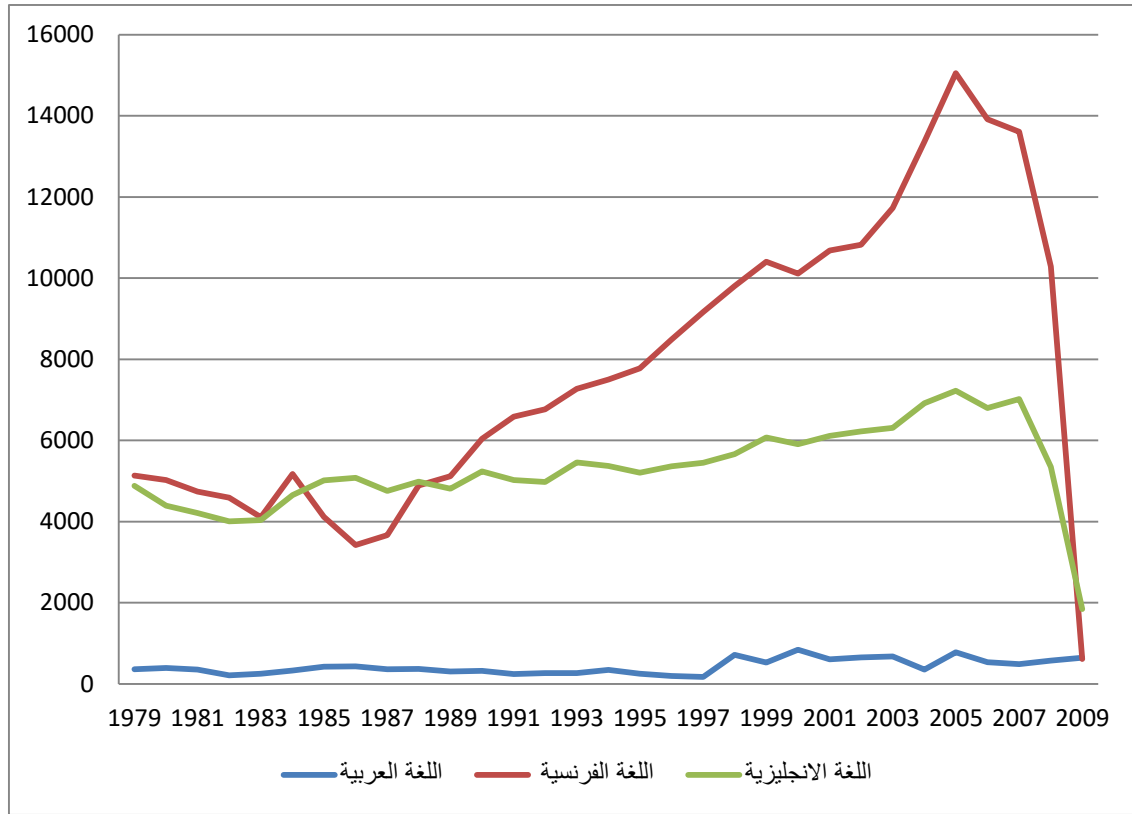
المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، تاريخ الاطلاع: 2020/11/06 على

الرابط: <http://www.unesco.org/xtrans/bsstatexp.aspx?crit1C=2&crit1L=4&nTyp=min&lg=1>

فيما يلي شكل بياني يبين الإنتاج الترجمي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1979 وسنة 2009 إلى كل من اللغة العربية واللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية حسب إحصائيات مؤشر ترانسلاطيونوم المحسوب على منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "يونسكو":

الشكل رقم (2.1): الإنتاج الترجمي في الجزائر حسب اللغات خلال الفترة الممتدة ما بين 1979 -

2009



يظهر من خلال استقراء الشكل البياني رقم (2.1) بأن الإنتاج الترجمي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1979 وسنة 2009 يبقى جد ضعيف عندما يتعلق بالترجمة إلى اللغة العربية ويقدر بـ 13234 إذا ما قارناه بنسبة الترجمة إلى اللغتين الفرنسية

(239964) والانجليزية (164322) وهو ما يعكس ضعف نقل العلوم إلى اللغة العربية

التي هي لغة الجزائر الرسمية.

ولتوضيح مختلف المراحل التي مر بها الإنتاج الترجمي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1979 وبين 2009، لا بأس أن نعطي حصيلة إجمالية عن ذلك الإنتاج من خلال استعراضها في الشكل البياني الذي يمثل مقارنة بين مجموع الإنتاج الترجمي في الجزائر على امتداد 28 سنة حسب مؤشر ترانسلاطيونوم المحسوب على منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة " يونسكو ":

الجدول رقم (3.1): مقارنة بين مجموع الإنتاج الترجمي في الجزائر على امتداد 28 سنة حسب

#### مؤشر ترانسلاطيونوم

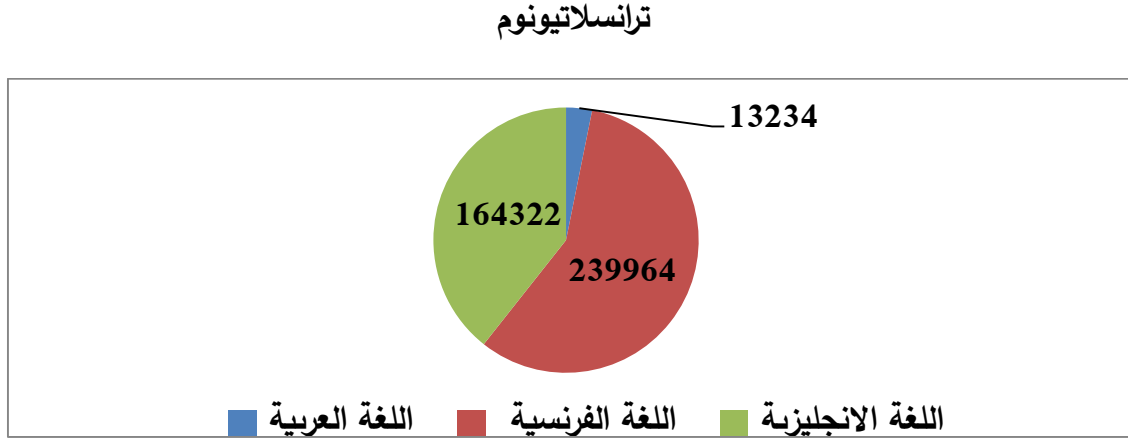
عدد السنوات	اللغة العربية	اللغة الفرنسية	اللغة الإنجليزية
28	13234	239964	164322

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، تاريخ الاطلاع: 2020/11/06 على الرابط: <http://www.unesco.org/xtrans/bsstatexp.aspx?crit1C=2&crit1L=4&nTyp=min&lg=1> يظهر من الجدول المذكور أعلاه هيمنة تكاد تكون شبه كاملة للغرة الفرنسية التي أحصت 239964 مؤلف مترجم مقارنة باللغة العربية التي لم تحصي إلا 13234 عمل مترجم وتتوسطهما اللغة الإنجليزية التي أحصت 164322 عمل مترجم، فالفارق إذن جد شاسع يعكس ضعف مردود الترجمة نحو اللغة العربية وهو ما لا يسمح بتطور تلك اللغة من الجانب التقني والعلمي بما يجعلها لغة تنافس باقي اللغات الأخرى في مجال العلوم.

فيما يلي شكل بياني يمثل مقارنة بين مجموع الإنتاج الترجمي في الجزائر على

امتداد 28 سنة حسب مؤشر ترانسلاطيونوم المحسوب على منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "يونسكو":

الشكل (3.1): مقارنة بين مجموع الإنتاج الترجمي في الجزائر على امتداد 28 سنة حسب مؤشر



ت- ترتيب المؤلفين الأكثر ترجمة في الجزائر:

أما فيما يتعلق بأكثر المؤلفين ترجمة في الجزائر دائما حسب مؤشر ترانسلاطيونوم المحسوب على منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "يونسكو"، فنلخصهم في الجدول التالي<sup>27</sup>:

الجدول (4.1): ترتيب أعمال المؤلفين الأكثر ترجمة في الجزائر

الترتيب	المؤلفين	عدد الأعمال المترجمة
01	بيدباي <sup>28</sup> Bidpai	27

<sup>27</sup>المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، تاريخ الاطلاع: 2020/11/06 على الرابط:

<http://www.unesco.org/xtrans/bsstatexp.aspx>

<sup>28</sup> Bidpai or Bidpay (both: bīd'pī), supposed name of the author of the fables of the Panchatantra. The name first appears in an Arabic version of these fables—hence they are called the fables of Bidpai. The word is probably Sanskrit, meaning "wise man" or "court scholar."

المصدر: أونسيكلوبيديا، تاريخ الاطلاع: 2020/11/06 على الرابط:

<https://www.encyclopedia.com/reference/encyclopedias-almanacs-transcripts-and-maps/bidpai>

16	Bakhai Fatima فاطمة بخاي	02
11	Rachid Boudjedra بوجذرة رشيد	03
8	Sālhi Shanīfa صالحى شنيفة	04
7	Benhadouga Abdelhamid بن هدوقة عبد الحميد	05
6	Al-Hendi Baydaba الهندي باي دابة	06
6	Dīdāt Aḥmad ديدات أحمد	07
6	Ouettar Tahar وطار طاهر	08
5	Graudy Roger قارودي روجي	09
5	Julivert Maria Àngels جوليفر ماريا أنخيل	10

ث- ترتيب دور النشر الأكثر ترجمة للأعمال المنشورة بها في الجزائر:

فيما يلي جدول يبين ترتيب دور النشر الأكثر ترجمة للأعمال المنشورة بها في

الجزائر حسب مؤشر ترانسلازيونوم المحسوب على المنظمة الأممية " اليونيسكو ":

الجدول (5.1): ترتيب دور النشر الأكثر ترجمة للأعمال المنشورة بها في الجزائر

الترتيب	دار النشر	عدد الأعمال المترجمة
01	الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية	142
02	ش.و.ن.ت S.N.E.D	31
03	المكتبة الخضراء	29
04	القصة	25
05	اتحاد الكتاب الجزائريين	25
06	الشركة الوطنية للنشر والتوزيع	16

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، تاريخ الاطلاع: 2020/11/06 على

الرابط: <http://www.unesco.org/xtrans/bsstatexp.aspx>

يتبين من خلال استقراء الجدول رقم (5.1) بأن الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية

هو أكثر دور النشر ترجمة للأعمال بمعدل 142 عمل مترجم، تليها الشركة الوطنية للتوزيع

والنشر بـ 31 عمل مترجم، ثم المكتبة الخضراء بـ 29 عمل مترجم، ثم دار القضاة للنشر  
بـ 25 عمل مترجم، فاتحاد الكتاب الجزائريين بـ 25 عمل مترجم وأخيرا الشركة الوطنية  
للنشر والتوزيع بـ 16 عمل مترجم.

### ج- ترتيب اللغات الأكثر ترجمة إليها في الجزائر:

فيما يلي جدول يبين ترتيب اللغات الأكثر ترجمة إليها في الجزائر حسب مؤشر  
ترانسلاطيونوم المحسوب على المنظمة الأممية " اليونيسكو ":

الجدول (6.1): اللغات الأكثر ترجمة إليها في الجزائر حسب مؤشر ترانسلاطيونوم

الترتيب	اللغة
01	الفرنسية
02	العربية
03	الإنجليزية
04	الاسبانية (الكاستيان Castilian)
05	اللغة الهندية القديمة (سانسكريت Sanskrit)
06	الألمانية
07	الروسية
08	الفارسية
09	الأمازيغية

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، تاريخ الاطلاع: 2020/11/06 على

الرابط: <http://www.unesco.org/xtrans/bsstatexp.aspx>

لا تزال اللغة الفرنسية وحسب ما نقرأه من الجدول المذكور أعلاه، تحتل اللغة الفرنسية  
المرتبة الأولى من حيث اللغات الأكثر ترجمة إليها، تليها اللغة العربية ثم الإنجليزية بدرجة  
أقل ثم باقي اللغات الأخرى وهو ما يدل على هيمنة اللغة الفرنسية على الثقافة الجزائرية.

### 3.2.1 دراسة أنا ليند بالشراكة مع ترانس أوروبيان لسنة 2010 حول تطور الترجمة

#### في حوض البحر الأبيض المتوسط والجزائر:

كما تطرقت الدراسة التي بادرت بها مؤسسة أنا ليند بالشراكة مع ترانس أوروبيان سنة 2010 تحت عنوان " الترجمة في البحر المتوسط، عرض حال " <sup>29</sup> وهي الدراسة التي أفضت، في مجملها، وبمساهمة خمسة عشر (15) شريكا وهم: مؤسسة الأدب العابر للحدود، مؤسسة الملك عبد العزيز، مدرسة الترجمة لطوليدو، مؤسسة نيكست باج، الجامعة المشرقية، جامعة بيلجي، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، جامعة سانت جوزيف، المعهد الفرنسي للشرق الأوسط، معهد المشرق، معهد الأبحاث والدراسات حول العالم العربي والإسلامي، المركز الدولي للشعر بمرسيليا، مؤشر ترانسلاتيونوم لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة " يونيسكو " والمعهد الألماني " قوث "، دراسة شكلت عرض حال أولي عن الترجمة في البحر الأبيض المتوسط اعتبارا من سنة 2010 في إطار البرنامج الأورو-متوسطي للترجمة، بالشراكة مع ما يفوق خمسة عشر (15) منظمة من كافة البلدان والتي تشكلت في إطار اتحاد متوسطي ولأنها، أي تلك المنظمات، كانت تشترك كلها في فكرة أن الترجمة هي السبيل إلى تطوير العلاقات الأورو-متوسطية، وفي إثراء اللغات وفي تنمية المجتمعات وتطويرها وفي تيسير نقل العلوم والثقافات، ارتأت كل تلك المنظمات المشاركة في هذا

<sup>29</sup>المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، تاريخ الاطلاع: 2020/11/06 على الرابط:

<http://www.unesco.org/xtrans/bsstatexp.aspx>

المشروع مستندة إلى عرض الحال هذا من أجل بناء مشروع عمل طويل المدى في هذا المجال. خصت تلك الدراسة حركية الترجمة في الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية بالجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1983 و2011 أي على امتداد 28 سنة. إلا أنه ونظرا لافتقارها لمعطيات مضبوطة ودقيقة حول تلك الحقبة الزمنية، ولأنه لم يعثر على تلك المعطيات لدى الهيئات والمؤسسات المركزية المختصة، استندت تلك الدراسة إلى الكتالوجات وقوائم الأعمال المترجمة من طرف المراكز وكذا كبريات دور النشر الجزائرية. سمحت تلك الدراسة بالوصول إلى نتيجة أن الحركية الترجمة في الجزائر ضعيفة إذا أنه لم يتم إحصاء إلا 346 عمل مترجم في 28 سنة. كما أجرت دراسات نوعية وكمية حول الوضعية التي آلت إليها الترجمة في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط عامة والجزائر على وجه الخصوص، وتتمثل أهم النتائج التي خلصت إليها تلك الدراسة في أنه واعتبارا من سنة 1962 الموافقة لاستقلال الجزائر وإلى غاية سنة 1966، وهي السنة التي تم فيها تأميم الشركات الأجنبية، هيمنت دار النشر هاشيت الجزائر لوحدها على سوق الكتاب، باستثناء عدد قليل من دور النشر الخاصة التي كانت قائمة آنذاك، مثل البعث بقسنطينة ودار ليفر ودار النهضة للنشر في الجزائر العاصمة.

في عام 1966، وبموجب عدد من القرارات التي تضمنت تأميم الشركات الفرنسية، ثم تأميم هاشيت ألجيري Hachette Algérie وتحويل جميع ممتلكاتها إلى الشركة الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع " سنيد SNED " التي تم إنشائها بموجب الأمر رقم 66-28 المؤرخ

في 27 يناير 1966.

كانت صناعة الكتاب حينها تحت رقابة حزب جبهة التحرير الذي قام بنشر عدد ضئيل من المؤلفات وكانت كذلك حكرا على الوكالة الوطنية للنشر والإشهار التي قامت بنشر بعض العناوين فقط. عشية الأزمة الاقتصادية الكبرى التي شهدتها الجزائر وقادت إلى أحداث أكتوبر 1988 التي أدت إلى انتقال الجزائر من نظام الحزب الواحد إلى عهد التعددية الحزبية، ظهرت العديد من دور النشر الخاصة احتكرت سوق الكتاب، وكان عددها حينها يقدر بـ 125 دارا للنشر تم إحصائها على أساس مشاركتها في الطبعة 15 للصالون الدولي للكتاب التي جرت وقائعه بالجزائر العاصمة خلال الفترة الممتدة ما بين 26 أكتوبر و6 نوفمبر 2010، وهي دور النشر التي تتمركز في مجملها بالجزائر العاصمة التي تحصي لوحدها 100 دار للنشر، في حين أن المدينة الثانية بعد الجزائر وهي مدينة وهران عاصمة الغرب الجزائري، فلا نجد بها إلا 5 دور للنشر، ونجد 3 دور للنشر بقسنطينة عاصمة الشرق الجزائري، و5 بالبليدة، و3 ببجاية، و2 بعنابة، و2 بتيزي وزو، و2 بغرداية و1 بسطيف وميلة وبريكة وهي دور النشر التي تعنى في غالبيتها بنشر الكتب المدرسية وغيرها من الأعمال التي تمس بقصص الأطفال وغيرها من القصص الأخرى، ولعل أهم دور النشر التي كانت حينها تتشط في سوق الكتاب نذكر دار النشر بوشان (لصاحبها عبد الرحمان بوشان) والتي نشأت سنة 1985، ودار النشر لافوميك (لصاحبها أحمد بوناب) التي اختفت منذ ذلك الوقت وأخيرا دار النشر القصبية وهي أهم دار نشر في الجزائر، التي

تميزت عن غيرها باعتمادها بمجالات أخرى للنشر، واتجاه تحريري آخر، وكذا تركيزها على المجموعات أكثر.

**4.2.1 إحصائيات حول الإنتاج الترجمي في الجزائر بمناسبة الطبعة 15 للصالون الدولي للكتاب التي جرت بالجزائر العاصمة خلال الفترة الممتدة ما بين 26 أكتوبر إلى 6 نوفمبر 2010:**

فيما يلي جدول يبين توزيع دور النشر في الجزائر :

**الجدول رقم(7.1): توزيع دور النشر في الجزائر سنة 2010**

الرقم	المدينة	عدد دور النشر
01	الجزائر العاصمة	100
02	وهران	5
03	البلدية	5
04	قسنطينة	3
05	بجاية	3
06	عنابة	2
07	تيزي وزو	2
08	غرداية	2
09	سطيف	1
10	ميلة	1
11	بريكة	1
	<b>المجموع</b>	125

المصدر: الطبعة 15 للصالون الدولي للكتاب التي جرت بالجزائر العاصمة خلال الفترة الممتدة ما

بين 26 أكتوبر و06 نوفمبر 2010

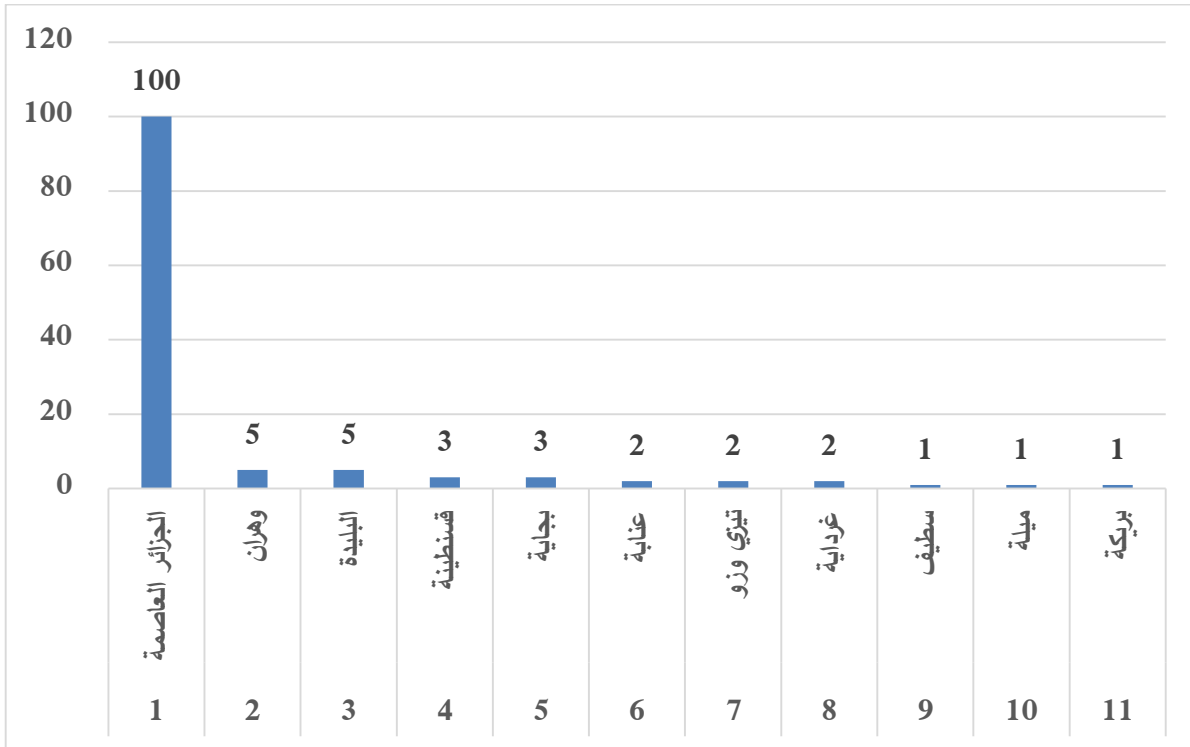
فيما يلي رسم بياني يبين توزيع دور النشر في الجزائر حسب إحصائيات الطبعة

15 للصالون الدولي للكتاب التي جرت بالجزائر العاصمة خلال الفترة الممتدة ما بين

26 أكتوبر و6 نوفمبر 2010:

الشكل رقم (4.1): توزيع عدد دور النشر في الجزائر حسب إحصائيات الطبعة 15 للصالون الدولي

للكتاب التي جرت بالجزائر العاصمة خلال الفترة الممتدة ما بين 26 أكتوبر و6 نوفمبر 2010



نلاحظ في هذا الشكل البياني الفارق الكبير في عدد دور النشر المنتشرة عبر التراب

الوطني والتي تكاد تتواجد كلها في الجزائر العاصمة، في حين وفي ولاية أخرى لا تقل

كثافة سكانية عن تلك الولاية، فنجدها بأعداد ضعيفة جدا وهو ما يثير عددا من التساؤلات

حول الأسباب التي أدت إلى هذا التباين ولاسيما إذا ما أشرنا إلى أن الكثافة السكانية للعديد

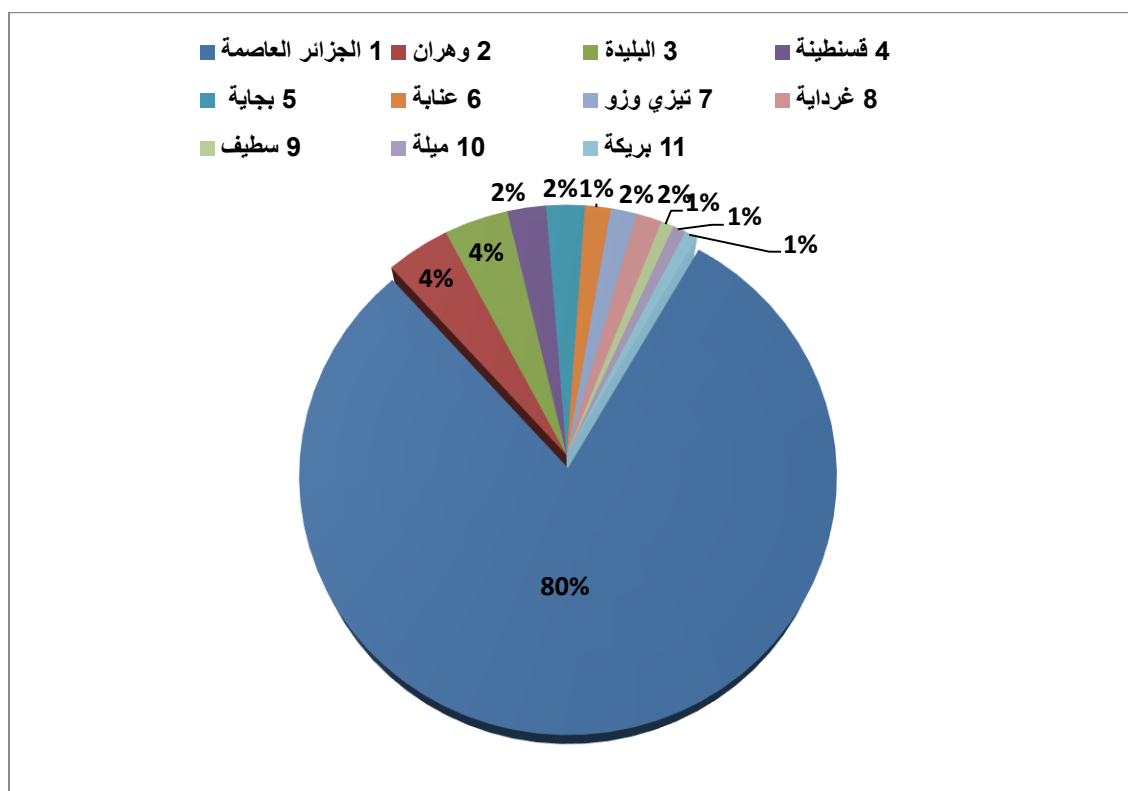
من المدن الجزائرية مثل وهران عاصمة الغرب الجزائري وقسنطينة عاصمة الشرق الجزائري

وعنابة وغيرها من المدن الأخرى التي تحصي كثافة سكانية هامة ولا تتوفر على دور نشر

كثيرة.

فيما يلي رسم بياني يبين دور النشر في الجزائر حسب إحصائيات الطبعة 15 للصالون الدولي للكتاب التي جرت بالجزائر العاصمة خلال الفترة الممتدة ما بين 26 أكتوبر و6 نوفمبر 2010 بالنسب المئوية:

الشكل رقم (5.1): توزيع دور النشر في الجزائر حسب إحصائيات الطبعة 15 للصالون الدولي للكتاب التي جرت بالجزائر العاصمة خلال الفترة الممتدة ما بين 26 أكتوبر و6 نوفمبر 2010



نلاحظ من خلال استقراء المعطيات الوارد ذكرها في الرسم البياني رقم (5.1) أعلاه الفرق الشاسع في عدد دور النشر بين ولاية الجزائر وبين باقي ولايات الوطن الأخرى، وسبب اقتصاري على الطبعة 15 للصالون الدولي للكتاب يعود إلى غياب أرقام دقيقة

ودراسات إحصائية عن الأعمال الترجمة بعد تلك الفترة والتي تتوقف كلها (كما سنراه فيما يلي) في سنة 2007، إذ أن تطرقي لتلك الفترة بالذات يعكس الركود الثقافي والفني الذي ميز تلك الحقبة الزمنية بسبب الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعيشها الجزائر خلال تلك الفترة من جهة، والرقابة السياسة التي كانت تمارس آنذاك على صناعة الكتب في الجزائر، كلها عوامل تبرر ضعف الإنتاج الترجمي في ذلك الوقت، إذ أن عدد المؤلفات المنشورة بقي جد ضعيف إذا ما قارناه بالكثافة السكانية للبلاد التي كانت حينها تفوق 36 مليون نسمة، وهو العدد الذي بلغ سنة 2002 وحسب إحصائيات النقابة الوطنية لناشري الكتب، 800 مؤلف وعنوان، مع حساب المؤلفات المعاد نشرها وكذا الأعمال الصادرة في إطار تظاهرة سنة الجزائر بفرنسا. كما أنه حسب شركة الإنتاج الأدبي (ش.إ.أ.) ودون الأخذ في الحسبان مؤلفات سنة الجزائر بفرنسا، فإن عدد العناوين التي تم نشرها لم يتعدى 400 عنوان سنة 2002 وتعذر بالتالي الوصول إلى رقم إحصائي بخصوص اللغات التي صدرت فيها تلك الكتب.

يتعلق الأمر بأرقام تقريبية وغير دقيقة، بسبب غياب دراسات إحصائية في هذا المجال، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على وجود خلل في المنظومة، بمعنى أن المهمة الأولى للمؤسسات المشرفة على التراث الثقافي والفني في الجزائر تكمن في المحافظة على ذلك التراث، وبما أن الترجمة تعتبر تراثا ثقافيا وفنيا لأي بلد، فكان من المفترض أن تتوفر على بنك معلومات يسمح لأي باحث الوصول إلى المعلومات التي تمكنه من إثراء بحثه.

## الخلاصة:

اتضح جليا في هذا الفصل الدور المحوري الذي تلعبه اللغات بشتى أنواعها في حياة المجتمعات وكيف أنها سلاح ذو حدين، وهو ما تجسد من خلال مختلف المحطات التاريخية التي قمت باستعراضها في هذا الفصل حول الدور الذي لعبته الترجمة إبان الحقبة الاستعمارية، وكيف حاول المستعمر الفرنسي نشر ثقافته وديانته وثقافته على الأهالي، مستعملا في ذلك الترجمة التي كأداة لسياسته التوسعية وهو ما كان له فعلا بعد مضي عشرات السنين من التخطيط، وكانت أول مرحلة في استراتيجيته تلك أن أجبر الأهالي على التعامل مع الإدارة والقضاء الفرنسيين، وهو ما وضعهم أمام الأمر الواقع وأجبر نسبة كبيرة منهم على تعلم اللغة الفرنسية شيئا فشيئا.

بالمقابل، ورثت الجزائر على مر الحقب الاستعمارية المتتالية عاشتها موروثا ثقافيا ولغويا ثريا، تراجع شيئا فشيئا بعد الاستقلال لعدة ظروف لعل من أهمها سياسة التعريب الشامل التي انتهجتها الدولة الجزائرية آنذاك، التي وبالرغم من شرعيتها، إلا أنها كانت سياسة أملت مبادئ إيديولوجية، وتم تطبيقها بتسرع وبطريقة غير ممنهجة، وهو ما أفضى إلى إنتاج ترجمي أشرف عليه مزدوجو اللغة بشكل كبير، ولاسيما فيما يتعلق بترجمة النصوص القانونية الكثيرة من مراسيم وقرارات وعقود توثيقة وعقود إدارية وغيرها من المستندات التي تستعمل فيها لغة القانون، ما ترتب عنه صدور ترجمات اتسمت بالحرفية

في غالبية الأحيان، نصوص بقيت آثارها وانعكاساتها قائمة إلى يومنا هذا.

وكننتيجة لذلك، يمكن الخلوص إلى نتيجة أن اللغة هي إرث يجب المحافظة عليه، حتى وإن تعلق الأمر بلغة أجنبية، إذ أن تجارب البشرية برهنت، وفي العديد من المرات، أن انتقال العلوم والتكنولوجيات لا يمكنه أن يتم إلا عبر إتقان لغات أهل تلك العلوم والتكنولوجيات.

وفي سياق متصل، فرضت اللغة القانونية نفسها على مختلف المعاملات التي تتم بين الأفراد في المجتمع، وهي لغة تختلف عن غيرها بشكلها ومضمونها المتميزين، ما أملى ضرورة تزود المترجم القانوني بمحصلة مصطلحية ومعرفية إذا ما أراد الخوض في الترجمة القانونية التي زاد الطلب عليها نظرا لانتشار ظاهرة العولمة التي زادت من حجم المبادلات بين الدول، وأذابت الحدود السياسية والجغرافية، وزاد معها حجم المنازعات المترتبة عن تلك المعاملات بشتى أنواعها وهو ما يطرح مسألة التفكير في تكوين ميداني ونوعي في هذا المجال.

**الفصل الثاني: التكوين بمعهد الترجمة لجامعة الجزائر  
2 بأعين أساتذته**

## توطئة:

أتطرق في هذا الفصل إلى نظام التكوين المعتمد بمعهد الترجمة بجامعة الجزائر 2، وعلى غرار معاهد وأقسام الترجمة الأخرى المنتشرة عبر التراب الوطني، المتمثل في نظام ل.م.د، إذ بدا لي من الأنسب وأنا بصدد دراسة مدى تأثير التكوين الجامعي على المترجم الذي يتم توظيفه في دواوين الترجمة المعتمدة التي شكلت عينة دراستي، التطرق للعملية التكوينية من خلال تعريفات وجيزة لنظام التكوين المسمى بنظام ل.م.د الذي حل محل النظام الكلاسيكي في سنة 2013.

كما قمت في هذا الفصل باستغلال مختلف التصريحات التي أدلى بها أساتذة معهد الترجمة الذين شكلوا جمهور عينتي وعددهم ثلاثة عشر (13) أستاذا وأخذ فكرة عن تقييمهم لتطبيق هذا النظام في المعهد وكذا مختلف مقترحاتهم فيما يتعلق بكيفية تصحيح نقاط ضعفه، إذا وجدت، من أجل ضمان تكوين يستجيب لمتطلبات سوق العمل في مجال الترجمة.

كما تطرقت إلى ممارسة الترجمة القضائية والقانونية في الجزائر وذلك من خلال أرقام حصلت عليها من الهيئة المشرفة على المترجمين الترجمة الرسميين في الجزائر وهي الغرفة الوطنية لهذا السلك من مساعدي القضاء قصد الإلمام بمعطيات سوق الترجمة القضائية.

إلا أنه وقبل أن استعرض نظام ل.م.د، لا بأس أن أتطرق وبشكل وجيز إلى النظام

الكلاسيكي الذي كان معتمدا قبله:

## 1.2 التكوين بمعهد الترجمة لجامعة الجزائر 2:

شهدت الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال تطبيق نظامين للتكوين وهما:

\* النظام الكلاسيكي؛

\* نظام ل.م.د.

### 1.1.2 النظام الكلاسيكي:

اعتمد النظام الكلاسيكي بعد الاستقلال مباشرة أي في سنة 1963 كنظام للتكوين الجامعي، ويتمثل في طور التدرج الذي يمتد على أربع (04) سنوات بالنسبة لشهادة الليسانس، وستين اثنتين (02) بالنسبة لطور ما بعد التدرج أي الماجستير، ثم الدكتوراه، وطبق ذلك النظام إلى غاية سنة 2013، وهي السنة التي تم فيها اعتماد نظام ل.م.د وهو نظام لم يغير الكثير في النظام الكلاسيكي بل طوره وكيفه مع ما هو معمول به في باقي بلدان العالم.

### 2.1.2 نظام " ليسانس - ماستر - دكتوراه " أو ما يعرف بنظام " ل.م.د ":

اعتمد نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية اعتبارا من سنة 2013<sup>30</sup>، وذلك من أجل

---

<sup>30</sup> بوخالفة م.ر.، مرجع سبق ذكره، ص.52.

تكييف نظام التعليم العالي في الجزائر مع ما هو معمول به في مختلف بلدان العالم، وهو النظام الذي يتضمن ثلاث مستويات من التكوين تتوج كل واحدة منها بشهادة جامعية<sup>31</sup>:

#### \* المستوى الأول: طور الليسانس

يتكون من تخصصات ووحدات تعليمية موزعة على سداسيات. يمتد هذا الطور على ست (06) سداسيات ويتضمن مرحلتين اثنتين تتمثل أولاهما في تكوين قاعدي متعدد التخصصات والثانية هي تكوين متخصص.

#### \* المستوى الثاني: طور الماستر

يتشكل من وحدات تعليمية موزعة على سداسيات وعددها أربعة (04)، وهو طور مفتوح لكل طالب متحصل على شهادة أكاديمية، ولكل طالب متحصل على شهادة ليسانس.

#### \* المستوى الثالث: طور الدكتوراه

وهي المرحلة التي تمتد على ستة (06) سداسيات وتتمثل مهامها في:

- تحسين مستوى الطالب عن طريق البحث العملي من أجل البحث العلمي؛
- تعميق المعارف في تخصص محدد.

وهو الطور الذي يتوج بشهادة دكتوراه بعد مناقشة أطروحة.

---

<sup>31</sup> إبراهيمي سمية، إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر - مشروع (ل.م.د) قراءة تحليلية نقدية، رسالة ماجستير، قسم علم اجتماع التنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006، ص 111-112.

### 1.2.1.2 تبني نظام ل.م.د في البلدان الأنجلوساكسونية والبلدان الأوروبية:

نشأ نظام ل.م.د في البلدان الأنجلوساكسونية التي ارتأت من خلاله تحسين جودة التعليم العالي، نظام معمول به في عدد من البلدان ولاسيما منها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا.

تم اعتماد نظام ل.م.د في مطلع سنة 1998 في أوروبا وبالأخص في الجامعات الفرنسية والألمانية والإسبانية.

### 2.2.1.2 تبني نظام ل.م.د في الجزائر:

لقد كان النظام المعتمد في غالبية بلدان العالم والمتمثل في نظام ل.م.د لا يتوافق مع النظام الكلاسيكي ذلك أنه كان يحتوي على وحدات لا تجد لها مقابلا فيه وهو ما يضع الطالب، في غالب الأحيان، أمام وضع يحول دون تمكنه من استكمال مساره التكويني بالخارج على أكمل وجه، ناهيك عن اعتماد نظام ل.م.د في تقييمه على الرصيد الذي يمكن للطالب تحصيله وهو ما يسمح له بالتأقلم مع ما هو معمول به في باقي البلدان الأخرى.

قدمت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية بالجزائر توصيات التي تمت المصادقة عليها من طرف مجلس الوزراء في 20 أبريل 2002 وهي التوصيات التي كانت ترمي من خلالها إلى إقرار خطة عمل على المدى القصير والمتوسط والبعيد، في إطار استراتيجية تمتد لعشر سنوات أي للفترة الممتدة من سنة 2004 وإلى غاية سنة 2013،

انطلاقاً من قناعة مفادها ضرورة إقرار إصلاح عميق للتعليم العالي وذلك من خلال تطبيق نظام " ل.م.د ".

لقد كان الهدف من وراء اعتماد نظام ل.م.د وأسباب اختيار هذا النظام هو تقليص الفجوة التي كانت بين الجامعة الجزائرية وبين الأصدمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بسبب اختلال هيكل متوارث عن سنين من غياب نظرة استشرافية في هذا المجال؛ أضف إلى ذلك عجز التكوين العالي عن مواكبة تحديات الوتيرة المتسارعة وغير المسبوقة للتكنولوجيات وكذا تحديات عولمة الاقتصاد والاتصال وهي كلها أسباب تراعى فيها العلاقات الدولية التي فرضت وجود قواسم مشتركة اقتصادية وثقافية بين الشعوب والأمم عبر العالم، فضلاً عن التجارب الناجحة التي أثبتت نجاعة إجراء إصلاحات عميقة في منظومة التكوين على شاكله نجاحات باقي الدول الأخرى الرائدة في هذا المجال وهو أملى على الدولة الجزائرية ضرورة إجراء إصلاحات عميقة في منظومة التكوين العالي تمثلت في تبني نظام ل.م.د واعتماد ضمان الجودة والاهتمام بالبحث العملي<sup>32</sup>.

### 3.2.1.2 خصائص نظام ل.م.د في الجزائر:

تشهد الجزائر وعلى غرار باقي الدول النامية حركية علمية وثقافية واقتصادية، حاولت

---

<sup>32</sup> شريط، ك.، دور الإصلاحات في الجزائر نظام ل م د في تحسين التنسيق بين مخرجات التعليم وسوق العمل، ورقة مقدمة لأعمال المؤتمر الدولي الثالث تكامل بعنوان تكامل مخرجات التعليم في سوق العمل في القطاع العام والخاص، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، الأردن، أيام 28 إلى 1 أبريل 2014، ص 2-3.

من خلالها مواكبة التطور السريع والمتسارع الذي تعيشه باقي دول العالم ولاسيما في مجال التكنولوجيات والاتصال والعلوم.

كان التعليم العالي يهدف من خلال اعتماده على نظام ل.م.د، إلى منح الأولوية للكفاءة التي تجمع بين الجودة والتنافسية مستندا على مبدأ تكافؤ الفرص.

تتمثل أهم مميزات هذا النظام في قدرته على توجيه البحث العلمي بشكل يفتح الباب واسعا أمام الإبداع والابتكار، ويوسع من الدائرة المعرفية بشكل يضمن مخرجات جديدة ويخلق جوا من التواصل المستمر والتكامل بين الجامعة والمؤسسة. كما يرمي كذلك إلى بعث دينامية تقديم تكوين ذو جودة للمكونين والباحثين لتمكينهم بالتالي من الإشراف على عمليات التكوين والبحث العلمي في طوري الماستر والدكتوراه معتمدين في ذلك على نظام تقييم داخلي وخارجي محكم الأهداف.

إن البعد الدولي الذي يمليه مبدأ التنافسية والانفتاح على الغير، وهما المبدآن اللذان يميزان أنظمة التعليم العالي في العالم التي تهدف دائما إلى استقطاب أحسن وأفضل الكفاءات، هو الآخر معيار لا يستهان به لما له من انعكاسات وتأثيرات على اقتصاد البحث العلمي، ولعل أهمها ما يعرف بظاهرة هجرة الأدمغة التي تتفق من أجلها الدولة الجزائرية مبالغ طائلة من أجل ضمان تكوين لها بالخارج استكمالا لمسارها التكويني ولكنها، أي تلك الأدمغة، غالبا ما لا تعود إلى أرض الوطن وتفضل المكوث في تلك البلدان أو غيرها، ولا تجلب بالتالي القيمة المضافة للبحث العلمي في الجزائر ولا للاقتصاد الوطني.

لقد أدركت الجزائر بأن البعدين (الإقليمي والدولي) أمر ضروري ولا مفر منه إذا ما أرادت تحقيق تواصل جاد وفعال بين الطلبة وبين مجتمع البحث الدولي، وكذا تبادل الخبرات بين الباحثين الجزائريين وبين نظرائهم عبر العالم، من أجل تطوير وتنمية الحقل المعرفي للباحث الجزائري، يمران عبر خلق فضاء تبادل ترسي قواعد ومعايير على أساس التبادل الناجع والفعال الذي يخدم البحث العلمي الجزائري، يكسب الجامعة الجزائرية مكانة ومصداقية في المحافل الدولية، ويمهد الطريق أمام نهضة علمية وثقافية وتكنولوجية تكون القطيعة مع ما كان قائما في الماضي.

يضع اعتماد نظام ل.م.د في الجزائر وبالأخص في معهد الترجمة، الجامعة الجزائرية والتعليم العالي أمام تحديات تتمثل أولا وقبل كل شيء في تكوين النخبة في مجال الترجمة وجعلها تندمج في عجلة التنمية الاقتصادية بشكل سريع ومن بوابة دواوين الترجمة المعتمدة التي قد تكون من بين المؤسسات التي يمكنها أن تضيئ الطابع الميداني لتكوين المترجم في الجزائر، ثم في تزويد الاقتصاد الوطني بالكفاءات التي تضمن تطوره وازدهاره بما يؤمن للبلاد مكانة في المحافل الدولية، خصوصا عندما نرى القيمة المضافة التي تجلبها الترجمة بشتى أنواعها في العالم لبلدانها وأصبحت معيارا لا يستهان به في المعادلة الاقتصادية.

أهدف من خلال الرجوع لهذه التحاليل والدراسات إلى الوقوف على مختلف أهداف ومحطات التعليم العالي في عهد نظام ل.م.د، وهو ما مكنتني من الوصول إلى نتيجة أن الأسباب والأهداف التي تم على أساسها إقرار ذلك النظام هي أهداف تتوافق مع ما كنت

أنشده من خلال دراستي هذه وكنت أظن الخلل في النظام ذاته ولكنني تيقنت بأن السر في كل ذلك يكمن في تطبيق ذلك النظام وليس في مخرجاته.

بعد الانتهاء من عرض حال التكوين في الترجمة بمعهد الترجمة لجامعة الجزائر 2 والنظام المعتمد في ذلك التكوين، أتطرق فيما يلي إلى التعريف بالترجمة القانونية:

## 2.2 تعريف الترجمة:

تعتبر الترجمة أحد الأنشطة البشرية التي وُجدت منذ القدم وتهدف إلى تفسير المعاني التي تتضمنها النصوص وتحويلها من إحدى اللغات (لغة المصدر) إلى نصوص بلغة أخرى (اللغة المُستهدفة).

يقول روجي توماس بيل Roger Thomas BELL:

“The replacement of a representation of a text in one language by a representation of an equivalent text in a second language.”<sup>33</sup>

أي إن الترجمة هي نقل الكلام أو النص من لغته الأصلية التي كُتبت بها إلى لغة أخرى مع الالتزام بنقل الكلمات بطريقة صحيحة لتتشابه مع معانيها الأصلية حتى لا يؤدي إلى تغيير في معنى النص الأصلي.

يعود أصل كلمة « Traduction » إلى اللغة اللاتينية وتعني " النقل "، أما المترجم

---

<sup>33</sup> BELL., R.T, *Translation And Translating: Theory And Practice*, 1991, p.20.

فهو الشخص أو الجهاز الذي يقوم بنقل الكلام أو النص من اللغة الأصلية إلى لغة أخرى، فكل شخص له أسلوبه الخاص في الترجمة ويفترض ألا يعتمد المترجم على الترجمة الحرفية فقط لوجود نصوص تحتاج إلى ترجمة المعنى أحيانا وترجمة حرفية أحيانا أخرى ويجب على المترجم حينها أن يتأقلم وطبيعة النص المعروض للترجمة.

وفي هذا الصدد يقول روجي توماس بيل Roger Thomas BELL:

« The transformation of a source language text into target language text by means of processes which take place within memory : (1) the analysis of one language-specific text. (the source language text, the SLT) into a universal non language-specific) semantic representation and (2) the synthesis of that semantic representation into a second language-specific the target language text, the TLT”<sup>34</sup>

كان نمط الترجمة في القديم يتم بشكل تلقائي أو فطري، والإنسان اجتماعي بطبعه، فعند سفره إلى منطقة أو مكان يتكلم بلسان آخر، كان يتحتم عليه التّعرف على لغة الآخرين، وذلك بهدف التجارة، ومقايضة السلع أو شرائها، دون أن ننسى أهمية الترجمة فيما يخص المتطلبات الاجتماعية والتعائش. أما في عصرنا هذا فقد أصبحت الترجمة تتم على نطاق أوسع، والسبب هو كثرة وسائل الاتصالات بين الدول والمجتمعات، فلقد أصبح بوسعنا الآن التّواصل مع أشخاص في دول تبعد عنّا بألاف الكيلو مترات؛ من خلال شبكة الإنترنت وما تحتويه من تطبيقات قضت بشكل كبير على الوسائل التقليدية مثل البريد أو التليغرام... إلخ.

زادت العولمة من حاجة العالم إلى الترجمة القانونية وإلى التحكم في مختلف لغات

<sup>34</sup> Op.cit., p.20.

العالم وخاصة منها اللغة الإنجليزية التي هي اللغة الأكثر استعمالا في المعاملات التجارية بين الدول.

أثارت الترجمة القانونية فضول الكثير من الباحثين والمنظرين في مجال علم الترجمة، الذين فكروا مليا في كيفية التعامل مع هذا النوع من النصوص، وذلك نظرا لكونها معيارا لا يستهان به يحكم سوق العمل ليس في الترجمة القانونية فسحب، بل في كافة مجالات النشاط التي تضبط العلاقات بين أطراف من جنسيات مختلفة بفعل العولمة التي فرضت منطق السوق الذي لا يعترف بالحدود والجنسيات.

### 3.2 أنواع الترجمة:

يتميز جان روني لادميرال Jean-René LADMIRAL وماري ميريو Marie MERIAUD في مقال لهما بين نوعين من الترجمات وهما الترجمة الأدبية والترجمة التقنية التي يسميانها الاحترافية أو الترجمة المتخصصة التي تشمل كل ما هو مختص بميدان ما والصراع التقليدي بينهما.

ويعرفان الترجمة الأدبية قائلين:

« Plus généralement, il y'a l'échéance de ce que Antoine Berman a appelé avec à-propos la « traduction des œuvres », y subsumant non seulement la traduction

littéraire, mais encore la traduction philosophique et la traduction des textes sacrés. »<sup>35</sup>

بمعنى أن الترجمة الأدبية هي ترجمة تعنى بالنصوص الأدبية والمؤلفات وتتضمن

كذلك النصوص الفلسفية والنصوص المقدسة. في حين يعرفان الترجمة التقنية بأنها:

«... notre propos ici se limite à la dite « traduction technique » c'est-à-dire ce que l'on appelle : la « traduction professionnelle » ou la « traduction spécialisée » (voire la « traduction à orientation spécialisée », comme semblent préférer dire d'aucuns).  
... Comme nous venons de le voir, l'opposition traditionnelle entre « traduction littéraire » et « traduction technique » est imprécise. »<sup>36</sup>

أي إن " الترجمة المتخصصة " تعنى بمجالات عديدة مثل الاقتصاد والسياسة والعلوم

والطب وغيرها من النصوص الأخرى ولكننا سنركز على الترجمة القانونية التي هي محور

بحثنا والتي ليست كغيرها من الترجمات، إذ أنها تتميز بطابعها الخاص.

وفي هذا الصدد، يقول جان كلود جيمار Jean-Claude GEMAR :

« En effet, nul ne saurait songer sérieusement à aborder cet enseignement de la manière qu'une autre activité de traduction (littéraire, générale, technique ...) car le texte juridique – loi, règlement, jugement, contrat...- est le plus souvent porteur d'effets susceptibles de mettre en œuvre une responsabilité quelconque, une obligation de faire ou de ne pas faire.»<sup>37</sup>

يشدد جان كلود جيمار في قوله هذا على الطابع الملزم للترجمة القانونية بما تحمله

من المسؤوليات التي لا يمكن تدريسها بالطريقة التي تدرس بها الترجمة الأدبية أو العامة

أو التقنية، ذلك أن تدريس الترجمة القانونية يرافقه تدريس الأنظمة القانونية المعمول بها في

---

<sup>35</sup> LADMIRAL JR, MERIAUD M, « Former des traducteurs : pour qui ? pour quoi ? » *in Meta : journal des traducteurs*, op.cit, p.28.

<sup>36</sup> Ibid, p.29.

<sup>37</sup> GEMAR, J.-C. (1988). « La traduction juridique : art ou technique d'interprétation ? » *in Meta: journal des traducteurs*, volume 33, numéro 2, p.305. Consulté le 22/12/2020 sur le lien <https://doi.org/10.7202/002850ar>.

البلدان المترجم إليها وكذا مختلف المصطلحات والتركيبات وغيرها من مكونات النص القانوني التي تميز تلك البلدان.

## 4.2 ماهية الترجمة القانونية:

انطلاقاً من هذا المبدأ، ذهب بعض المفكرين والمنظرين إلى حد تصنيف الترجمة القانونية في خانة العلوم الدقيقة، ذلك أنه وعلى حد اعتقادهم، يتعذر على غير القانوني ترجمة النصوص القانونية من عقود وأحكام وقرارات قضائية وغيرها من النصوص التي تصدر عن مختلف الهيئات.

وفي هذا الصدد، يقول بيتر نيومارك Peter NEWMARK :

“Specialized translation can be divided into two categories: technical and institutional translation. Technical translation is non-cultural and therefore universal; therefore the terminology is not culture dependent; it is mostly known internationally. Institutional translation, which includes legal translation, is culture dependent; making it typical for particular culture »<sup>38</sup>.

بمعنى أنه يمكن تقسيم الترجمة المتخصصة إلى فئتين وهما: الترجمة التقنية والترجمة المؤسساتية، أما الترجمة التقنية فهي ترجمة غير ثقافية، وهي إذن عالمية وبالتالي لا تعتمد مصطلحاتها على الثقافة وهي في الغالب معروفة دولياً؛ وأما الترجمة المؤسساتية التي تشمل الترجمة القانونية، فهي تعتمد على الثقافة وهو ما يجعلها نموذجية لثقافة معينة.

قبل أن أتطرق إلى الترجمة القانونية، يستحسن أن أتطرق أولاً إلى اللغة التي تستعمل

---

<sup>38</sup> Newmark, P, 1988, p.151.

في الترجمة القانونية وهي اللغة القانونية.

## 1.4.2 اللغة القانونية:

يعرف معجم المعاني الجامع كلمة " قانون " بعدة معان، فهو لفظ يفيد " النظام " ويفيد كذلك " أمر كلي " ينطبق على جميع جزئياته التي تتعرف أحكامها منه والقانون هو الأصل.

وفي السياق ذاته، تعرفها سوزان سارسيفيتش Susan SARCEVIC قائلة:

“The text is formulated in a special language or sublanguage that is subject to special syntactic, semantic and pragmatic rules.”<sup>39</sup>

بمعنى أن صياغة النص تتم بلغة خاصة تخضع لقواعد نحوية ودلالية وعملية خاصة.

يتمثل المعنى الاصطلاحي والعام للقانون فيما يلي: " مجموعة قواعد السلوك العامة المجردة الملزمة التي تنظم الروابط الاجتماعية في المجتمع وتقترن بجزء مادي حال، وتقسر الدولة الناس على اتباعها ولو بالقوة عند الحاجة. "40

في هذا السياق، يقول أحمد عبد المنعم يوسف مصري زيدان:

« Legal language has a problem inherent in language, due to both its flexibility and vagueness or due to detecting a link with the mentality of lawyers who are

<sup>39</sup> SARCEVIC, S., *New approach to legal translation*, The Hague: Kluwer Law International, 2000, p.8.

<sup>40</sup> غالب الداودي، *مدخل إلى علم القانون*، منشورات دار وائل، ط7. عُمان، ص. 1.

always keen to identify an unintended ambiguity in words or a loophole in documentation.”<sup>41</sup>

بمعنى أن مشكلة اللغة القانونية مرتبطة باللغة ومتأصلة فيها، بسبب مرونتها وغموضها أو بسبب اكتشاف صلة بعقلية المحامين الذين دائماً ما يحرصون على تحديد الغموض غير المقصود في الكلمات أو الثغرة في الوثائق كوسيلة للدفاع عن حقوق موكلهم. إن اللغة القانونية هي إذن لغة مهمة للإبقاء على الوفاء لنية الوثيقة القانونية وصيغتها الأصلية وضمان وضوح ومفهومية النص لدى الجمهور، دون أخذ الكثير من الحرية في التعبير بالإضافة أو الحذف.

ويعرف ميرتيزا موريشي Myrteza MURIÇI لغة القانون قائلاً:

" It is a type of register, that is, a variety of language appropriate to different occasions and situations of use, and in this case, a variety of language appropriate to the legal situations of use".<sup>42</sup>

أي أن لغة القانون تعتبر نوعاً من السجل اللغوي الذي يضمن مجموعة من اللغات المناسبة لمختلف المناسبات وحالات الاستخدام، وفي هذه الحالة، مجموعة متنوعة من اللغة المناسبة لحالات الاستخدام القانوني.

أما بيتر.م تيرسما Peter M.TIERSMA فيقول ما يلي عن اللغة القانونية:

« Legal language has been called an argot, a dialect, a register, a style and even a separate language. In fact, it is best described with the relatively new term sublanguage, a

<sup>41</sup> MASRY ZIDAN, A.A.Y., 2015, p.3

<sup>42</sup> MURIÇI, M., (2016), p.280

sublanguage that has its own specialized grammar, a limited subject matter, contains lexical, syntactic and semantic restrictions and allows deviant rules of grammar that are not acceptable in the standard language. However we describe it, legal language is a complex collection of linguistic habits that have developed over many centuries and that jurists have learned to use quite strategically.”<sup>43</sup>

بمعنى أن لغة القانون سميت باللغة العامية واللهجة والسجل والنمط وحتى لغة منفصلة. إلا أنه يستحسن وصفها بالمصطلح الفرعي الجديد أو بمعنى آخر، هو عبارة عن لغة فرعية تحتوي على قواعد خاصة بها، وموضوع محدود، وتشمل قيودا معجمية، نحوية ودلالية، وتسمح بقواعد منحرفة غير مقبولة في اللغة القياسية، وبالرغم من وصفنا إياها فإن لغة القانون هي مجموعة معقدة من العادات اللغوية التي تطورت على مر الزمن وتعلمها الفقهاء لاستخدامها بشكل استراتيجي.

#### 2.4.2 تعريف الترجمة القانونية:

تتركب الترجمة القانونية من كلمتين اثنتين وهما: " ترجمة " و " قانون "، فالترجمة والقانون في حد ذاتهما حقلان واسعان. تتسم الترجمة القانونية بهذه الخصوصية المزدوجة بحيث تجمع بين حقل لغوي عملياتي اتصالي وتواصلية وحقل تشريعي تنظيمي له ضوابطه.

ويعرفها ساندور هيرفي ويان هيقينس Sandor HERVEY and Ian HIGGINS

قائلا:

---

<sup>43</sup>TIERSMA, P. M. (1999), p.142.

“It is combining the inventiveness of literary translation with the terminological precision of technical translation”<sup>44</sup>

تعتبر الترجمة القانونية ترجمة بين لغتين قانونيتين مختلفتين تعبران عن نظامين قانونيين مختلفين، ولا يمكن بالتالي فهم الترجمة القانونية إلا إذا كنا ملمين بالنظام القانوني الذي ترجع إليه لذا يجب أن يكون المترجم القانوني ملماً بالنظامين القانونيين للغة المنقول منها واللغة المنقول إليها، استيعاب المفاهيم القانونية استيعاباً دقيقاً والتحكم فيها وهي مفاهيم تنتجها الأنظمة القانونية لكي يتمكن المترجم من أداء مهمته على أكمل وجه.

وفي هذا السياق، تقول سوزان سارسيفيتش Susan SARCEVIC:

« Long convinced that legal translation had to be literal, lawyer frequently focus their attention on terminological issues. In fact, most existing studies on legal translation deal primarily, if not exclusively, with terminology (cf Bocquet 1994:ii). Unfortunately many of these studies are mere exercises in contrastive linguistics, thus giving the false impression that legal translation is a mechanical process of transcoding, i.e substituting words and phrases of the source legal system by corresponding expressions of the target legal system”<sup>45</sup>.

إن الترجمة القانونية لا تقتصر على مجرد نقل المصطلحات وإيجاد المقابلات في اللغة المستهدفة، بل هي عملية أعقد من ذلك، يهدف من خلالها المترجم القانوني إلى إيجاد المقابلات للمصطلحات والعبارات واللغة القانونية من نظام قانوني إلى ما يقابلها في نظام قانوني آخر مختلف عن الأول.

وتضيف روزاليند غرينشتاين Rosalind GREENSTEIN قائلة:

<sup>44</sup> HERVEY, S., and HIGGINS, I, (1992), *Thinking Translation*, London: Routledge.

<sup>45</sup>SARSEVIC, S., *New Approach to legal translation*, Kluwer Law International, The Hague, London, Boston, 2000, p.229

“It is often claimed that legal translation is exceptionally difficult task. It has been described as a separate category in its own right or even the ultimate linguistic challenge. And yet legal translation is essential in an increasingly globalized and legalistic world ...

This leads to a boarder definition of legal translation, hopefully demystifying an activity which, although difficult, is perfectly feasible, as shown by the work of professional translators on a daily basis.”<sup>46</sup>

تؤكد روزاليند غرينشتاين في قولها هذا على أن ترجمة النص القانوني ليست بالعملية البسيطة وإنما هي عملية معقدة نظرا لاقترانها بالعديد من المعايير أولها الطابع العالمي للقانون، أو بمعنى آخر التأثير والانعكاسات التي تتعدى حدود الدولة التي تحرر فيها تلك النصوص، ثم إن عليها مراعاة النظام القانوني للدولة التي تترجم لها، وهو عمل يحتاج إلى تحيين يومي للمحصلة المعرفية للمترجم القانوني، وكذا إلمامه بالمستجدات التي تطرأ على لغة القانون المراد الترجمة إليها.

وفي هذا السياق، يقول **جان كلود جيمار** Jean-Claude GEMAR:

« Le système Juridique est ainsi fait qu’il ne laisse à personne d’autre que les juristes, des juges pour la plupart, le soin de « dire le droit », c’est-à-dire de fixer le sens « officiel » à attribuer obligatoirement à un mot, un terme, une disposition (ou clause, selon le cas), un principe, voire à un texte entier, lorsque ce sens prête à diverses interprétations possibles par suite de circonstances particulières, dont le silence, l’obscurité, l’ambiguïté, l’imprécision, la maladresse, etc. »<sup>47</sup>

من جهته، يميز **بول بوكي** Paul Bocquet بين ثلاثة أنواع من النصوص القانونية

بالنظر إلى طبيعتها وهي النص الحامل للقاعدة القانونية، والنص القضائي، ونص الفكر

<sup>46</sup> GREENSTEIN, R., « La langue, le discours et la culture en anglais du droit », Sorbonne, Paris, 2005, p.57

<sup>47</sup> GÉMAR., J.C, 1988 : p.305

القانوني:

\* فأما النص الحامل للقاعدة القانونية (texte normatif) فهو يشمل " النصوص القانونية التي تنتمي إلى التقنيات Codes، مثل التقنين المدني والدستور ونصوص أمرية ومراسيم وقرارات. وقد ضم إلى هذه الفئة من النصوص الشروط العامة التي تنظم العقود مثل عقود البيع والتأمين وعقود الإيجار إضافة إلى بعض التعليمات التي نجدها في أماكن مختلفة مثل العمارات أو إرشادات ينبغي اتباعها. "48.

\* وأما النص القضائي (texte juridictionnel) فهو يشمل النصوص التشريعية والنصوص القضائية والنصوص العرفية وتلك التي تصدرها الهيئات الإدارية ومصالح الشرطة<sup>49</sup>.

\* وأخيرا، نص الفكر القانوني الذي يشمل النصوص التي ينتجها الكتاب القانونيون استجابة إلى نصوص قانونية أخرى وحتى عندما يريدون أن يتحدثوا عن ظاهرة قانونية معينة<sup>50</sup>.

من جهة أخرى، فإن الترجمة القانونية ليست عملية بين لغتين متميزتين فقط، ولكنها أولا وقبل كل شيء عملية نقل بين نظامين قانونيين مختلفين. فإذا تناولنا التشريع الجزائري

---

<sup>48</sup> محمد هشام بن شريف، مرجع سابق، ص.43.

<sup>49</sup> نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

<sup>50</sup> نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

وعلى الرغم من أنه مستوحى في صلبه من القانون الفرنسي الموروث بعد الاستقلال، فإننا نجده مختلفا عنه اختلافاً كلياً خاصة منه قانون الأسرة، لأن القانون الجزائري مستلهم في الكثير من أبوابه من الشريعة الإسلامية وما تمليه من قواعد لتسيير أمور الناس من ميراث وزواج وغيرهما.

إذا قمنا بمقارنة بسيطة بين النظام القانوني الفرنسي والنظام القانوني الأمريكي على سبيل المثال، فإننا نلاحظ بأن التنظيم القضائي الفرنسي يركز على " القانون المدني " (Droit Civil) الموروث عن قانون بونابارت وهو نوعان: القانون العام (Droit Public) والقانون الخاص (Droit Privé)، أما التنظيم القضائي الأمريكي، فهو يركز على " القانون العام " (Common Law) وهو نظام قانوني موحد لا يفرق بين القانون العام والقانون الخاص.

كلها مؤشرات توحى كلها بأنه لا مجال للتلقائية في اختيار المقابلات في الترجمة القانونية، وأنها تحتاج إلى مترجمين ملمين بخبايا لغة القانون والنص القانوني الذي يتميز بطابعه الخاص، ومصطلحاته الغريبة المتميزة التي ترجع حتماً إلى نظام قانوني دون آخر، ما كان لغير الخبير فيه أن يغامر في القيام بترجمته.

### **3.4.2 مميزات الترجمة القانونية وخصائصها:**

تتميز ترجمة النصوص القانونية بخصوصيات تنفرد بها عن غيرها من الترجمات الأخرى، إذ أنها تشمل " جميع العلاقات الإنسانية باعتبار أن القانون يتدخل في تنظيم هذه

العلاقات على مستوى الفرد والمجتمع والعالم بأكمله، ولذلك يستخدم القانون لغة متخصصة وهي وسيلته الوحيدة التي يعبر بها عن القواعد والمعايير التي تحكم البشر بالإضافة إلى الطابع المهيكّل للخطاب القانوني الذي يمثل عقبة أمام المترجم القانوني عند قيامه بإعادة صياغة الرسالة القانونية الأصل.<sup>51</sup>

يستشف من كل هذا أن اللغة القانونية تخضع لطبيعة النص القانوني ومفاهيمه وخصائصه، وأن ما يميزه عن باقي النصوص خلوه من التعبيرات المجازية وانفراده بخطابه الأمري والملزم للأطراف المتقاضية، كما أن له آثاراً قانونية على المتقاضين ومصيرهم، ويشمل تعابير ومصطلحات تتكرر استناداً لطبيعته القانونية والمراد منه مثل المصطلحات المستعملة في تقديم الحجج لإثبات وقائع ما أو نفيها، أو تلك المستعملة في التقديمات والخلاصات العامة للقرارات والأحكام وغيرها.

على ضوء ما سبق ذكره، أعرض فيما يلي، على سبيل المثال لا الحصر، أهم الخصائص والمميزات التي يجب أن تتوفر في المترجم القانوني إذا ما أراد تحقيق الهدف المنشود من الترجمة القانونية:

\* يفترض في المترجم القانوني أن يكون ملماً بمختلف المصطلحات القانونية حتى يتمكن من تحقيق التكافؤ الوظيفي بين اللغة المنقولة والمنقول إليها.

---

<sup>51</sup> عن بن عودة، ع، مرجع سبق ذكره، ص.69.

\* يفترض أن يتمتع المترجم القانوني بالقدرة على عدم ترجمة عناصر في النص الأصلي لا تحتوي معلومات إضافية على نحو لا يؤدي إلى خسارة المعلومات بالنسبة لمتلقي الترجمة؛

\* يفترض أن يستخدم المترجم القانوني المصطلحات القانونية الجديدة في الترجمة كلما كان ذلك ممكناً، شريطة ألا تكون مثيرة للإبهام أو اللبس في ذهن المتلقي؛

\* يفترض أن يكون لدى المترجم القانوني القدرة على تكيف الترجمة مع المعايير والمصطلحات اللغوية السائدة في الدولة المترجم إليها، تظهر الحاجة إلى ذلك بصورة واضحة عند الترجمة من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية.

#### 4.4.2 صعوبات الترجمة القانونية:

تتمثل أهم الصعوبات التي تواجه الترجمة القانونية فيما يلي:

\* مسألة التكافؤ الوظيفي لدى المترجم القانوني، حيث يتعين على المترجم القانوني عند إقدامه على ترجمة أي نص قانوني، أن يترجم المصطلح القانوني في اللغة (أ) والنظام القانوني (أ) بما يناسبه وظيفياً في اللغة (ب) والنظام القانوني (ب)، وهو ما يصعب من مهمة المترجم القانوني ويتطلب منه المزيد من الوقت والجهد.

في هذا الصدد، يرى إدوين جينتزلر Edwin GENTZLER بأن ظهور نظرية الترجمة الوظيفية يمثل منعطفاً تاريخياً مهماً في تطور الترجمة نظراً للانعكاسات التي ترتبت عن تلك النظرية على مسار العملية الترجمية، بحيث كسرت النظرية التي تدور حول محور

الترجمة الحرة مقابل الترجمة الوفية<sup>52</sup> ويؤكد ذلك قائلاً:

« Functionalist approaches can be either one or the other and still be true to the theory, as long as the approach chosen is adequate to the aim of the communication.»<sup>53</sup>

\* تعدد الأنظمة القانونية في دول العالم وتنوعها، إذ إن العديد من الأنظمة القانونية ولغاتها ليست متقاربة وهو ما يزيد من تعقد مهمة المترجم القانوني؛

\* الخصائص الموضوعية والشكلية للنصوص القانونية الأصلية تفرض على المترجم ضرورة إدراك السمات المميزة للنص القانوني عن غيره، حتى يتمكن من ترجمة النص القانوني بفاعلية وكفاءة؛

\* تواجه المترجم القانوني العديد من المصاعب عند ترجمة الخطابات القانونية التي تتكون من مصطلحات غريبة ومستعصية قد تواجه المترجم لأول مرة؛

\* أخيراً، يشكل تكوين المترجم القانوني أهم إشكاليات الترجمة القانونية، حيث من المفروض أن يتم تكوين المترجم القانوني بشكل يجعله ملماً بكافة المعارف المتخصصة في القانون وتقسيماته ومختلف مصادره وخطابه المميز الذي يختلف من نظام قانوني إلى آخر. وهنا تكمن أهمية إرساء قواعد متينة للتكوين في مجال الترجمة القانونية التي أصبحت في يومنا هذا مجالاً لا مناص منه، ونحن في عصر السرعة والعولمة، الذي يتميز عما

---

<sup>52</sup> عن بن عودة، ع.، مرجع سبق ذكره، ص.69.

<sup>53</sup> نفس المرجع ونفس الصفحة.

سبقة من عصور، بتقارب البلدان والأمم والشعوب أكثر من أي وقت مضى، وكذا كثرة المعاملات الاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية، وغيرها من المعاملات الأخرى التي تؤدي حتماً إلى إبرام عقود توثق تلك العلاقات فيما بينها، وهي العقود والاتفاقيات والمعاهدات والاتفاقات التي تُحكّم فيها لغة القانون، ومن أحسن من المترجم لتيسير عملية التواصل تلك فيما بينها.

#### 5.4.2 ممارسة الترجمة القضائية والقانونية في الجزائر:

تتجسد ممارسة الترجمة القانونية والقضائية في الجزائر من خلال العديد من المترجمين من خريجي الجامعات والمعاهد الجزائرية العاملين في مختلف المؤسسات العمومية والخاصة الناشطة في الجزائر، وكذا من خلال دواوين ترجمة معتمدة أنشئت بموجب أحكام الأمر رقم 95-13 المؤرخ في 10 شوال 1415 هجري الموافق ليوم 11 مارس 1995<sup>54</sup>.

يتمتع المترجم - الترجمان المعتمد والمحلف بصفة الضبطية القضائية كونه ضابطاً عمومياً وحاملاً ختم الدولة، وتعتبر الدواوين التي مارس فيها المترجمون المعتمدون مهمتهم بمثابة امتداد طبيعي لوزارة العدل في مجال الخبرة اللغوية، بمعنى أن وزارة العدل خولت البعض من صلاحياتها في مجال اللغة والترجمة لهؤلاء الضباط العموميين لينوبوا عنها في

---

<sup>54</sup> الأمر رقم 95-13 المؤرخ في 10 شوال 1415 هجري الموافق ليوم 11 مارس 1995 يتضمن تنظيم مهنة المترجم الترجمان الرسمي ونصوصه التطبيقية.

مجال الترجمة القانونية وغيرها من الترجمات الأخرى.

وتعتبر تلك الدواوين حقلا مميزا يسمح بإجراء مقارنة بين المكتسبات التي يحصل عليها المترجم المكوّن أكاديميا، وبين الكفاءات العاملة في مجال الترجمة المحترفة والمهنية داخل دواوين الترجمة المعتمدة المنضوية تحت لواء المنظمة التي تدير تلك الدواوين والمتمثلة في " الغرفة الوطنية للمترجمين التراجمة الرسميين " وامتداداتها الجهوية المتمثلة في " الغرف الجهوية "، وبالتالي جعل الكفاءات التي تنتجها البرامج الأكاديمية المهنية قادرة على جلب القيمة المضافة لمسيري المنظمات الناشطة في الترجمة المحترفة، ما سينعكس بالإيجاب على جودة الخدمة المقدمة من طرف المترجم الممارس، والرفع من مستوى الأداء الترجمي؛ ومنه تتجلى أهمية تزويد خريجي المؤسسات التكوينية في مجال الترجمة المهنية بالمؤهلات الكافية الكفيلة بأن تجعلهم يلجون سوق العمل في أحسن الظروف، ومنحهم بالتالي فرصا أكبر في التوظيف من خلال مستوى التنافسية التي سيتحلون بها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى استغلال تلك الكفاءات في تسيير المنظمات والمشاركة في تسهيل عملية تسيير تلك الكفاءات والطاقات.

#### 1.5.4.2 إحصائيات الغرفة الوطنية للمترجمين التراجمة الرسميين:

يستخلص من المعطيات التي تمكنت من الحصول عليها من الغرفة الوطنية للمترجمين التراجمة الرسميين (وهي المنظمة التي تأسست سنة 1995، وكلفت بتسيير شؤون المترجمين الرسميين الجزائريين إداريا وقضائيا، ولها امتدادات جهوية ثلاث (03)

في الشرق والغرب والوسط) أنه تم إحصاء 845 ديوان ترجمة رسمية في الجزائر، منها 563 ديواناً يشتغل، في حين أن 282 منها لا يشتغل إما لأنه لم يلتحق أو نظراً لتوقفه عن النشاط وإرجاعه لختمه. وأضافت بأنه وحسب إحصائيات سنة 2018، كانت تلك الدواوين توظف ما يقارب 2083 مترجماً من خريجي الجامعة الجزائرية في إطار مناصب مباشرة (يُقصد بالمناصب المباشرة المترجمون العاملون بتلك الدواوين، بما أن تلك الدواوين توفر مناصب عمل غير مباشرة تتمثل في مترجمين يشتغلون لحسابهم الخاص)، وأن ما يقارب 40 % من الموظفين في مختلف دواوين الترجمة يغادرونها للعمل بمؤسسات أخرى، في مناصب مغايرة لتكوينهم الأصلي في أغلب الأحيان (إحصائيات رسمية أخذت من الغرفة الوطنية للمترجمين الترجمة الرسميين إلى غاية سنة 2018)<sup>55</sup>.

أما فيما يتعلق بنسبة توظيف المترجمين في الإدارات العمومية وغيرها من الإدارات والمؤسسات، فقد تعذر علي الحصول على أرقام وإحصائيات بهذا الخصوص وذلك بالرغم من لجوئي للديوان الوطني للإحصائيات وكذا المديرية العامة للتوظيف العمومي، فلم أعثر هناك على إحصائيات بهذا الشأن.

## 6.4.2 الدراسة الميدانية لواقع التكوين في الترجمة بمعهد الترجمة لجامعة الجزائر 2 بأعين أساتذته:

اعتمدت في هذه الدراسة على المعايير التالية:

---

<sup>55</sup> انظر الملحق تحت عنوان تقرير إحصائي للغرفة الوطنية للمترجمين الترجمة الرسميين.

## 1.6.4.2 المعايير المعتمدة في الدراسة الميدانية:

لقد حاولت الاطلاع على واقع التكوين في الترجمة بمعهد الترجمة لجامعة الجزائر 2، واخترت في ذلك طريقة الحوار المباشر مع أساتذته الذين شكلوا جمهور عيني، وكنت أود في بداية الدراسة أن تشمل عيني ثلاثين (30) أستاذا على الأقل ولكنني لم أتمكن من ذلك نظرا لصعوبة الأمور، واقتصرت بالتالي على عينة ضمت ثلاثة عشر (13) أستاذا تم اختيارهم وفق المعايير التالية:

\* **عامل السن:** صحيح أن عامل السن لا يدل حتما على سنوات الخبرة، إذ أنه بوسع أي شخص تتوفر فيه شروط الالتحاق بمهنة التدريس أن يحصل على منصب عمل في التدريس بالجامعة حتى وإن كان متقدما في السن، وراعت في ذلك السياق الجزائري الذي لا يعترف بمبدأ التصديق على المكتسبات أو الخبرة المكتسبة، مثلما هو معمول به في العديد من الدول الأوروبية مثل فرنسا، ويقصد بالتصديق على المكتسبات أو الخبرة المكتسبة<sup>56</sup> « Validation des Acquis de l'Expérience VAE ».

الطريقة التي كان من المفروض أن تسمح لي بالتوجه مباشرة إلى من يتوفرون على شهادة ذلك التصديق، إلا أنه وفي غياب ذلك، قصدت الأساتذة الذين تأكدت من أنهم من

---

<sup>56</sup> La VAE vous permet d'obtenir une certification grâce à votre expérience. Cette certification professionnelle doit être enregistrée au *Répertoire national des certifications professionnelles* (RNCP).

تاريخ الاطلاع 03 سبتمبر 2021 على الرابط:

<https://www.service-public.fr/particuliers/vosdroits/F2401>

ذوي الأقدمية في مهنة التدريس من أجل الاستلهاً من تجربتهم والتطرق بالتالي إلى مختلف مراحل التكوين بمعنى آخر مدى تحكم هؤلاء الأساتذة في التكنولوجيات الحديثة التي أصبحت في عصرنا هذا عنصراً فاعلاً في التكوين بصفة عامة، هذا بالنسبة لعينة أساتذة معهد الترجمة، والمراحل التي مرت بها الترجمة المعتمدة بالنسبة للمتخرجين المعتمدين؛

\* **عامل الأقدمية في المهنة:** وهو العامل الذي يسمح لي بالحصول على شهادات نابعة من خبرة أصحابها ومن مدة تمرسهم ما يزيد من القيمة المضافة للمعطيات التي استقيتها؛

\* **عامل الموقع الجغرافي:** وهو عامل يخص المترجمين المعتمدين، سعيت من ورائه إلى تكوين فكرة ذات بعد وطني عن ممارسة الترجمة المعتمدة في الجزائر.

#### 2.6.4.2 استغلال بيانات الدراسة الميدانية:

حاولت من خلال هذه الدراسة الإلمام بالطريقة التي يتصور بها الجمهور هذه العملية التكوينية في الترجمة من جهة، وكذا تقييمهم لواقع التكوين الجامعي في الترجمة بالمعهد، وكانت المواضيع التي طرحتها في أسئلتني هي الآتية:

\* المسار المهني والتكويني؛

\* الوحدة المدرسة ومدة تدريسها؛

\* مؤسسة الانتماء؛

\* تصور للتكوين بقسميه النظري والتطبيقي؛

\* الطريقة الأنجع لتدريس الترجمة.

- **المسار المهني والتكويني:** الهدف منه هو التعرف على الأستاذ من جهة واخترت نوعين من الأستاذة، أستاذة من قداماء المكونين قصد الإلمام بتطور العملية التكوينية على مستوى المعهد وكذا تطور مستوى الطلبة عبر الزمن، والأستاذة الموظفين حديثاً، محاولة مني التعرف على تصورهم للعملية التكوينية في عصر التكنولوجيات الجديدة والعولمة وكيفية مواكبة مستجدات العصر؛

- **الوحدة المدرسية:** الهدف منه معرفة مدى تأثير الوحدة المدرسية على نتائج دراستي؛

- **مؤسسة الانتماء:** نظراً لخصوصية التكوين في مجال الترجمة التي تتطرق لجميع مجالات النشاط، يلجأ معهد الترجمة إلى جلب خبرات من مختلف المعاهد والمؤسسات الجامعية الأخرى، وذلك من أجل تكوين طلبته في مختلف مجالات الحياة لدى أهل الاختصاص، وهو ما من شأنه أن يثري محصلتهم المعرفية في تلك المجالات، ويتمثل الهدف المنشود هنا في تبيان تنوع التكوين المقدم للطلبة من طرف المعهد؛

- **تصور التكوين بقسميه النظري والتطبيقي:** أهدف من وراء هذا السؤال إلى معرفة المعايير التي تمكن الأستاذ المكون من تقديم تكوين يتماشى ومتطلبات سوق العمل في مجال الترجمة، فالمعادلة بين النظري والتطبيقي هي الهدف الذي يصبو إليه كل مكون بما يضمن اندماجاً سهلاً للمتكون في عالم الشغل؛

- الطريقة الأنجع لتدريس الترجمة: لقد لاحظت خلال إجرائي تلك الحوارات بأن المستجوب غالبا ما يتفادى التلقائية في الرد على تساؤلاتي وأنه يفكر مليا فيما يصرح به، وهو ما من شأنه أن ينزع شيئا ما من الدقة في النتائج، فارتأيت بالتالي وضع هذا السؤال لتمكين المستجوب من التوسع في تفكيره وكأني أحثه على التفكير بصوت مرتفع وهي الطريقة التي تمكنني من الحصول على معلومات أوفر تثري بحثي.

شملت الدراسة عينة تتكون من ثلاثة عشر (13) أستاذا مكونا ويتعلق الأمر بالأساتذة

الآتية أسماؤهم :

الجدول رقم (1.2): بيانات عينة الدراسة

الرقم	اللقب والاسم	الشهادة العلمية	الخبرة في التدريس	الوحدات المُدرّسة
01	أسابع سهيلة	دكتوراه	09	ترجمة عربي/انجليزي/عربي؛ الترجمة المتخصصة عربي/انجليزي/عربي؛ وحدات المنهجية لأقسام الماستر والدكتوراه؛ المناهج الحديثة في الترجمة لأقسام الدكتوراه؛ المعجمية/المصطلحية.
02	بن سليم أمينة	ماجستير	07	تاريخ الترجمة؛ أسلوبية؛ ترجمة عربي - فرنسي
03	بن عودة عديلة	دكتوراه	15	ترجمة عربي - انجليزي؛ علم المصطلح؛ تعليمية الترجمة؛ ترجمة متخصصة.
04	بوخالفة محمد رضا	دكتوراه	14	علم الترجمة

الرقم	اللقب والاسم	الشهادة العلمية	الخبرة في التدريس	الوحدات المُدرّسة
				علم المعجم
05	بوخالفة لولي نسرين	دكتوراه	04 ½	علم الترجمة ترجمة عربي - فرنسي ترجمة متخصصة فرنسي - عربي
06	بورايب إيمان	دكتوراه	05	ترجمة فرنسي-عربي؛ نقد الترجمة؛ منهجية الترجمة؛ منهجية الترجمة المتخصصة.
07	داود ياسمين	دكتوراه	05	الترجمة الفورية والتتابعية عربي/فرنسي؛ علم المصطلحات؛ علم المعاجم؛ الترجمة التحريرية عربي - فرنسي.
08	دباش نورة	ماجستير	17	ترجمة تحريرية؛ علم المصطلحات؛ البحث الوثائقي؛ المنهجية؛ الأسلوبية المقارنة.
09	سي البشير زينة	دكتوراه	11	ترجمة تحريرية؛ علم الترجمة؛ أسلوبية؛ علم المصطلح؛ البحث الوثائقي.
10	عميري باني	دكتوراه دولة في الترجمة	48	الأسلوبية المقارنة؛ اللسانيات التفاضلية؛ نقد الترجمة؛ علم الترجمة ونظرياته؛ فقه اللغة؛ المنهجية؛ الأدب والشعر الأندلسي؛
11	فاسي ليلي	دكتوراه	15	ترجمة عربي/فرنسي/انجليزي؛ منهجية؛ أسلوبية مقارنة؛ أسلوبية؛.
12	يحياوي ذهبية	دكتوراه	13	اللغة؛ الأسلوبية؛ علم المصطلح؛ علم المعجم؛ تحليل الخطاب.

الوحدات المُدرّسة	الخبرة في التدريس	الشهادة العلمية	اللقب والاسم	الرقم
الترجمة الفورية عربي-انجليزي؛ الترجمة التحريرية؛ علم الترجمة.	31	دكتوراه في اللسانيات	رفض ذكر اسمه	13

من خلال تحليلي لمختلف الحوارات التي أجريتها مع أساتذة المعهد الفاعلين في

مجال التكوين الجامعي في الترجمة، تمكنت من الوصول إلى النتائج التالية:

\* حول تصور التكوين بقسمية النظري والتطبيقي:

تبين لي من خلال مختلف الحوارات التي قمت بها، وجود ثلاثة توجهات فيما يتعلق

بطريقة تكوين طالب الترجمة وتحضيره لعالم الشغل، وهي التوجهات التي تتميز كل واحدة

منها عن الأخرى بنزعاتها وتتمثل تلك التوجهات فيما يلي:

أ- دعاة تكوين يرتكز على التحضير النظري قبل التطبيقي:

وهو التوجه الذي يفضل أصحابه بناء استراتيجيات تكوينية على أساس نظري أولاً ثم

تطبيقي، ذلك أن التكوين النظري يُمكنُ الطالب من اتخاذ قراراته الترجمة عن دراية ووعي

من خلال استفادته من تجارب من سبقوه إلى هذا الميدان، ويؤكدون على أن التكوين النظري

يضيف على الترجمة كثيراً من التقنية في الأداء ويبسر عملهم ويزيد الترجمة دقة ووفاء

للنص الأصلي.

وفي هذا الصدد، يقول محمد رضا بوخالفة:

إذا ما أردنا أن نقدر الحجم الساعي اللازم لتكوين الطالب في الترجمة في سوق العمل، فإننا نعتبر بأنه يحتاج من أربع (04) ساعات إلى خمس (05) ساعات من التكوين في اليوم وهو ما يمثل ما مجموعه عشرون (20) ساعة في الأسبوع وفي كل التخصصات، في حين يحتاج الأستاذ إلى وقت أقل لتكوين الطالب نقدره بعشر (10) ساعات في الأسبوع بالجامعة بواسطة التأطير ويستحيل على الجامعة أن تعتمد نفس الحجم الساعي لتكوين طلبتها نظرا لعدم توفرها على الوسائل الكافية لذلك من تأطير ومقاعد دراسة، فضلا عن الكم الهائل من الطلبة الذين يسجلون في كل سنة جامعية. " (الملحق رقم IV)

فالتحضير النظري إذن هو الكفيل بأن يضمن للطالب تكويننا يؤهله لمجابهة كافة الوضعيات التي قد تواجهه في حياته المهنية؛ والجامعة لا تتوفر على نفس المعطيات التي يتوفر عليها سوق الترجمة الذي يعتمد على التطبيق بالدرجة الأولى.

كما أنه وحسب تقديره، ليس بوسع معهد الترجمة أن يضمن للطالب حجما ساعيا مثل ذلك الذي سيوفره له سوق الترجمة وذلك نظرا للعدد المتزايد سنة بعد سنة من الطلبة الذين يلتحقون بمقاعد المعهد.

وترى **باني عميري** فيما معناه بأن:

" النظري يوطر ويؤسس للترجمة الناجحة ومدى نجاح التكوين مرهون بقدرات الطالب ولكن مضمون البرامج بقي جامدا وحاد الوقت لتغييره باستمرار بما يواكب متطلبات العصر،

كما يجب تفعيل التقييم المستمر لمستوى الطالب من أجل المضي قدما وما كان لذلك أن يتم إلا من خلال التواصل المستمر بين الفاعلين في مجال التكوين في إطار خلية يتم تكليفها بالتفكير في البرنامج، بمعنى اقتراح البرامج وصياغتها وتحكيم لغة العلم في صياغة البرامج مع الأخذ بعين الاعتبار مستجدات العصر من تكنولوجيا الاعلام والاتصال وغيرها من المؤثرات الأخرى. " (الملحق رقم X)

ولكنها أضافت عنصرا مهما يتمثل في التنسيق الدائم والمستمر الذي يفترض أن يكون بين المكونين في إطار عمل ذي أهداف شاملة تخدم الهدف العام من التكوين المقدم. من جهتها، قالت نورة دباش:

" يجب أن يكون النظري أكثر من التطبيقي. تبنى القاعدة النظرية على أساس متين وبعدها يفتح المجال أمام التطبيق الذي يشمل كل الجزئيات النظرية، وذلك عن طريق تكثيف الحصص التطبيقية لأن التمكن من الترجمة يأتي بالممارسة. " (الملحق رقم VIII)

يتمثل القاسم المشترك بين كل هذه التصريحات في أن تكوين المترجم يجب أن يبنى على أسس نظرية تلقنه كيفية التعامل بطريقة ممنهجة مع كافة النصوص في كافة المجالات ولاسيما منها الترجمة القانونية التي تحتاج إلى تحضير نظري دقيق يجعل المترجم ملما بكافة خصوصياتها في الشكل والمضمون من أجل اكتساب المؤهلات التي تسمح له بالتعامل معها بكل احترافية.

وفي هذا الصدد، تقول ماري كريستين أوبان Marie Christine AUBIN:

« ... on apprend la théorie à l'université, et ce n'est qu'après avoir quitté l'université qu'on apprend la pratique du métier. »<sup>57</sup>

المقصود هنا هو أن الجامعة تقدم للطالب تكوينا نظريا يمكنه من التعامل بصفة تقنية وواعية مع مختلف النصوص التي يكون مدعوا لترجمتها في حياته المهنية، وأن تكوينه لن يمكنه أن يكتمل إلا من خلال الممارسة التي تعقب فترة التكوين الأكاديمي.<sup>58</sup>

بمعنى أن المهمة الأولى للجامعة هي تعليم طالب الترجمة كيفية التعامل مع النصوص بواسطة دعائم نظرية ومنحه الوسائل التي تمكنه من الاقتصاد في الجهد وفي الوقت أثناء قيامه بالعملية الترجمة، وتمكنه من تكرار ذلك الجهد بكل أريحية.

وبعبارة أخرى، يعتقد أصحاب هذا التوجه بأن تعلم الترجمة يمر أولا وقبل كل شيء بالنظري وذلك من أجل تلقين الطالب كيفية معالجة النص المراد ترجمته معالجة منهجية وتقنية تسمح له بتبرير قراراته في مختلف أطوار العملية الترجمة، ثم اللجوء إلى الجانب التطبيقي من أجل وضع الطالب أمام حالات تطبيقية تسمح له بممارسة تكوينه النظري في الواقع، وهو التكوين الذي يجعل الطالب المترجم الذي يلج سوق الترجمة يتأقلم بشكل أسرع مع عالم الشغل ويكون بالتالي منهجيا وأكثر انتظاما في عمله، وقادرا على تكرار الجهد والقرارات التي يكون قد اتخذها في مرة سابقة.

---

<sup>57</sup> AUBIN, M.C., « L'enseignement théorique dans un programme de formation universitaire en traduction, in *Meta* : journal des traducteurs, volume 48, n°3, septembre 2003, p.438.

<sup>58</sup> عن بوخالفة م.ر.، مرجع سبق ذكره، ص.45.

ب- دعة تكوين يرتكز على الجانب التطبيقي أكثر من الجانب النظري:

وهو الاتجاه الذي يعتقد فيه أصحابه بأن تعلم الترجمة يمر أولاً وقبل كل شيء بالتطبيق الذي يؤدي بالطالب في غالب الأحيان إلى اتخاذ قرارات خاطئة في ترجمته، وبالتالي تصحيحها من خلال الاستدلال بمختلف النظريات والتجارب السابقة التي من شأنها أن تُبَسِّطَ له العملية الترجمية، ويستفسرون بالتالي عن كيفية فهم الطالب للجانب النظري من التكوين إذا لم يمارس الترجمة عملاً بمبدأ " التعلم بالممارسة " .

وفي هذا الصدد، تقول ياسمين داود:

" بصفتي مترجمة ممارسة في الترجمة الفورية عربي فرنسي، لاحظت بأنني لم أتمكن من إتقان عملي إلا بعدما قضيت العديد من السنوات في الممارسة لكي أكتسب مؤهلات سمحت لي بالترجمة بكل أريحية، وعليه فإنني أظن بأن التعلم يأتي بالممارسة والتطبيق مع شيء من التحضير النظري الذي يُوَظِر عملية التعلم. " (الملحق رقم VII)

وتقول سهيلة أسابع:

" أعتقد بأن النظري موجود لتقويم العمل التطبيقي بمعنى أنه يجب أن يكون هنالك تطبيق لكي نقومه بالنظري، وأن التنظير هو ذاته عبارة عن معاينة لوضع قائم بمعنى أنه وضع النظريات لا يتم إلا على ظواهر واقعية وملموسة، وإلا فكيف للمُنظِّر أن يضع نظريته إذا لم يلاحظ وجود خلل ما في الترجمة ويحاول بالتالي تقويمه. " (الملحق رقم I)

أما أمينة بن سليم، فلقد صرحت لنا بما يلي:

" أظن أن التعلم يأتي بالممارسة وأن الطالب يحتاج أكثر للتطبيق على أن يكون ذلك التطبيق مؤطرا بتحضير نظري موجه، ويجب أن يكمل القسمان بعضهما البعض أي يجب أن يكون هناك تنسيق بين الأستاذ المشرف على التحضير النظري ونظيره المشرف على التحضير التطبيقي للطالب وأن يؤدي ذلك التنسيق إلى تحقيق الأهداف المسطرة للتكوين والمتمثلة في تكوين طالب جاهز لرفع تحدي سوق الترجمة. " (الملحق رقم II)

هي كلها تصريحات أجمعت على أن التعلم يأتي بالممارسة وإلا فكيف يمكننا تقويم ذلك التطبيق بمعلومات نظرية، وكيف يمكننا أن نسطر منهجية عمل للطالب تسمح له بأن يدرك الأخطاء التي يقع في خياراته ودفعه بالبحث عن تصحيحها وفق تجارب من سبقوه لذلك.

ت- دعاء المزج بين التكوينين " النظري والتطبيقي ":

وهو التوجه الذي يعتقد أصحابه بأن المسألة ليست مسألة أولويات أو ترتيب، أي هل يتم البدء بالنظري أو بالتطبيقي أو العكس بالعكس، وإنما هي مسألة الحجم الساعي الذي يجب تخصيصه لكل تكوين، إذ يفضل هذا التوجه المزج بين التكوينين " النظري والتطبيقي " وبالتالي التنسيق بين مختلف الوحدات والمواد المدرسة، وجعلها تخدم هدفا شاملا ألا وهو الوصول إلى تكوين طالب يمارس الترجمة بصفة علمية وتقنية، وقادر على

تبرير خياراته الترجمية بشكل علمي ومنظم.

وفي هذا الصدد، صرح ماركو فيولا FIOLA., M بما يلي:

« La formation du traducteur doit maintenant être un alliage de pratique et de théorie dont les dosages restent encore à déterminer »<sup>59</sup>

أي إن المسألة مسألة تكييف طريقة التكوين مع واقع كل جامعة، فالمزج بين التطبيقي والنظري مسألة تقدير وتستجيب لمؤشرات يتم تقييمها وتكييفها مع استراتيجية التكوين لكل بلد.

كما صرح لي أحد الأساتذة الذين قمت بمحاورتهم ولكنه رفض أن يذكر اسمه:

" التكوين في الترجمة هو عبارة عن مزيج بين النظري والتطبيقي، ولكنني أظن بأن التكامل بينهما يجب أن يكون وفق مبدأ التأثير والتأثر، بمعنى أنه يفترض أن نضع طالب الترجمة أمام الواقع، أي أن نجعله يشتغل على ترجمة النصوص وأن نكونه نظريا حسب الأخطاء التي يقوم بها وهو ما أسميه « Dynamic Translation »، ولكن الأول أي التطبيقي لا يرجح على الثاني أي النظري بل هما كل متكامل. " (الملحق رقم XIV)

أما عديلة بن عودة، فلقد صرحت لنا بما يلي:

" الواحد يكمل الآخر، إذ أن التحضير النظري للطالب يكسب الطالب مهارة في التعامل مع النصوص بطريقة علمية ومنهجية تميزه عن غيره من الدخلاء على الترجمة،

<sup>59</sup> عن بوخالفة م.ر.، مرجع سبق ذكره، ص 37.

إذ أنه يكون واعيا بكل فعل ترجمي يقوم به وقادرا في الوقت ذاته على تبرير خياراته وقراراته الترجمية، وهو ما يتعذر على نظرائه من اللغويين الذي يقومون بالترجمة بشكل تلقائي ويعتمدون في ذلك على إيجاد المقابلات بشكل آلي وكأنهم قواميس ولا يراعون في ذلك كل العوامل التي يجب أن ترافق العمل الترجمي.

وأما التحضير التطبيقي فما هو إلا تجسيد للتحضير النظري في أرض الواقع، يواجه الطالب فيه حالات واقعية وحقيقية تسمح له بإدراك ما تلقاه من دروس نظرية وتطبيقها وهو ما يسمح بترسيخها في ذهنه. " (الملحق رقم III).

نستشف من آراء هؤلاء بأن التحضير النظري والتحضير التطبيقي هما عمليتان متداخلتان ومتكاملتان، تخدم الواحدة منهما الأخرى والمسألة في نهاية المطاف هي مسألة تأثير وتأثر على حد تعبير أحدهم، فتصور تكوين يرجح فيه عامل دون الآخر أمر مستبعد بالنسبة لهؤلاء والحل يكمن في التنسيق بين التحضيرين النظري والتطبيقي.

فيما يلي إحصائيات عينة الدراسة حول معايير تكوين طلبة الترجمة حسب المعايير

الثلاثة:

\* تحضير نظري؛

\* تحضير تطبيقي؛

\* تحضير نظري وتطبيقي معا.

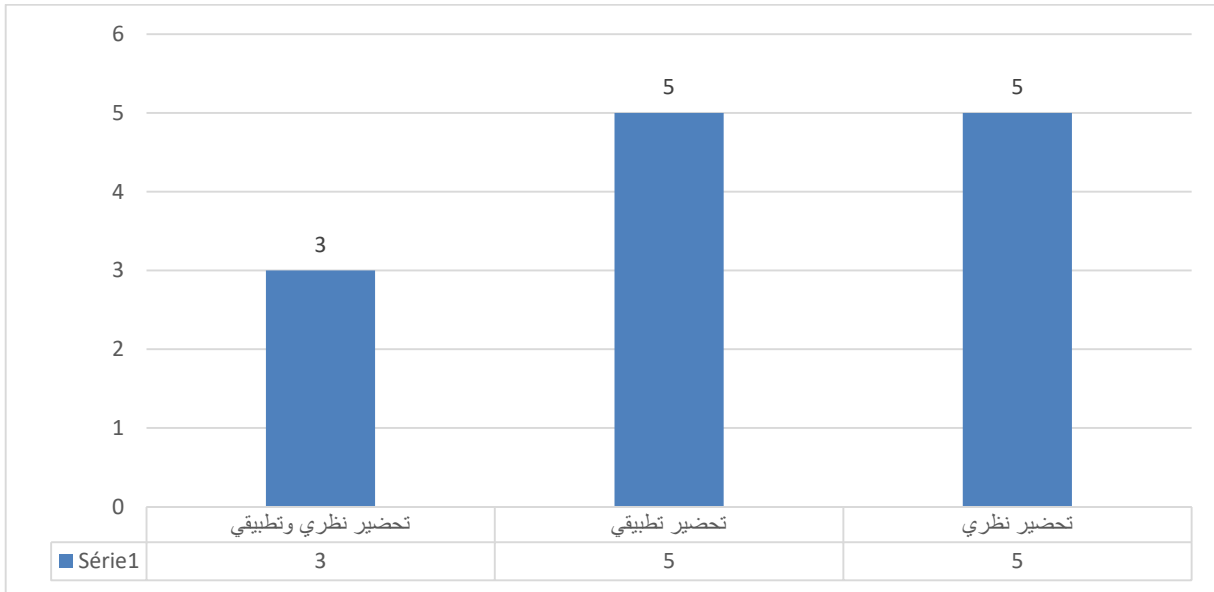
فيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها من مختلف التصريحات:

الجدول رقم (2.2): بيانات عينة الدراسة

دعاة المزج بين التحضير النظري والتحضير التطبيقي	دعاة الأولوية للتحضير التطبيقي	دعاة الأولوية للتحضير النظري	التعيين
03	05	05	العدد
28,58	35,71	35,71	النسب المئوية

فيما يلي رسم بياني لأهم النتائج التي توصلت إليها من مختلف التصريحات:

الشكل رقم (1.2): بيانات عينة الدراسة



يظهر من خلال استقراء معطيات الشكل 1.2 بأن التحضيرين النظري والتطبيقي

على حد تعبير أساتذة معهد الترجمة الذين شكلوا جمهور عينة الدراسة متقاسمون فيما

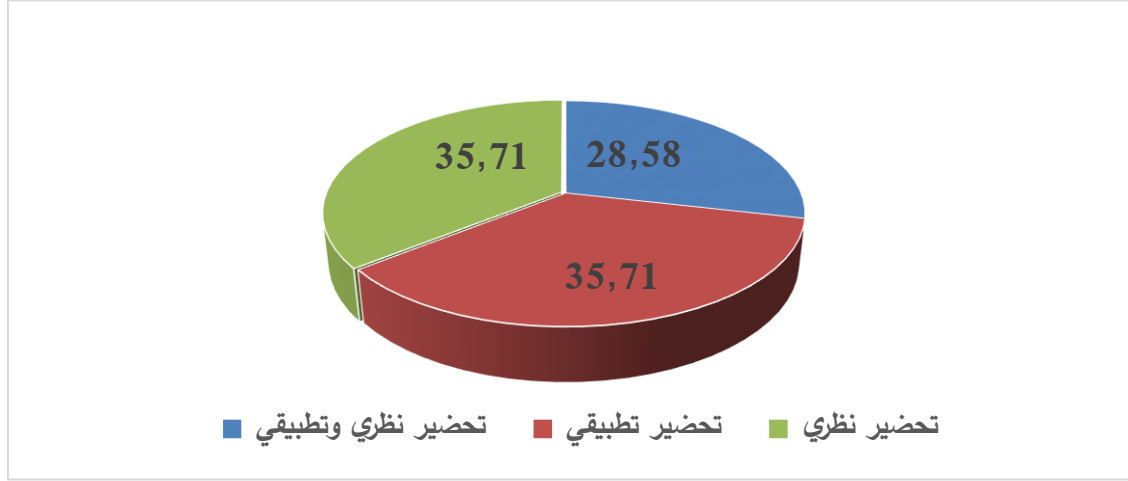
يخص مسألة معرفة أي التحضيرين يجب أن يسبق الآخر بدليل أن عدد كل فئة منهم هو

5، في حين أن دعاة المزج بين التحضيرين فعددهم ثلاثة.

فيما يلي إحصائيات عينة الدراسة حول معايير تكوين طلبة الترجمة حسب المعايير

الثلاثة بالنسب المئوية:

الشكل رقم (2.2): بيانات عينة الدراسة



يظهر من خلال استقراء الشكل البياني رقم (2.2) أعلاه بأن نسبة من يرون بأن التحضير النظري هو الأساس في التكوين هي نفسها نسبة من يرون بأن التحضير التطبيقي هو الأساس في تكوين المترجم ومثلت 35,71 % من مجموع المستجوبين وعددهم أربعة عشر (14)، في حين أن نسبة من يرون بأن المزج بين التحضيرين هو الأساس في التكوين قد مثلت 25,58 % من مجموع المستجوبين.

وهي كلها أرقام تبين شيئاً ما مؤشرات التكوين الجامعي بمعهد الترجمة التي تبقى متقاربة إلى حد بعيد فيما يتعلق بشكل التكوين الذي يجب أن يقدم لطلبة الترجمة ولكنني لاحظت بأنه لكل أسبابه ودوافعه التي تبرر ميولاته، إذ أنني لاحظت بأن مجمل الأساتذة الممارسين للترجمة المحترفة، غالباً ما يفضلون أن يكون التعلم بالممارسة، في حين أن الأساتذة الذين لا يشتغلون إلا في التدريس، فإنهم يميلون أكثر للتحضير النظري تمهيدا

للتحضير التطبيقي.

بالمقابل، أظهرت تجارب الدول الغربية والانجلوساكسونية بأن تصورهما للتكوين مغاير تماما لما كان معمولاً به في الجزائر، إذ أنها تبني سياستها التعليمية والتكوينية على منهجين وهما:

أ- منهج التكوين القائم على الأهداف؛

ب- منهج التكوين القائم على المهارات.

أظهرت تجارب الدول الغربية والانجلوساكسونية بأن تصورهما للتكوين مغاير تماما لما هو معمول به في الجزائر، إذ أنها تبني سياستها التعليمية والتكوينية على منهجين وهما:

أ- منهج التعليم القائم على الأهداف « The Objective-Based Pedagogy »:

يعتمد هذا المنهج على الطريقة التقليدية في التعليم ويسمى باللغة الفرنسية « Approche Par Objectifs (APO) » التي تتمثل في إكساب المعارف للطالب وتلقيه كافة الوحدات المبرمجة وهو المنهج الذي تسبب ولسنوات عديدة في انقطاع المنظومة التربوية الجزائرية عن نسق التطور العالمي في العلوم والتكنولوجيات، على حد تعبير كزافيي

روجيي Xavier ROEGIERS فإنه:

« Trop longtemps empêché de progresser au contact du monde scientifique, en particulier dans le domaine des sciences de l'éducation, le système éducatif algérien s'est fixé un objectif ambitieux : celui de revoir les programmes scolaires dans un laps de temps limité –

sur une période de 3 années -, dans le souci de les rendre plus conformes aux besoins de la société et de l'école algérienne. »<sup>60</sup>

تيقنت الجزائر بضرورة تسطير أهداف طموحة لنظامها التربوي والتكويني، تُمكنها

من مواكبة التطورات الحاصلة في العالم في مجال العلوم والتكنولوجيا ويلبي بالتالي احتياجات المجتمع الجزائر والمدرسة الجزائرية وحددت لذلك مدة ثلاث سنوات.

### ب- منهج التعليم القائم على المهارات « The Competence-Based Pedagogy »:

هو منهج مستمد من التكوين المهني ويسمى باللغة الفرنسية «Approche Par

Compétence (APC)»، وهو المنهج المعمول به حاليا في العديد من الدول عبر العالم،

ظهر أول ما ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1950 وكان أول من نادى به هو

رالف و. تايلر RALPH. W. TYLER. (1949)<sup>61</sup>، في عصر صناعة السيارات، ثم توسع

استعماله ليشمل المنظومة التربوية في إطار الأعمال التي قام بها والتر بلوم BLOOM.

Walter، تم تكييفه على المنظومة التربوية في سنوات التسعينيات بفرنسا في عهد الوزير

الأول للحكومة الفرنسية ليونيل جوسبان<sup>62</sup> Lionel JOSPIN انطلاقا من مبدأ أن المهارة

هي مزج بين المعارف الأساسية والقدرات وتنفيذها في حالات متنوعة وكذا على السلوكيات

---

<sup>60</sup> مصدر تم الاطلاع عليه بتاريخ 03 سبتمبر 2021 على الساعة 03 صباحا و32 دقيقة على الرابط

التالي:

<https://docplayer.fr/21576081-L-apc-dans-le-systeme-educatif-algerien.html>

<sup>61</sup> المصدر نفسه.

<sup>62</sup> المصدر نفسه.

اللازمة مدى الحياة.

كما يرفع هذا النهج في التعليم شعاراً مفاده أن المهارة لا تدرس وإنما تبنى لبننةً لبننةً

وتهيكل وتغذى وتثرى في حالات متنوعة وهو النهج الذي يهدف إلى:

\* جعل الطالب أو المتكون متحمساً ومتحفزاً وخلق رغبة التعلم لديه؛

\* العمل على تحقيق أكبر نسبة تفوق لدى الطلبة؛

\* حمل كل طالب على استغلال قدراته استغلالاً أقصى.

#### 7.4.2 أهم النتائج المحصل عليها من الدراسة:

تتمثل أهم النتائج التي خلصت إليها فيما يلي:

##### 1.7.4.2 حول شمولية التكوين الجامعي:

لقد لاحظت بأن تدريس اختصاص الترجمة في معهد الترجمة بجامعة الجزائر 2 تحكمه ضوابط وبرامج، تجعله يتطرق من خلالها إلى كافة مجالات الحياة من علم اجتماع واقتصاد وقانون وسياسية وعلوم وطب وغيرها من الميادين الأخرى، وأنه ثمة أهداف سطرت لتلك البرامج، وخلصت من خلال بعض الحوارات التي أجريتها مع بعض أساتذة معهد الترجمة الذين شكلوا جمهور عينة دراستي، إلى أن التكوين في الترجمة بالجامعة سطرت له أهداف واضحة وأن البرامج التي تم إقرارها هي برامج وافية وكافية وملمة بجميع ميادين الحياة وأن الخلل يكمن، على حد تصريح البعض منهم، في تطبيق تلك البرامج وفي فهم الأهداف المسطرة لها وغياب تكوين مسبق على تلك البرامج للأساتذة الذين يتم توظيفهم

وذلك من أجل الوصول إلى تطبيقها قصوى لها. كما توصلت إلى نتيجة أن الحل يكمن في محاولة تجسيد تلك الأهداف ميدانياً، وأن المهمة الأولى والأخيرة للجامعة هي توفير تكوين منتظم ومنظم وواضح الأهداف، وأنه من الخطأ أن نظن بأن الجامعة هي من يجب أن تتأقلم مع عالم الشغل وتستجيب بالتالي لمتطلباته، ذلك أنه وعلى حسب تقديرهم، يجب أن يستند إلى نظرة شاملة يكون الهدف منها تكوين مترجم الغد تكويناً يجعله قادراً على التأقلم مع كافة المستجدات التي يمكنها أن تطرأ في حياته العملية.

وفي هذا الصدد، صرح لنا محمد رضا بوخالفة قائلاً:

"أنصح بعدم الوقوع في فخ التكوين لسوق العمل، وأقصد بذلك أن الجامعة لا يجب أن تكون حبيسة متطلبات سوق العمل، بل يجب عليها أن تستقل بتكوينها وأن تعتمد في ذلك نظرة تتسم بالشمولية أي أن تكون نظرة شاملة ذات توجه علمي بحث مع شيء من العملي." (الملحق رقم IV)

وقد أثارت تلك الإجابات أثارت فضولي وبالأخص فيما يتعلق بمصطلح التأقلم الذي اعتبرته مبهمًا وأردت توضيحات أكثر بخصوصه، فقد فصرح لي بعض الأساتذة بأن إلزامية التأقلم لا تنطبق فقط على الترجمة لوحدها وإنما على كافة مجالات الحياة وهي إلزامية أملتها الوتيرة المتسارعة للتطور العلمي والتكنولوجي العالمي الذي غير الموازين ودل العقبات، عالم تطبعه السرعة الفائقة في الحصول على المعلومة وتطور برامج تكاد تنافس العقل البشري في عبقريته، هي كلها عوامل جعلت من التأقلم أمراً لا مناص منه وليس

الترجمة بمنأى عن ذلك إذ أن ظهور العديد من البرمجيات والتكتلات التي تسيطر على اقتصاد الترجمة في العالم، أدى إلى انخفاض فرص العمل في هذا المجال عالمياً وأصبحت الترجمة حكراً على شركات عالمية يستحيل على طالب الترجمة المتخرج من الجامعة الجزائرية مضاهاتها خصوصاً إذا لم يتكون تكوينها يجعله تنافسياً بالقدر الذي يمكنه من ولوج سوق العمل ببسر وأن يكون متيقناً من قدراته ومحصلة العملية والمعرفية.

#### 2.7.4.2 حول ضرورة مواكبة التكوين للتطور التكنولوجي:

وفي هذا الصدد، تقول باني عميري:

" يختلف التكوين في زمننا هذا عما كان عليه في السابق، إذ تؤدي التكنولوجيات الحديثة دوراً محورياً في العملية الترجمة وهو ما يتطلب من الجامعة أن تتأقلم معه وهذا المستجد قد أصبح اليوم معياراً تضبط عليه كافة الاستراتيجيات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لاحظت تراجعاً في مستوى الطلبة من حيث اللغة التي هي أهم وسيلة في الترجمة وهو ما يثير مخاوفى بخصوص المستقبل. أكثر من ذلك، لقد لاحظت بأن نسبة كبيرة من الطلبة ليسوا بأولئك الفضوليين الذين يبحثون في عمق الأشياء، بل يكتفون بما يلقي عليهم ولا يحاولون التعمق فيه، علماً بأن العلم ليس بذلك المجال الجامد الذي يأبى التغيير وإنما هو حقل للابتكار وتبادل الأفكار، أحياناً والاختلاف أحياناً أخرى وهو ما يسمح بالتطور والتغيير. " (الملحق رقم X)

### 3.7.4.2 حول دور الأستاذ في العملية التكوينية:

لقد لاحظت من خلال مختلف الحوارات التي أجريتها بأن معظم الأساتذة أجمعوا على أن الدور الأول والأخير للأستاذ الجامعي، ولاسيما أستاذ الترجمة هو التكوين دون أن يهتم بمتطلبات سوق العمل الذي لا توجد أرقام دقيقة وموثوقة عنه في مجال توظيف المترجمين.

يكن دور الأستاذ إذن في إثراء المحصلة العلمية والمعرفية للطالب في اختصاص الترجمة بشكل يمكنه من التعامل بكل أريحية مع كافة النصوص التي يكون مكلفا بترجمتها في إطار عمله وجعله بالتالي متحكما في عمله.

وفي هذا الشأن، تقول **عديلة بن عودة**:

" إن تفعيل التنسيق بين أساتذة الوحدات لكفيل بأن يجعل من التكوين تكويننا أنجع ذلك أن التنسيق يسمح للوحدات بأن تكمل بعضها البعض، فالجهد يجب أن يكون شاملا بمعنى أنه يفترض أن يتفق الأساتذة فيما بينهم على استراتيجية في التكوين شاملة الأهداف. "

(الملحق رقم III)

يبدو أن الصراع القائم بين الانسياق وراء تكوين عام وشامل تدرس فيه كافة التخصصات بنسب متفاوتة، وبين تكوين متخصص يستجيب لمعايير علمية وعملية، لكفيل بأن يسمح لنا بالوصول إلى حل توافقي يناسب الهدف المنشود من طرف الجامعة الجزائرية وهو تكوين جيل من المترجمين الترجمة تنافسيين وقادرين على رفع تحدي سوق الترجمة،

إلا أنه يبدو وأن الحل يكمن في الأستاذ نفسه الذي يجب أن يفكر في الطريقة المثلى لتكوين طلابه وفق المعايير الدولية المعمول بها في مجال الترجمة، وهو ما يملي عليه ضرورة تحيين معرفة وتحسينها بما يتماشى مع التطور العلمي والتكنولوجي الذي يسير بخطى متسارعة.

#### 4.7.4.2 حول التكوين المتخصص:

بعدما قمت بتحليل بعض تصريحات الأساتذة المستجوبين وصلت إلى نتيجة مفادها أن المترجم المحترف يكتسب فعلا خبرة معتبرة في الترجمة نظرا لكمية الوثائق التي يعالجها في إطار عمله اليومي، وهي الوثائق التي تتنوع بتنوع المجالات التي يتطرق إليها، ولكنه في الوقت ذاته، يمتلك منحى تكوينياً يكاد يكون مستقرا، ذلك أنه ومن خلال انتقاله من اختصاص لآخر لا تتكون لديه غالبا، إلا نظرة سطحية غير معمقة للميادين التي يعالجها، وهو وعلى حد اعتباري، ما لا يسمح له بأن ينصب نفسه مختصا في أي من تلك المجالات، وهو أشبه ما يكون بالطبيب العام الذي بوسعه أن يشخص أي مرض بشكل عام دون أن يخوض فيه ويترك الأمر للطبيب المختص الذي يعلم خبايا ذلك المرض لأنه تلقى فيه تكويننا معمقا. فنحن إذن أمام مترجم محترف أصبحت الترجمة لديه أمرا تلقائيا، بمعنى أنه يتخذ قرارات في الترجمة ويقوم بخيارات يستحيل عليه تبريرها أو شرحها بالكيفية التي يقوم بها الأستاذ الجامعي.

## الخلاصة:

عكفت الجزائر منذ استقلالها على تطوير تعليمها العالي وتتميته، وسعت جاهدة لتكيفه ليواكب الوتيرة المتسارعة للتطور العلمي والتكنولوجي العالمي، ولأجل ذلك تبنت نظام ل.م.د على غرار نظيراتها من البلدان الأنجلوساكسونية والأوروبية، نظامًا يمكن الطالب والجامعة من كسب الوقت من خلال إقراره لمسار جامعي مدمج يتمثل في ليسانس وماستر ودكتوراه، ويتيح له كذلك اختيار مساره، فإما أن يتجه إلى سوق العمل وإما أن يواصل في البحث العلمي في طور الدكتوراه.

يسمح هذا النظام كذلك للجامعة بتنمية المورد البشري الذي تؤسس عليه كافة الاستراتيجيات الاقتصادية وغيرها من الاستراتيجيات الأخرى للبلاد، وتضمن له تكوينًا ذا نوعية جيدة وذا جودة.

تراهن الجامعة في تكوينها على البعد الاقتصادي لنظام ل.م.د، الذي يتجسد من خلال مناهج التعليم القائم على الأهداف والمهارات، وهما مناهجان ظهرا أول ما ظهرا في الولايات المتحدة الأمريكية وكان معمولًا بهما في مجال التكوين المهني، وتم إسقاطهما على التكوين في كافة مستوياته، وهو المنهاج الذي يضمن موردا بشريا تنافسيا وسريع التأقلم والتكيف مع متطلبات سوق العمل، من جهة، ومع مقتضيات البحث العلمي من جهة أخرى. أما التكوين بمعهد الترجمة لجامعة الجزائر 2، فلقد تبين من خلال مختلف المعطيات

التي خلصت إليها الحوارات التي أجريت مع عينة من أساتذته، بأن المسألة ليس مسألة نظام أو وسائل وإنما هي مسألة تحديد الأولويات في التكوين وكذا مسألة ذهنيات الطلبة التي أصبحت ترضى بالأمر الواقع وتكتفي بما يقدم لها من دروس ودعامات، وغياب الفضول العلمي لدى غالبيتهم وأن معظم الأسباب التي أدت إلى تلك الوضعية هي الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد والتي انعكست سلبا عليهم، وأدت إلى تراجع فرص العمل، وهو ما أدى بهم إلى الالتحاق بالجامعة من أجل الشهادات التي تفتح لهم آفاقا جديدة في سوق العمل ولاسيما في مجال الترجمة القانونية التي أصبحت قطاعا جذابا.

**الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لعينة دواوين  
الترجمة المعتمدة**

## توطئة:

غالبا ما يقع المترجم عند ترجمته لأي نص، أمام حتمية القيام بخيارات يصعب على غير المتكون في الترجمة الفصل فيها إذا لم تكن لديه محصلة معرفية مسبقة يكون قد حصل عليها أثناء تكوينه الجامعي، وهي المحصلة التي تمكنه من اتخاذ قراره عن وعي ودراية نظرا لمواجهته لحالات مماثلة أثناء تلقيه لتكوينه في الجامعة، وهذا يؤدي إلى التطرق إلى التكوين ليس كعملية تلقين وتلق فحسب، بل كعملية شاملة تبدأ بتلقين الطالب أبجديات العملية الترجمية من تنظير وتطبيق وصولا إلى مرحلة التطبيق الميداني، التي تضع الطالب أمام وضعيات قد يواجهها في سوق العمل، وتُمكن من تحضيره تحضيرا جيدا من خلال تزويده بالوسائل والمؤهلات التي تسمح له بمواجهة أي طارئ قد يعترض طريقه أثناء تأديته لمهامه في مجال الترجمة، وهنا يبدأ دور المكون الذي يتمثل في حمل الطالب على المزج في قراراته بين العلم والخبرة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الطالب هو العنصر الأساسي الذي تبنى عليه الاستراتيجية التكوينية، لأنه عامل اجتماعي بكل ما يحمله من توجهات وميولات وأفكار ودوافع تشكل المادة الأولى التي تدخل في صناعة النظريات.

وفي هذا الصدد، تقول أنياس ويتفيلد Agnès WITHFIELD:

« Il serait nécessaire, dans la conception des théories, d'abandonner la perspective textuelle au profit d'une approche sociale plus engagée, et ce afin

de considérer l'étudiant en tant qu'agent social autour duquel devraient s'articuler les réflexions théoriques. »<sup>63</sup>

بمعنى أن التنظير يجب أن يكون اجتماعيا أكثر منه شكليا، وأن يتم اعتبار الطالب في ذلك عاملا اجتماعيا تبنى على أساسه النظريات، وأن التكوين يجب أن يكون خليطا متوازنا بين النظري والتطبيقي وأن يتميز الطالب عن غيره من مزدوجي أو متعدديها بالتقنية العالية من خلال وعيه بالقرارات التي يأخذها، وبالفكر المنطقي والسديد لاسيما وأن المسألة ليست مسألة مصطلحات فقط، وإنما هي مسألة نص في شموليته وثقافة اللغة التي يحرر لها، وفي النظام القانوني الذي يرجع إليه والتي يجب أن تراعي فيها الترجمة ثقافة المتلقي. فما هي الطريقة الأنجع لتدريس الترجمة بشكل يسمح بتحضير طالب الترجمة تحضيرا يمكنه من مواجهة تحديات عالم الشغل وبالأخص سوق العمل في الترجمة القانونية وما هو المعيار الأساسي الذي يجب الاستناد إليه في ذلك، أهو تطبيقي أكثر أم نظري أم كلاهما معا؟

### 1.3 البحث الميداني:

انبثقت فكرة القيام بهذا البحث الميداني من مختلف القراءات التي قمت بها، ولعل أكثر ما أثار فضولي بهذا الشأن هو النتيجة التي خلصتُ إليها من خلال تأطيري للعديد من الطلبة القادمين من معهد الترجمة إلى ديواني للترجمة المعتمدة في إطار تربص تطبيقي،

---

<sup>63</sup> عن بوخالفة، م.ر.، مرجع سبق ذكره، ص.47.

إذ لاحظت وجود عدد من النقائص ليس في الترجمة فحسب، بل في اللغة كذلك وهو ما قادني إلى محاولة الاستفسار عن أسباب وجود تلك النقائص في التكوين الجامعي لهؤلاء الطلبة ولاسيما في مجال الترجمة، ومحاولة إيجاد الميكانيزمات التطبيقية الكفيلة بأن تقلص منها، ولكن فضولي دفعني إلى الخوض في تجارب زملائي في المهنة ومحاولة معرفة ما إذا كانت المعايينات التي قاموا بها هي نفسها تلك التي خلصت إليها أنا، واعتمدت في ذلك على طريقة الحوار المباشر.

### 1.1.3 شرح طريقة الحوار المباشر:

تتمثل الطريقة التي اعتمدها في دراستي في الحوار المباشر، لم يكن ذلك الاختيار وليد الصدفة، بل بحثت من خلاله على التفاعل المباشر والمستمر مع كل من قمت بمحاورتهم، وهي الطريقة التي ارتأيت بأنها تخدم بحثي أكثر من طريقة الاستبيانات الكتابية التي تعرف بأنها طريقة غالبا ما تتم بواسطة إرسال مجموعة من الأسئلة الكتابية عبر البريد الإلكتروني أو بواسطة توزيع استمارات على الجمهور المقصود بالدراسة وهي الطريقة التي يكتفي فيها المستجوبون بالرد على الأسئلة التي تُطرح عليهم بشكل وجيز، إجابات لا تسمح لي بحثهم على مقاسمتي تجربتهم وهو ما كنت أنشده، ولكن العينة التي اخترتها محلا لدراستي هي عينة جد محددة تتمثل في صنفين (02) من الفاعلين في مجال الترجمة وهما:

\* عينة أساتذة معهد الترجمة: ضمت ثلاثة عشر (13) أستاذا؛

\* عينة المترجمين المعتمدين: ضمت ثلاثين (30) مترجما معتمدا.

أفضت الحوارات التي قمت بها إلى عديد النتائج والاستنتاجات التي آمل أنها ستوضح لنا بشكل أوفر الوضعية الحالية للتكوين في الترجمة ومخرجاته في سوق العمل وكذا الآفاق المستقبلية، وهي كلها معطيات يمكنها أن تساهم في تكوين نظرة استشرافية لمهنة الترجمة بكافة أبعادها، نظرة تحكمها سياسة تكوين محكمة الأهداف.

### 2.1.3 دراسة عينة ممارسي الترجمة (المترجمون المعتمدون):

يتعلق الأمر بمترجمين معتمدين ومحلفين من أصحاب دواوين الترجمة المعتمدة وتطلق عليهم تسمية " المترجمين الرسميين "، وقد اخترت هذه العينة سعياً مني إلى تكوين فكرة عن تجربتهم الميدانية في مجال الترجمة وكذا تصورهم للتكوين فيها من منظور مهني بحت.

تمثلت المواضيع التي حاورتهم فيها فيما يلي:

- \* المسار المهني والتكويني؛
- \* نوع الشهادات المطلوبة لديهم في التوظيف حسب الاختصاص ولماذا؟؛
- \* تقييمهم لمستوى الطلبة الذين يوظفونهم؛
- \* كيفية تكوين مستخدميهم والحجم الساعي اللازم ليصبحوا عمليين؛
- \* تصورهم للعلاقة التي يجب أن تكون بين الجامعة وبينهم والطريقة التي يمكنهم أن يساهموا بها في مساعدة الجامعة في التكوين.

I- أهداف من وراء سؤالي عن المسار المهني والتكوين التعرف على ممتثني الترجمة

المعتمدة وبالتالي تكوين فكرة عن مستواهم الجامعي، كما تفيدنا معرفة مدة ممارستهم لتلك المهنة في الإلمام الكمي والنوعي بتجربتهم الميدانية وهو ما سيثري دراستي.

II- أهداف من وراء سؤالي المتعلق بنوع الشهادات التي يطلبونها في توظيفهم معرفة نسبة إدماج الطلبة من خريجي معهد الترجمة في سوق الشغل وبالأخص في تلك الدواوين.

III- أهداف من وراء سؤالي المتعلق بتقييمهم لمستوى الطلبة من خريجي معهد الترجمة معرفة مخرجات التكوين الجامعي من منظور الإدماج في عالم الشغل وليس من منظور جودة التكوين وهو ما سيمكن الجامعة من الإلمام بمتطلبات سوق الترجمة الرسمية وكذا التفكير، قدر الإمكان، في كيفية ضمان أحسن تحضير لطلبتها.

IV- أما عن سؤالي المتعلق بالكيفية التي تعتمدها تلك الدواوين في تكوين مستخدميها (طلبة الترجمة) والحجم الساعي الذي تخصصه لهم من أجل أن يصبحوا عمليين بالقدر الكافي، فالهدف منه هو الإلمام بنوع العلاقة التي يفترض أن تكون بين الشريك الاقتصادي وبالأخص تلك الدواوين وبين المُكوّن ممثلا في الجامعة، وكيف يمكن الاستثمار فيها بشكل يخدم التكوين الجامعي بما يضمن للطلاب أفضل إدماج له في عالم الشغل.

V- أما سؤالي عن الحجم الساعي، فأردت من خلاله التعرف على المدة اللازمة والكافية التي تُمكنُ الطالب من أن يكون تنافسيا وفعالا في مجال الترجمة عامة والترجمة القانونية خاصة، وهو مؤشر من شأنه أن يمكنني من إجراء مقارنة بين ما هو معمول به

في الجامعة من حيث الحجم الساعي وما هو معمول به في دواوين الترجمة المعتمدة التي اخترتها كعينة.

### 2.3 الدراسة الميدانية لعينة المترجمين المحترفين:

شملت الدراسة عينة تتكون من ثلاثين (30) مترجما معتمدا من أصحاب دواوين

الترجمة وهم الوردون في الجدول التالي:

الجدول رقم(1.3): عينة المترجمين المعتمدين الذين شكلوا جمهور دراستي

الرقم	اللقب والاسم	سنة الالتحاق	المستوى الجامعي	التخصص اللغوي	محكمة الانتماء
01	أعراب يوسف	2009	ليسانس	عربي - فرنسي - ألماني	حسين داي
02	أكليل نوال	2011	ليسانس	عربي - فرنسي - انجليزي	الروبية
03	الكبيش محمد بن العربي	1995	ليسانس	عربي - فرنسي	غليزان
04	براهيمي سعاد	1995	ليسانس	عربي - فرنسي - انجليزي	الدار البيضاء
05	بلعالية دومة توفيق	2011	ماستر	عربي - فرنسي - ألماني	الشلف
06	بن سليم أمينة	2011	ماجستير	عربي - فرنسي - انجليزي	بئر مراد رايس
07	بن عودة عديلة	2009	دكتوراه (درجة التأهيل الجامعي)	عربي - فرنسي - انجليزي	بئر مراد رايس
08	بن واري بابو قافو	2009	ليسانس	عربي - فرنسي - انجليزي	بئر مراد رايس
09	بوخالفة محمد رضا	2011	دكتوراه (درجة التأهيل الجامعي)	عربي - فرنسي - انجليزي	بوقادير
10	بنية حسان	2011	ليسانس	عربي - فرنسي - ايطالي	الشلف
11	بوسالم محمد لزه	2009	ليسانس	عربي - فرنسي - انجليزي	عنابة
12	تازروتي فاروق	2009	ليسانس	عربي - فرنسي - انجليزي	الروبية

الرقم	اللقب والاسم	سنة الالتحاق	المستوى الجامعي	التخصص اللغوي	محكمة الانتماء
13	حمدي باشا شهرزاد	2009	ماستر	عربي - فرنسي - انجليزي	الروبية
14	خليف زهور	2009	ماستر	عربي - فرنسي - انجليزي	تيازة
15	دباش نورة	2009	ماجستير	عربي - فرنسي - اسباني	بئر مراد رايس
16	دحمان تقي الدين	2011	ماستر	عربي - فرنسي - انجليزي	المسيلة
17	سي البشير زينة	2009	دكتوراه (تأهيل جامعي)	عربي - فرنسي - اسباني	حسين داي
18	شيشون حمودي	2011	ماستر	عربي - فرنسي - إيطالي	بئر مراد رايس
19	صاحبي كريمة	2011	ماستر	عربي - فرنسي - انجليزي	الروبية
20	علوان نعيمة	2009	ليسانس	عربي - فرنسي - انجليزي	سيدي احمد
21	علوي خميسة	2009	دكتوراه	عربي - فرنسي - انجليزي	قسنطينة
22	علي عبد الحميد	2009	ماجستير	عربي - فرنسي - انجليزي	خميس مليانة
23	قاسي عزيز	2009	ماجستير	عربي - فرنسي - انجليزي	الحراش
24	قبعي لوناس	1995	ليسانس	عربي - فرنسي - انجليزي	حسين داي
25	كامل ميسوم	1999	ماجستير	عربي - فرنسي - انجليزي	وهران
26	كريمة عكاشة	2009	ليسانس	عربي - اسباني - انجليزي	الروبية
27	مالك منى	2011	ماجستير	عربي - فرنسي - انجليزي	سطيف
28	معتوق فتيحة	1995	ليسانس	عربي - فرنسي - انجليزي	الحراش
29	نعاس بشرى	2011	ليسانس	عربي - فرنسي - انجليزي	الحراش
30	نعاس عربات علي	2009	ليسانس	عربي - فرنسي - انجليزي	الشلف

يظهر من خلال استقراء الجدول رقم 1 بأن أغلبية الحالات التي تمت دراستها في

العينة وعددها خمسة عشر (15) وهو ما يمثل نسبة 50 % يشغلون منذ سنة 2009، أي

منذ قرابة اثنتى عشر (12) سنة في الترجمة القانونية والقضائية وغيرها من أنواع الترجمات

الأخرى، في حين يشغل عشرة (10) منهم وهو ما يمثل نسبة 33,34 % منذ سنة 2011

أي منذ قرابة عشر (10) سنوات، وأربعة (04) منهم وهو ما يمثل نسبة 13,33 % منذ

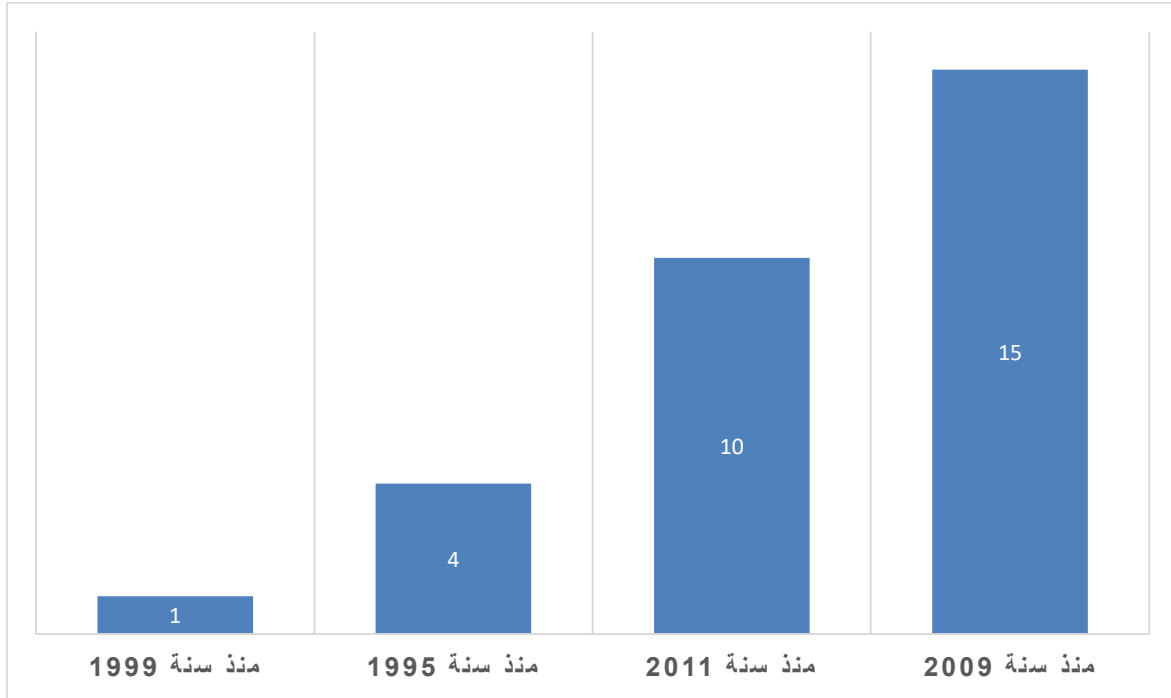
سنة 1995 أي منذ قرابة ست وعشرين (26) سنة، وواحد (01) منهم وهو ما يمثل نسبة

03,33 % منذ سنة 1999 أي منذ قرابة اثنتين وعشرين (22) سنة، وللتوضيح أكثر، فيما

يلي مخطط بياني أستعرض فيه تلك النسب :

الشكل رقم (1.3): حالة إحصائية لعدد سنوات التجربة الميدانية لدى المترجمين المعتمدين من

#### أصحاب دواوين الترجمة المعتمدة إلى غاية سنة 2021



يتمثل الهدف من وراء تطرقي بالدراسة لهذه المعطيات في إعطاء فكرة عن التجربة

والخبرة الميدانية التي تتمتع بها هذه العينة من محترفي الترجمة وكذا الإسهام الذي من

شأنها أن تقدمه لدراستي من خلال البعد الميداني الذي تضيفه عليها، هذا من جهة، ومن

جهة أخرى، يظهر من خلال استقراءنا للجدول أعلاه أن ثلاثة (03) من فئة المترجمين

يحملون شهادة دكتوراه وهو ما يمثل نسبة 10,00 %، وثمانية (08) منهم من حاملي شهادة

ماجستير وهو ما يمثل نسبة 26,66 %، وستة (06) منهم من حاملي شهادة ماستر وهو

ما يمثل نسبة 20 %، وستة عشر (13) منهم يحملون شهادة ليسانس وهو ما يمثل نسبة

43,33%.

وفيما يلي جدول بياني يظهر إحصائيات عن المستوى الجامعي للمترجمين المحترفين

من أصحاب دواوين الترجمة المعتمدة:

الجدول رقم (2.3) المستوى الجامعي للمترجمين المعتمدين من أصحاب دواوين الترجمة المعتمدة

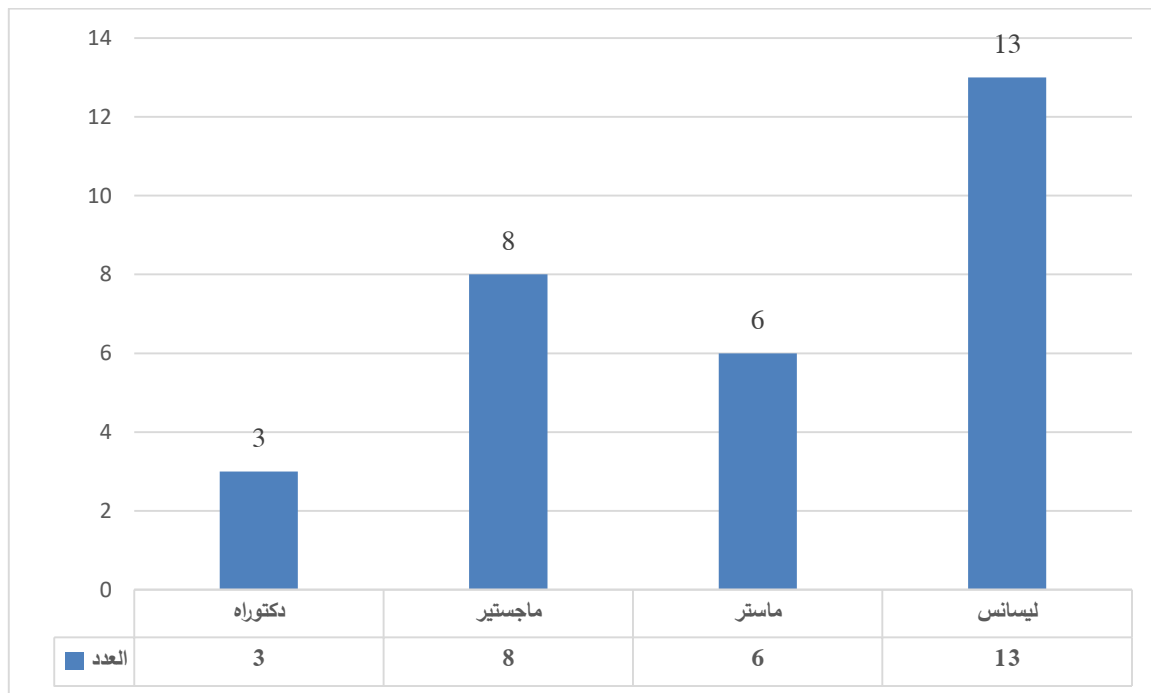
بالنسب المئوية:

الشهادة	ليسانس	ماجستير	ماستر	دكتوراه	المجموع
العدد	13	8	6	3	30
النسبة المئوية %	43,34	26,66	20	10,00	100

فيما يلي المخطط البياني يبين فيه المستوى الجامعي للمترجمين المعتمدين من

أصحاب دواوين الترجمة المعتمدة الذين شكلوا عينة الدراسة حسب العدد:

الشكل رقم (2.3): المستوى الجامعي للمترجمين المعتمدين أصحاب دواوين

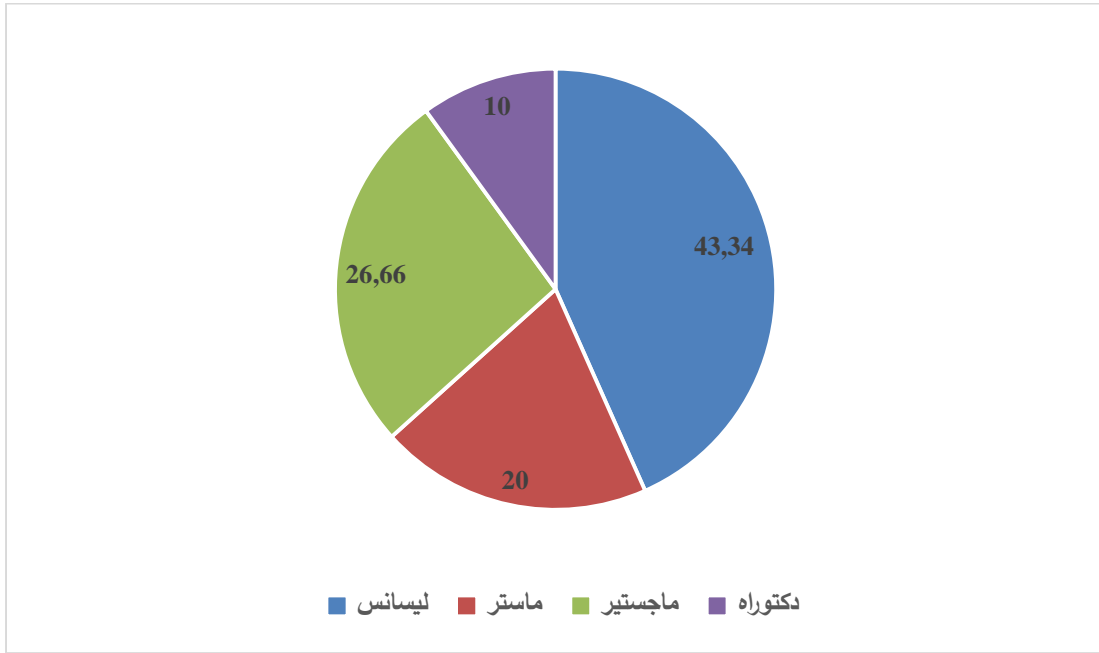


وفيما يلي المخطط البياني للمستوى الجامعي للمتخرجين المعتمدين من أصحاب

دواوين الترجمة المعتمدة بالنسب المئوية:

الشكل رقم(3.3): المستوى الجامعي للمتخرجين المعتمدين أصحاب دواوين الترجمة موضوع الدراسة

بالنسب المئوية



إن جميع هذه الأرقام توحى بأن نسبة حاملي شهادات الليسانس تمثل أعلى نسبة

وهي 43,34 %، ما يطرح مسألة مدى تأهيل هؤلاء للتدخل في العملية التكوينية بيداغوجيا

للمترجم نظرا لحملهم شهادة تعادل شهادة موظفيهم بل ويكونون أحيانا ذوي مستوى جامعي

أقل من موظفيهم وهنا يتدخل عامل التجربة الميدانية التي تصنع الفارق وتبرر نوعا ما

سبب عدم استقرار الطلبة الذين يتخرجون من معهد الترجمة في تلك الدواوين ذلك أنهم وفي

غالب الأحيان يوظفون في دواوين يكون صاحبها يحمل شهادة تعادل أو تقل مستوى عن

شهادة مستخدميهم وهو ما يجعل أولئك الموظفين دائما ما يفكرون في اكتساب نوعاً من

الخبرة في تلك الدواوين ولكن ليس بنية الاستقرار فيها، بل من أجل التفكير في الاستقلال بأنفسهم والعمل في الترجمة المعتمدة لحسابهم، ولكن العنصر الفارق بين المترجمين المعتمدين من أصحاب دواوين الترجمة وبين حملة شهادات معادلة لشهادتهم أو تفوقها، هو المحصلة المعرفية والتجربة الميدانية والاحتراف الذي اكتسبه المترجمون المعتمدون على مر السنوات والتي تكسبهم مهارات جد محترمة في التعامل مع سوق الترجمة المحترفة.

### 1.2.3 معايير توظيف المترجمين المعتمدة في دواوين الترجمة:

أتطرق في هذا المقام إلى المعايير التي يعتمدها أصحاب دواوين الترجمة المعتمدة في توظيف مستخدميهم من حملة الشهادات الجامعية، وهي الدراسة الميدانية التي مكنتني من ملاحظة أن معدل التوظيف لدى تلك الدواوين هو حوالي مستخدمين اثنين وبالتدقيق 2,3 مستخدماً وأن العدد الإجمالي للمستخدمين الموظفين في دواوين الترجمة المعتمدة التي اخترتها كعينة لدراستي وعددها ثلاثون (30) ديواناً، هو تسعة وستون (69) مستخدماً، غالبيتهم من حملة شهادات جامعية في مختلف التخصصات ولاسيما تخصصات اللغة وعددهم سبعة وثلاثون (37) ومستخدماً وهو ما يمثل نسبة 53,62 % والبقية هم من حملة شهادة في الترجمة وعددهم اثنان وثلاثون (32) وهو ما يمثل نسبة 46,38 %، إن هذه الأرقام والمؤشرات توجي بميول أصحاب دواوين الترجمة المعتمدة إلى توظيف حملة شهادات جامعية في اللغة أكثر من ميولهم إلى توظيف حملة شهادات في الترجمة.

وندرج فيما يلي جدولاً تلخيصياً إحصائياً يبين نسبة توظيف حاملي شهادة في

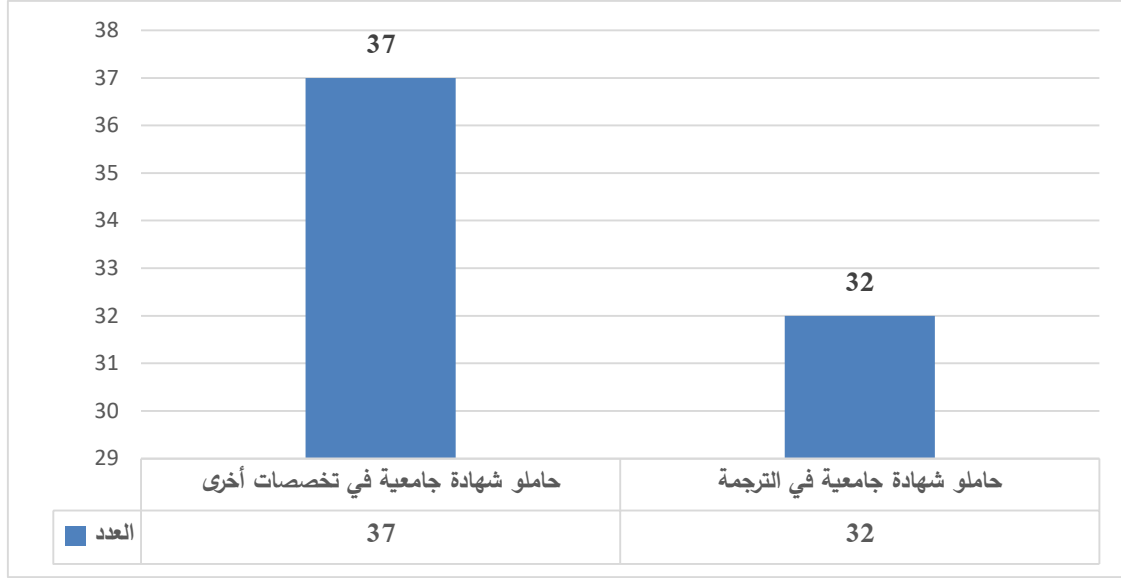
الترجمة على مستوى دواوين الترجمة المعتمدة:

الجدول رقم (3.3): نسبة توظيف حاملي شهادة في الترجمة على مستوى دواوين الترجمة المعتمدة

الرقم	لقب واسم المترجم المعتمد	عدد الموظفين	حملة شهادة في الترجمة	حملة شهادات أخرى
01	أعراب يوسف	01	/	01
02	أكليل نوال	02	01	01
03	الكبيش محمد بن العربي	02	02	/
04	براهيمي سعاد	01	/	01
05	بلعالية دومة توفيق	02	/	02
06	بن سليم أمينة	02	/	02
07	بن عودة عديلة	02	01	01
08	بن واري بايو قاقو	04	02	02
09	بوخالفة محمد رضا	04	/	04
10	بنية حسان	03	02	01
11	بوسالم محمد لزهر	03	01	02
12	تازروتي فاروق	02	/	02
13	حمدي باشا شهرزاد	01	/	01
14	خليفة زهور	01	/	01

الرقم	لقب واسم المترجم المعتمد	عدد الموظفين	حملة شهادة في الترجمة	حملة شهادات أخرى
15	دباش نورة	01	01	/
16	دحمان تقي الدين	02	01	01
17	سي البشير زينة	01	01	/
18	شيشون حمودي	02	02	/
19	صاحبي كريمة	02	01	01
20	علوان نعيمة	05	03	02
21	علوي خميسة	04	03	01
22	عليبي عبد الحميد	03	02	01
23	قاسي عزيز	02	01	01
24	قبعي لوناس	02	01	01
25	كاملي ميسوم	03	02	01
26	كربية عكاشة	01	01	/
27	مالك منى	03	01	02
28	معتوق فتيحة	02	/	02
29	نعاس بشرى	03	02	01
30	نعاس عربات علي	03	01	02
	<b>المجموع</b>	<b>69</b>	<b>32</b>	<b>37</b>

الشكل (4.3): حالة إحصائية لنسبة توظيف حملة شهادة في الترجمة لدي دواوين الترجمة

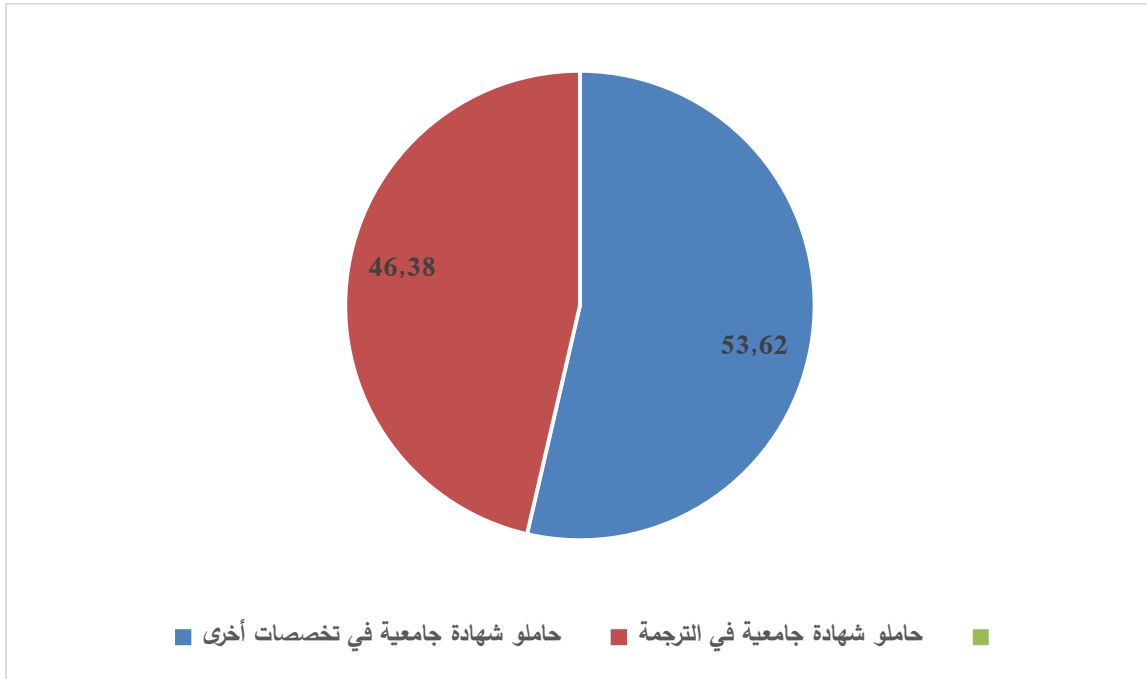


فيما يلي رسم بياني لنسبة توظيف حملة شهادة في الترجمة على مستوى دواوين

الترجمة المعتمدة بالنسب المئوية:

الشكل رقم (5.3): حالة إحصائية لنسبة توظيف حملة شهادة في الترجمة لدى دواوين الترجمة

المعتمدة بالنسبة المئوية



يظهر من خلال استقراء الرسم البياني أعلاه بأن نسبة توظيف حملة شهادة في الترجمة على مستوى دواوين الترجمة المعتمدة يبقى منخفضا نسبيا مقارنة بنظرائهم من حملة شهادات في اللغات وغيرها من التخصصات الأخرى، إذ بلغت نسبة توظيف حملة شهادة في الترجمة 46,37 % وهو ما يوافق 32 مستخدماً، بينما بلغت نسبة توظيف حاملي شهادات في باقي التخصصات 53,63 % وهو ما يوافق 37 مستخدماً من مجموع 69 مستخدماً، وهو ما يبين ميول أصحاب تلك الدواوين لحاملي الشهادات في التخصصات الأخرى وبالأخص طلبة اللغات، كونهم تلقوا تكويناً قاعدياً في اللغات وهو ما يسهل المرحلة الانتقالية على مستوى تلك الدواوين، ولعل ما يفسر ذلك الميول هي الأسباب العديدة التي سبق لي وأن عرضتها أعلاه وأهمها عدم استقرار حملة شهادات في الترجمة في مناصبهم في تلك الدواوين وتفضيلهم العمل في الوظيفة العمومي وبالأحرى في مجال التربية الوطنية وغيرها من الأسباب الأخرى السالفة الذكر.

اختلفت دوافع هؤلاء المترجمين المحترفين بخصوص سبب توظيف مستخدمهم إذ صرح لنا بعضهم بأن المعيار الأساسي الذي يعتمدونه في توظيف مستخدمهم هو إتقان اللغات التي اعتمدت من أجلها دواوينهم وأن المسألة مسألة براغماتية لا غير، إذ أنهم يبحثون أولاً وقبل كل شيء عن الاستثمار في الوقت وأنهم بالتالي لا يبالون إن كان من يوظفونه ملماً بأبجديات الترجمة أم لا.

في حين، أكد لنا البعض الآخر بأن المسألة ليست مسألة شهادات وإنما مسألة

استقرار هؤلاء المستخدمين في مناصبهم على مستوى الدواوين، إذ أنهم لاحظوا بأن حملة شهادات في الترجمة نادرا ما يستقرون في مناصبهم نظرا لفرص العمل التي يتيحها التكوين في الترجمة والذي يتميز بتعدد وتنوع مخرجاته، وذكروا لنا بأن أكبر منافس في مسألة التوظيف لتلك الدواوين هو القطاع العام، وبالأخص قطاع التربية الوطنية الذي يضمن لهؤلاء الاستقرار وديمومة الوظيفة وبالمقابل، فإن تلك الدواوين ونظرا لاعتمادها في ديمومتها على مداخل الأعمال التي تنجزها للمواطنين وكذا على مبدأ المنافسة وهو ما لا يتناسب مع تطلعات المستخدم الذي دائما ما يبحث عن الاستقرار والاستمرار في مساره المهني.

كما أشار البعض ممن حاورناهم إلى أن موظفيهم من حملة شهادة في الترجمة غالبا ما يتجهون إلى دواوين الترجمة المعتمدة من أجل كسب البعض من الخبرة وينتظرون تنظيم مسابقة لتوظيف مترجمين معتمدين، وهي المسابقة التي تنظمها وزارة العدل بصفة غير منتظمة أن كل عشر سنوات تقريبا، عدا خلال الفترة الأخيرة التي عرفت فيها تنظيم مسابقتين متتاليتين أي في سنة 2009 و2011، تم إثرها توظيف 1200 مترجم ترجمان معتمد ومحلف، وهو الأمر الذي يضع أصحاب دواوين الترجمة المعتمدة أمام وضع حرج، إذ إن المستخدمين الذي استثمروا فيهم من خلال تكوينهم يغادرونهم ويصبحون بالتالي منافسين لهم في نفس مجال النشاط، وهو ما لا يحفزهم على توظيف حملة شهادة في الترجمة مستقبلا، ويفضلون توظيف مستخدمين من حملة شهادات في اللغات أو غيرها من التخصصات الأخرى.

يقول محمد رضا بوخالفة رداً منه على سؤالنا المتعلق بنوعية الشهادات التي يطالبون

بها في التوظيف وسبب ذلك:

" صراحة أفضل توظيف مستخدمين من حاملي شهادات في اللغات عوض توظيف

المستخدمين من حاملي شهادات في الترجمة ..... لأنني وبحكم تجربتي توصلت إلى نتيجة

أن حاملي شهادات في الترجمة يفضلون التوجه إلى مجال التدريس في التربية الوطنية التي

تبحث عن مثل تلك الشهادات ويعملون في مكاتب الترجمة من أجل اكتساب القليل من

الخبرة ثم يغادرونها بعد ذلك، ما يضع صاحب ديوان الترجمة أمام حتمية البحث عن

مستخدمين آخرين وتكوينهم مرة أخرى وهو ما يثقل كاهل صاحب الديوان ويكلفه الكثير من

الوقت المخصص للتكوين، تلك كلها أمور أملت علينا ضرورة اللجوء إلى تفضيل حاملي

حاملي شهادات في اللغات وبالأخص اللغة الألمانية عوض حاملي شهادات في الترجمة

نظراً لاستقرارهم بصفة عامة في مناصبهم بديواننا. وقد رنا مدة مكوث حاملي شهادات الترجمة

في ديواننا بسنة واحدة (01) ثم يغادرون، في حين أن حاملي الشهادات في اللغات يمكنون

لفترة أطول. " (الملحق رقم 9)

تلك المخاوف تبين التصور البراغماتي لأصحاب دواوين الترجمة المعتمدة ذلك أن

بقاءها وديمومتها مرهونان برقم الأعمال الذي تحققه، وبالتالي فإن الوقت الذي يكرسه هؤلاء

لتكوين مستخدميهم يخضع من وقت الديوان، فضلاً عن الجهد الذي يبذله هؤلاء في عملية

التكوين تلك، وكلها أعباء تثقل كاهلهم وهو ما يجعلهم يخشون أن تذهب جهودهم تلك

سدى، لا بل أن يصبح أولئك المستخدمون الذين يتكئون لديهم منافسين لهم في مجال نشاطهم.

أما عديلة بن عودة فلقد صرحت لي وفي السياق ذاته بما يلي:

أوظف مستخدمتان اثنتان (02) في ديواني، الأولى حاملة لشهادة ليسانس في الترجمة والثانية تحمل شهادة ليسانس في اللغة الفرنسية، قبل توظيفهما لم تكن لديهما أية علاقة بالترجمة المعتمدة، وأظن أن السبب في ذلك هو طبيعة النصوص التي تعطى لهم في الجامعة والتي تكون في غالبيتها أدبية، وهو الأمر الذي يدفعني إلى اقتراح تنوع النصوص التي تعرض على الطلبة في تكوينهم الجامعي.

يكون الطلبة الذين نقوم بتوظيفهم متفوقين في غالبية الأحيان في دراستهم، ولكنهم عندما يلجئون سوق العمل في مجال الترجمة، غالبا ما يصطدمون بالواقع، فيلزمهم حينها فترة من التكوين الميداني وهي الفترة التي قدرتها وعلى حسب تجربتي بـ 08 أشهر بمعدل 300 ساعة ليصبحوا قادرين على ترجمة بعض الوثائق البسيطة.

أما عن نوع الشهادات التي أطلب بها في التوظيف، فإنني أفضل توظيف المترشحين من حملة شهادة ليسانس في الترجمة لأن الفائدة تكون متبادلة وتعود على الاثنتين صاحبة العمل والعاملة، إذ تسمح للمستخدمه باكتساب مهارات وخبرة وتسمح لصاحب العمل بالحصول على كفاءات جامعية تتأقلم بسرعة مع الترجمة المحترفة..... وقد توصلت بحكم تجربتي إلى قناعة مفادها أن حاملي شهادات في الترجمة ملمون

بمتطلبات مهنة الترجمة وتكوينهم بالتالي يكون أسهل وأسرع من نظرائهم من حاملي شهادات في اللغات ولديهم مستوى مقبول في الترجمة. " (الملحق رقم 7)

يتبين من خلال هذه التصريحات بأن معايير اختيار أصحاب دواوين الترجمة لموظفيهم تختلف في الأسباب وتكاد تتفق في الأهداف، إذ أنه مقارنة بالتصريح الأول، تمنح عديلة بن عودة الأولوية لحملة شهادة في الترجمة نظرا لسرعة تأقلمهم مع الشغل وكذا الاقتصاد في الوقت والجهد الذي تكسبه في عملية تكوينهم ولكن الهدف واحد وهو براغماتي، بمعنى أن رقم الأعمال في النهاية هو الذي يملئ عليها اختياراتها.

أما توفيق بلعالية دومة فلقد صرح لنا بما يلي:

" إن دواويننا يحكمها مبدأ العرض والطلب وهو مبدأ السوق الذي لا يمنحك الوقت الكافي لتكوين مستخدمين تنافسيين بالكيفية التي تسمح لهم بالتعامل مع احتياجات الزبون من حيث الترجمة، وهو ما أملى علي ضرورة توظيف مستخدمين جاهزين مسبقا للترجمة ومتدربين على تقنياتها وميكانيزماتها وأقصد هنا حملة شهادة في الترجمة، لكن النقائص التي لاحظناها على هؤلاء هي نقائص مرتبطة بالمحصلة المعرفية والمصطلحية وبالأخص في مجال الترجمة القانونية والقضائية وهو ما يدل على عدم تعاملهم مع تلك النصوص خلال تكوينهم الجامعي وهي النقائص التي تشكل أهم عقبة في تكوينهم. " (الملحق رقم 5)

معاينة قام بها هذا المترجم المعتمد أدت به إلى نفس المخاوف والتحفظات ونفس الأسباب والأهداف، ألا وهي افتقار المترشحين للتوظيف في مجال الترجمة المعتمدة

لمحصلة معرفية في بعض مجالات النشاط وبالأخص في مجال الترجمة القانونية والقضائية، ولكن ذلك لم يشكل أبدا عائقا في توظيفهم نظرا للتكوين الذي استفاد منه هؤلاء المترشحون (حملة شهادة في الترجمة) الذي أكسبهم سرعة في التأقلم مع واقع سوق العمل في مجال الترجمة وهو ما يعود بالنفع على الشريك الاقتصادي الممثل في هذه الحالة في دواوين الترجمة المعتمدة.

في نفس الصدد، صرحت لي شهرزاد حمدي باشا بما يلي:

" شخصيا أفضل توظيف مستخدمين من حملة شهادة في الترجمة بالدرجة الأولى، ثم شهادات في اللغات بالدرجة الثانية.

.... اختصارا للوقت الذي يكرس لتكوينهم واقتصادا للجهد، لأننا ملزمون بتحقيق رقم أعمال وليس لدي الوقت الكافي لتكوينهم وأريد لهم أن يكونوا جاهزين للتعامل مع متطلبات السوق في أسرع وقت ممكن، ولكنني لم أتمكن من الحصول على ترشحات من حملة شهادة في الترجمة وكانت المترشحة الوحيدة الجدية تحمل شهادة في اللغات ولكنها لم تمكث في ديواني إلا سنة واحدة، غادرت بعد ذلك لتعمل في قطاع التربية الوطنية على حد تصريحاتها. كما يعتقد هؤلاء المترجمون أن ما يمنحهم ديوان الترجمة المعتمدة كراتب لا يناسبهم اعتقادا منهم بأنه بوسعهم الحصول على راتب أكبر عندما يمارسون الترجمة ممارسة حرة ولكنهم لا يقدرّون أحسن تقدير الكسب الأهم وهو التجربة والخبرة اللتين يكتسبونهما عندما يشتغلون في دواوين الترجمة المعتمدة واللتين تمكناهم من مجابهة سوق العمل بكل أريحية.

" (الملحق رقم 13)

يتبين من خلال هذا التصريح بأنه لا يختلف عن سابقه ولكنه يعطينا معلومة إضافية هي أن أغلب من يقصدون دواوين الترجمة من حملة شهادات في الترجمة يكون هدفهم الوحيد هو اكتساب شيء من الخبرة وليس كل الخبرة التي تمكنهم من الاستقلال بأنفسهم بغية الحصول على كسب أفضل وأوفر، ولا يحاولون اكتساب تلك الخبرة التي تمكنهم من مجابهة كافة التحديات التي تطرحها الترجمة على اختلاف مجالات النشاط التي تتطرق إليها.

كما استنتجت من هذا التصريح بأن معظم المترجمين لا يقصدون دواوين الترجمة المعتمدة وهو ما خلق عجزا في العرض وقاد أصحاب دواوين الترجمة إلى توظيف مترشحين من حملة شهادات أخرى غير شهادة الترجمة.

من جهته، صرح لنا **فاروق تازروتي** ما يلي:

" أميل شخصيا إلى توظيف مستخدمين من حملة شهادة في الترجمة ولكنني لا أمانع توظيف حملة شهادات جامعية أخرى وبالأخص في اللغات.

إن المتكون في الترجمة يعتبر ضمانا للعمل المتقن والمنتظم عكس حملة شهادات جامعية أخرى، ذلك أنه قد سبق له وأن تحصل على مجموعة من المعلومات والبيانات والتقنيات والطرائق والمنهجيات التي تمكنه من التعامل بسهولة مع مختلف النصوص التي نعالجها نحن (المترجمون المعتمدون) وهو ما يسمح لنا بكسب الوقت والجهد.

شخصيا لا أظن بأن الأجوبة التي ستحصلون عليها في هذا الصدد ستكون مختلفة كثيرا عن جوابي، لأننا أي جمهور المترجمين المعتمدين ملزمون بتحقيق الكسب وفي أسرع وقت ممكن وليتسنى لنا ذلك، فإن العامل الفارق في كل هذا هو المورد البشري أولا ثم الوسائل المادية والعلمية التي تسمح لنا بالاقتماد في الوقت والجهد.

كثيرون هم الأشخاص الذين أرادوا العمل في ديواني ولكن اختياري وقع على المستخدمتين اللتين تشتغلان حاليا عندي نظرا لسرعة تكيفهما مع متطلبات سوق العمل في مجال الترجمة وكذا الذكاء الذي تتحليان به في عملهما اليومي، سواء أكان العمل الإداري أم الترجمة". (الملحق رقم 12)

يظهر من استغلال المعلومات التي استقيتها من هذا التصريح بأنه وفي غياب العرض من حيث اليد العاملة المؤهلة في مجال الترجمة بسبب عزوفها عن العمل في الترجمة، كان لزاما على صاحبه اللجوء إلى اليد العاملة الحاملة لشهادات في اختصاصات أخرى لسد العجز ولكنه كان يفضل أن يوظف حملة شهادات في الترجمة لما تتوفر عليه تلك الفئة من مؤهلات وكفاءات وسرعة في التأقلم مع مقتضيات سوق العمل في مجال الترجمة.

لم يختلف تصريح زهور خليف عن سابقه إذ ردت علينا بما يلي:

" لو كان لدي الاختيار لفضلت توظيف مستخدمين من خريجي معاهد الترجمة ولكنني أوظف حاملة شهادة ليسانس في اللغة الفرنسية منذ ستة (06) أشهر بسبب غياب

طالبي العمل من خريجي معهد الترجمة. أتساءل عن سبب عدم توفر اليد العاملة المؤهلة في الترجمة وكأنها تفضل العمل في مجالات أخرى غير الترجمة وهو موضوع يحتاج للدراسة." (الملحق رقم 14)

العنصر المشترك بين التصريحين الحالي والتصريح الذي سبق هو شبه إجماع على عزوف خريجي معهد الترجمة عن العمل في مجال الترجمة المتعمدة وتفضيلهم العمل في مجال الترجمة كأحرار " Freelance " أو في مجال التربية الوطنية كمعلمين أو غيرها من مجالات النشاط الاقتصادي الأخرى.

يقول أحد أقدم المترجمين المعتمدين وهو محمد بن العربي الكبيش، مترجم قضائي مخضرم عايش فترة الاستعمار الفرنسي، واشتغل سنة 1961 كترجمان قضائي لدى المحكمة الابتدائية الكبرى لتيارت ولدى محاكم الصلح لكل من تيارت وغيليزان ووهران، وهو في الوقت الحالي مترجم معتمد لدى محكمة تيارت:

" كنت أفضل أن أوظف مستخدمين من حملة شهادة في الترجمة وذلك حبا مني للمهنة ولكنني أوظف حاليا في ديواني ثلاثة مستخدمين من غير حملة شهادة في الترجمة، إذ يحمل أحدهم شهادة التعليم المتوسط وكان يشتغل كاتب ضبط بمحكمة الصلح بتيارت، وآخر يحمل شهادة التعليم المتوسط وهو يشتغل عندي كمراجع ومدقق للأعمال المترجمة وآخر يتقن الأعمال الإدارية ومستواه الدراسي السنة الثالثة ثانوي، كلفته بالتسيير الإداري لديواني." (الملحق رقم 3)

لاحظت بأن هذا المترجم المعتمد لا يلجأ إلى توظيف مترجمين من حاملي شهادات جامعية ويكتفي بتوظيف كل من يتقن اللغة الفرنسية أو العربية ويستخدمهم في التدقيق في اللغة والكشف عن الأخطاء وإعادة القراءة.

كما صرحت لنا **فتيحة معتوق** بما يلي:

"إنني أشتغل في مجال الترجمة منذ سنة 1995 ولاحظت بأن خريجي معهد الترجمة يكادون يعزفون عن الاحتراف في مجال الترجمة وأعتقد أن السبب في ذلك يكمن في أن الترجمة هي ذلك الاختصاص المتفتح على العديد من الاختصاصات، بمعنى أنه بوسع خريجي معهد الترجمة العمل في عدة مجالات نظرا لكون الترجمة الوعاء الذي يحوي مجمل التخصصات الأخرى من اقتصاد واجتماع وعلوم وطب وغيرها من الاختصاصات الأخرى، وأستدل هنا بتجربتي الشخصية إذ أنني قبل أن أشتغل كمترجمة معتمدة، كنت قد اشتغلت في مجال الإدارة على مستوى وزارة العدل ومنها تحولت إلى الترجمة. "

وأضافت:

"أنفهم جيدا هذا العزوف الذي أبرره بعدم استقرار السوق في مجال الترجمة واعتماده على العرض والطلب، ولكنني أكاد لا أفهم عدم استفادة طلبة اليوم من خبرة وتجربة دواوين الترجمة المعتمدة، إنني أوظف في ديوان الترجمة الذي أديره مستخدمتين إحدهما حاملة شهادة ليسانس في اللغة الفرنسية والأخرى تحمل شهادة ليسانس في التسيير والاقتصاد، وكنت أفضل توظيف حملة شهادة في الترجمة، لكنني لم أتمكن من ذلك لعدم اهتمام طلبة

الترجمة بالترجمة المعتمدة، وبعد مضي سنتين، تمكنت من تكوين مستخدمتي هاتين وأصبحتا اليوم تتعاملان بسهولة أكبر مع مختلف الوثائق عدا الوثائق القضائية التي لا تزالان تجدان صعوبة في ترجمتها. " (الملحق رقم 28)

نفهم من كلام هذه المترجمة المعتمدة بأن المعاينة هي نفسها في كل مكان ألا وهي نقص فادح في اليد العاملة المؤهلة في الترجمة وعزوف كبير لخريجي معاهد الترجمة عن ممارسة الترجمة في تلك الدواوين، مع العلم بأنها، أي تلك الدواوين مكان مناسب لتقديم تكوين تكميلي للتكوين الجامعي لخريجي مختلف معاهد الترجمة عبر التراب الوطني.

إن تلك الشهادات كلها تعطينا مؤشرات ولو بسيطة ولكنها موحية عن سوق العمل في مجال الترجمة المعتمدة القضائية والقانونية في الجزائر على الأقل.

#### \* أهم النتائج المستخلصة من مختلف التصريحات:

أستخلص من التصريحات السابقة هي عينة من إجمالي التصريحات التي استقيتها خلال حواراتي مع هذه العينة، النتائج الرئيسية التالية:

\* ميل البعض (حسب التصريحات التي أدلو بها وعددهم أربعة عشر (14) من أصل ثلاثين (30) ديوانا للترجمة المعتمدة قمت بمحاورة أصحابها، وهو ما يمثل نسبة 46,37 %) إلى توظيف حملة شهادات في اللغات نظرا لعدم استقرار خريجي معاهد الترجمة في مناصبهم ولجؤهم إلى تلك الدواوين من أجل اكتساب شيء من الخبرة وشيء من المال وخشية أصحاب تلك الدواوين من مغادرة مستخدميهم من حملة شهادات في

الترجمة فيصبحون بالتالي منافسين لهم؛

\* ميل البعض الآخر (حسب التصريحات التي أدلوا بها وعددهم ستة عشر (16) من أصل ثلاثين (30) ديوانا للترجمة المعتمدة قمت بمحاورة أصحابها، وهو ما يمثل نسبة 53,63 %) إلى توظيف حملة شهادات في الترجمة نظرا لتكوينهم القاعدي الذي يسمح لتلك الدواوين، من الاقتصاد في الوقت والجهد في التكوين؛

\* عزوف خريجي معاهد الترجمة عن العمل في دواوين الترجمة المعتمدة بسبب سعيهم وراء مناصب شغل مستقرة ودائمة يوفرها التوظيف العمومي وبالأخص ميدان التربية الوطنية، بدلا من العمل في قطاع تحكمه قاعدة العرض والطلب؛

\* تفضيل توظيف حملة شهادات في اللغات بدلا من خريجي معاهد الترجمة نظرا لوجود عادات مسبقة لدى هؤلاء اكتسبوها من تكوينهم الجامعي ويصعب بالتالي تصحيحها في ظل متطلبات سوق العمل التي تحكم عمل دواوين الترجمة تلك.

### 2.2.3 الحجم الساعي اللازم لتكوين المترجم في دواوين الترجمة المعتمدة:

أكد لنا غالبية من قمنا بمحاورتهم بأن معظم من قاموا بتوظيفهم أو بتأطيرهم في إطار تربص تطبيقي يعانون من عدة نقائص تجلت أهمها في اللغة أولا، ثم في ضعف في محصلتهم المعرفية المتخصصة ولاسيما في مجال الترجمة القانونية التي يكادون يعتبرونها غريبة عنهم نظرا لعدم تعودهم على مصطلحاتها وشكلها الخاص ونصوصها التي تتسم بالتعقيد والغرابة في بعض الأحيان كما سبق وأن بينت ذلك، وأن تكوينهم في مجال الترجمة

القانونية والقضائية يستغرق بعض الوقت.

ولكن هؤلاء أجمعوا على أن تعلم الترجمة عامة والترجمة القانونية خاصة يأتي بالممارسة، وأكد لنا غالبيتهم بأن الحجم الساعي اللازم لتكوين مستخدميهم في الترجمة يختلف من شخص لآخر، وأن عوامل عدة تحكم سرعة تكوين أي مستخدم، تتمثل أهمها في عامل اللغة ومدى إتقان المتعلم للغات التي هي وسيلة عمله، وهو عامل يساعد المترجم كثيرا في اختصار الوقت في التكوين وبالتالي يكفي صاحب العمل بتقديم تكوين ميداني في الترجمة، وهو ما لا يستغرق وقتا كبيرا بالنظر لإتقان الممتحن لأبجديات لغة العمل، إذ قدر معظم من قمنا بمحاورتهم في هذا المجال، بأن الوقت اللازم أو بمعنى آخر الحجم الساعي الضروري لتكوين هذا النوع من المستخدمين، يتراوح ما بين 400 و1200 ساعة، أي من سنة واحدة إلى سنتين فأكثر من العمل المستمر.

وعندما حاولت التدقيق في ذلك الحجم الساعي، وجدت وعلى حد ما صرح به هؤلاء المترجمون المعتمدون، أن الحجم الساعي الأسبوعي القانوني المنصوص عليه في قانون العمل (القانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أبريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل وقراراته التطبيقية) هو 40 ساعة من العمل الفعلي، أي بمعدل 8 ساعات في اليوم، وهو القانون الذي تكون بالتالي دواوين الترجمة المعتمدة تلك ملزمة باحترامه. إذ أكد لنا هؤلاء بأن عدد أيام العمل القانونية في دواوينهم هو خمسة (05) أيام في الأسبوع الواحد، وأن أوقات العمل فيها هي ثمان (08) ساعات، وأن حساب ساعات التكوين اللازمة للمترجم قد تم على

هذا الأساس، إذ يحتاج محترف الترجمة، على حسب اعتقادهم، إلى ساعات تكوين في الترجمة تتراوح ما بين 400 و1200 ساعة، مقسمة على سنة واحدة إلى سنتين، بمعدل 20 يوماً من العمل في الشهر إذا ما لم نحتسب عطل نهاية الأسبوع، وهو ما يعطينا، بعد القيام بعملية حسابية بسيطة، متوسط ما يقارب الساعتين من الترجمة في اليوم الواحد بالنسبة لمن يعتقد بأن محترف الترجمة تلزمه سنة واحدة من التكوين في الترجمة لا غير، أي وبلغة الأرقام ما يعادل حوالي 400 ساعة من العمل في الترجمة.

أما الصنف الثاني فيعتقد أن ممتهن الترجمة يلزمه ما يقارب 800 ساعة من التكوين في الترجمة، وهو ما يعادل سنتين اثنتين تقريبا، وإذا ما قمنا بعملية إسقاط ذلك الحجم الساعي على أحكام القانون، نجد بأن عدد أيام العمل في الأسبوع هي خمسة أيام وهو ما يمثل متوسط 34 ساعة في الشهر لا غير من العمل المتواصل في الترجمة، بمعدل ساعتين لا غير في اليوم الواحد، دون أن ننسى بأن مستخدمي دواوين الترجمة يقومون كذلك بأعمال إدارية إضافة إلى العمل في الترجمة.

وبعد القيام بالعملية الحسابية ذاتها، خلصت إلى نتيجة مفادها أن محترف الترجمة يلزمه قرابة الأربع (04) ساعات من العمل في الترجمة يوميا كي يصبح مترجما مؤهلا للقيام بمختلف الترجمات التي يعالجها ديوان الترجمة. يتمثل الهدف من وراء معرفة الحجم الساعي المخصص من طرف محترفي الترجمة في إجراء مقارنة بين ما هو معمول به فيها وما هو معتمد في معهد الترجمة لجامعة الجزائر 2، مقارنة من شأنها أن تفيدنا في معرفة

ما هو المعيار الزمني الأنسب لتكوين طلبة الترجمة تكويننا يبسر لهم ولوج سوق العمل ويجعلهم بالتالي أكثر تنافسية فيه وفي وقت قصير، هذا من جهة. من جهة أخرى وفيما يتعلق بالحجم الساعي المخصص للتكوين في مجال الترجمة على مستوى تلك الدواوين، فسألخصه في جدول إحصائي يبين الحجم الساعي المخصص لكل فئة من فئات المستخدمين الذين يتم توظيفهم على مستوى دواوين الترجمة المعتمدة (حاملو شهادات في الترجمة وحاملو شهادات في تخصصات أخرى):

الجدول رقم (4.3): جدول مقارنة للحجم الساعي اللازم لتكوين المستخدمين في دواوين الترجمة

#### لحاملي وغير حاملي شهادة في الترجمة

الرقم	لقب واسم المترجم المعتمد	عدد الساعات اللازمة لتكوين حملة شهادة في الترجمة	عدد الساعات اللازمة لتكوين حملة شهادات أخرى
01	أعراب يوسف	400	800
02	أكليل نوال	800	1200
03	الكبيش محمد بن العربي	600	1200
04	براهيمي سعاد	600	1200
05	بلعالية دومة توفيق	/	700
06	بن سليم أمينة	500	1000
07	بن عودة عديلة	300	600
08	بن واري بايو قاقو	600	1200
09	بوخالفة محمد رضا	/	800
10	بنية حسان	400	/
11	بوسالم محمد لزهرة	600	1200
12	تازروتي فاروق	600	1200

عدد الساعات اللازمة لتكوين حملة شهادات أخرى	عدد الساعات اللازمة لتكوين حملة شهادة في الترجمة	لقب واسم المترجم المعتمد	الرقم
400	/	حمدي باشا شهرزاد	13
900	400	خليف زهور	14
/	1200	دباش نورة	15
1200	800	دحمان تقي الدين	16
1200	600	سي البشير زينة	17
800	400	شيشون حمودي	18
800	400	صاحبى كريمة	19
1200	600	علوان نعيمة	20
1200	900	علوي خميسة	21
1200	800	عليي عبد الحميد	22
900	700	قاسي عزيز	23
800	600	قبعي لوناس	24
1200	900	كاملي ميسوم	25
/	700	كربية عكاشة	26
1200	600	مالك منى	27
1200	800	معتوق فتيحة	28
1200	800	نعاس بشرى	29
600	300	نعاس عربات علي	30

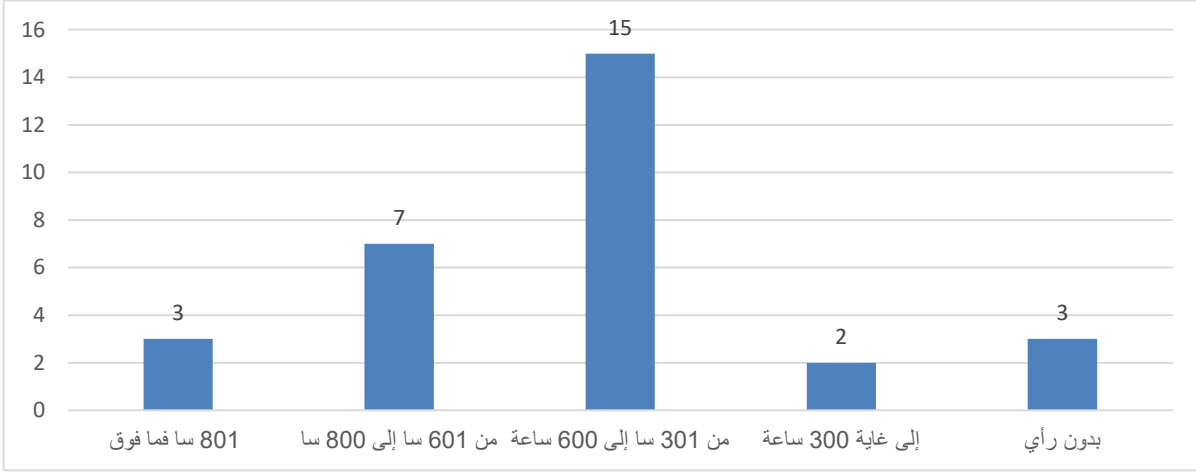
الشكل البياني التالي يوضح بالأرقام الحجم الساعي الضروري لتكوين المترجمين

على مستوى دواوين الترجمة المعتمدة من حاملي شهادة في الترجمة وهي المعطيات المستقاة

من الجدول 4.3:

الشكل رقم(6.3): الحجم الساعي اللازم لتكوين المترجمين الحاملين شهادة في الترجمة على

#### مستوى دواوين الترجمة المعتمدة

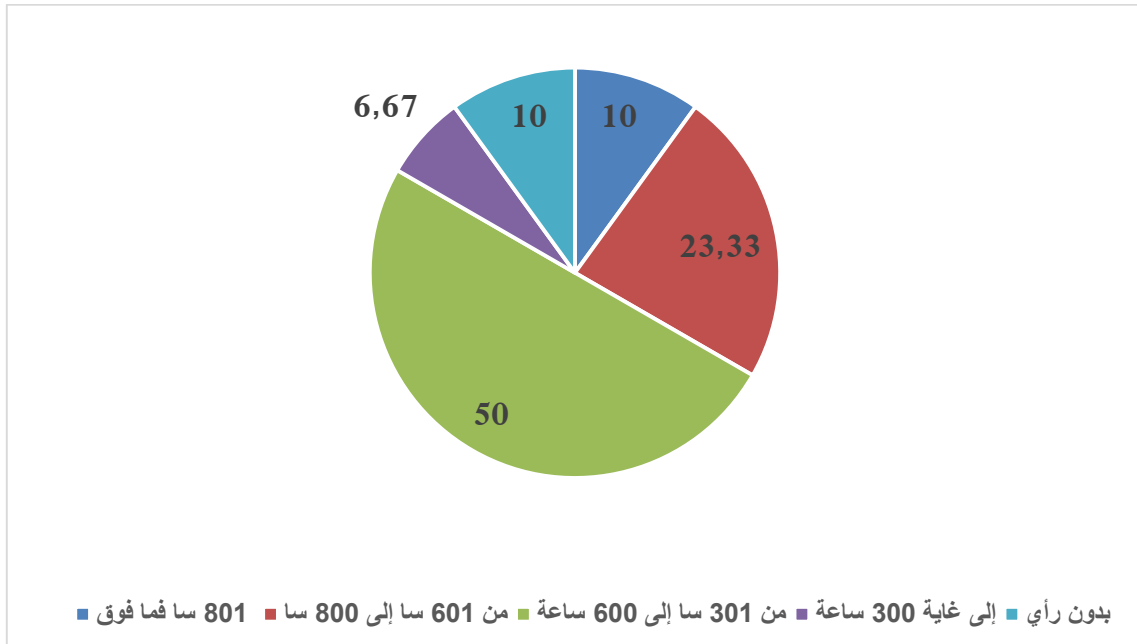


وندرج فيما يلي مخططاً بيانياً للحجم الساعي الضروري لتكوين المترجمين الحاملين

لشهادة في الترجمة على مستوى دواوين الترجمة المعتمدة بالنسب المئوية:

الشكل رقم(7.3): الحجم الساعي اللازم لتكوين المترجمين الحاملين شهادة في الترجمة على

#### مستوى دواوين الترجمة المعتمدة بالنسب المئوية



يتبين من خلال استقراء هذا المخطط البياني بأن غالبية الآراء وعددها خمسة عشر

(15) وهو ما يمثل نسبة 50,00 % من مجموع ثلاثين (30) مترجماً معتمداً تم استجوابهم، تميل إلى تكريس حجم ساعي يتراوح ما بين 301 و600 ساعة أي ما يقارب السنة والنصف من العمل الفعلي في الترجمة بالنسبة لفئة المستخدمين في دواوين الترجمة المعتمدة من حاملي شهادة في الترجمة، وسبعة (07) منهم وهو ما يمثل نسبة 23,33 % تعتقد بأنه يلزم حجماً ساعياً يفوق 800 ساعة أي ما يقارب السنتين فأكثر لتكوين المترجمين العاملين بدواوينهم تكويناً فعالاً، في حين يرى ثلاثة (03) منهم يمثلون 10,00 % من مجموع المستجوبين بأنه يلزم تكريس حجم ساعي يتراوح ما بين 601 و800 ساعة لتكوين المترجمين تكويناً كافياً للتعامل مع مختلف النصوص التي يعالجها الديوان الذي يشتغلون فيه، ويرى اثنان (02) منهم وهو ما يمثل نسبة 6,67 % بأن مدة التكوين اللازمة لهذه الفئة من المستخدمين تقل عن 300 ساعة، وفي الأخير لم يعرب لي ثلاثة (03) منهم يمثلون 10,00 % من مجموع المستجوبين عن رأيهم نظراً لأنه لم يسبق لهم وأن وظفوا هذا الصنف من المستخدمين في دواوينهم، وبهذا نصل إلى نسبة 100 %.

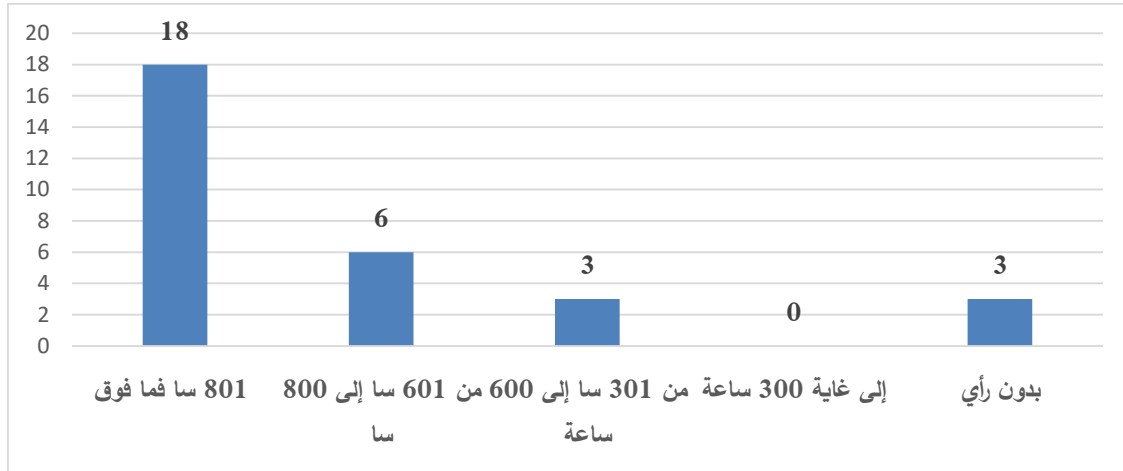
### 3.2.3 نسبة توظيف المستخدمين من حاملي شهادة جامعية في تخصصات أخرى

#### غير الترجمة في دواوين الترجمة المعتمدة:

فيما يلي مخطط بياني للحجم الساعي الضروري لتكوين المترجمين لحاملي شهادة جامعية في تخصصات أخرى غير الترجمة على مستوى دواوين الترجمة المعتمدة وهي أرقام تمت على أساس عملية حسابية شرحتها في الملاحق:

الشكل رقم (8.3): الحجم الساعي الضروري لتكوين المترجمين لحاملي شهادة في تخصصات أخرى

غير الترجمة على مستوى دواوين الترجمة المعتمدة



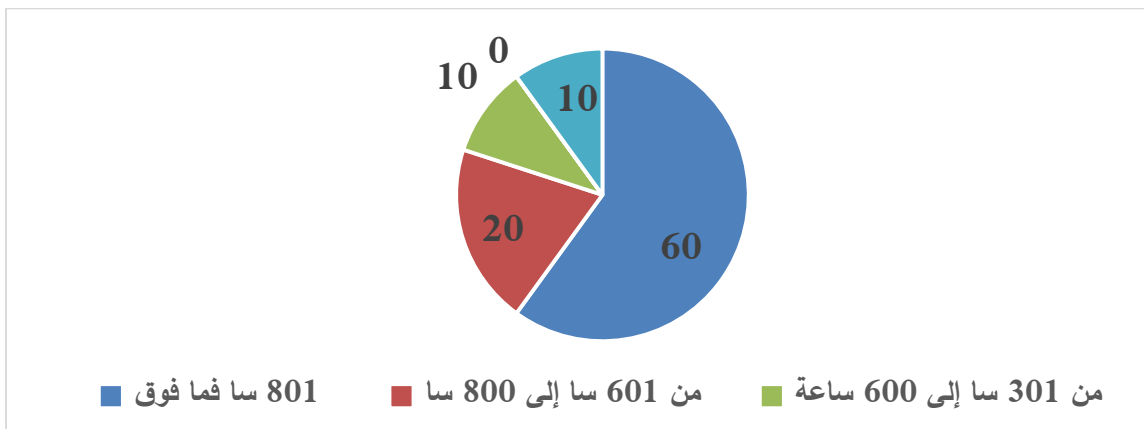
فيما يلي مخطط بياني للحجم الساعي الضروري لتكوين المترجمين على مستوى

دواوين الترجمة المعتمدة لحاملي شهادة جامعية في تخصصات أخرى غير الترجمة بالنسب

المئوية:

الشكل رقم (9.3): الحجم الساعي الضروري لتكوين المترجمين على مستوى دواوين الترجمة

المعتمدة لحاملي شهادة في تخصصات أخرى غير الترجمة بالنسب المئوية



يتبين من خلال استقراء هذا المخطط البياني بأن غالبية الآراء وعددها ثمانية عشر

(18) وهو ما يمثل نسبة 60,00 % من مجموع ثلاثين (30) مترجماً معتمداً تم استجوابهم، تميل إلى تكريس حجم ساعي يتراوح ما بين 801 سا فما فوق، أي ما يقارب السنتين اثنتين فأكثر من العمل الفعلي في الترجمة بالنسبة لفئة المستخدمين في دواوين الترجمة المعتمدة من حاملي شهادات جامعية في تخصصات أخرى غير الترجمة، وستة (06) منهم وهو ما يمثل نسبة 20,00 % تعتقد بأنه يلزم حجماً ساعياً يتراوح ما بين 601 سا و800 سا أي ما يقارب السنتين لتكوين المترجمين العاملين بدواوينهم تكويناً فعالاً، كما يرى ثلاثة (03) منهم وهو ما يمثل نسبة 10,00 % بأنه يلزم حجم ساعي يتراوح ما بين 301 سا و600 سا أي ما يقارب السنة واحدة والنصف لتكوين مترجمين قادرين على معالجة كافة أنواع الوثائق التي تعالجها دواوينهم، ولم يعرب لي ثلاثة (03) منهم يمثلون 10,00 % من مجموع المستجوبين عن رأيهم نظراً لأنه لم يسبق لهم وأن وظفوا هذا الصنف من المستخدمين في دواوينهم وبهذا نصل إلى نسبة 100 %.

### 4.2.3 أهم النتائج المتحصل عليها من الدراسة:

تتمثل أهم النتائج التي خلصت إليها من هذه الدراسة فيما يلي:

#### 1.4.2.3 حول الحجم الساعي للتكوين:

تتمثل أهم نتيجة خلصت إليها من خلال مختلف التصريحات التي قمت بتحليلها أعلاه فيما يخص هذه العينة في أن الحجم الساعي اللازم لتكوين المترجمين تكويناً ميدانياً على مستوى دواوين الترجمة المعتمدة مرهون بمقومات وقدرات المستخدم الفكرية والمعرفية،

إذ أنه لاحظنا بأن الحجم الساعي الضروري لتكوين حملة شهادة في الترجمة على مستوى دواوين الترجمة أقل من الحجم الساعي اللازم لتكوين نظرائهم من حملة شهادات جامعية في باقي التخصصات الأخرى ولاسيما منها الشهادات في اللغات، خصوصا عندما يستقر حملة شهادات في الترجمة في مناصبهم.

### 2.4.2.3 حول صيغة التعاون بين المترجمين المعتمدين وبين الجامعة:

استقيت من خلال الحوارات التي أجريتها مع عينة الدراسة هذه وجود تصورين اثنين لصيغة التعاون التي يمكنها أن تكون بين المترجم المحترف ممثلا في المترجم المعتمد وبين الجامعة في إطار عملية تكوينية تكاملية ذات بعدين أكاديمي وميداني مهني.

يقول محمد رضا بوخالفة وردا منه على سؤال بخصوص كيفية التنسيق بين الجامعة

وبين هيئة المترجمين المعتمدين في مجال التكوين:

" أرى بأن التواصل المستمر بين الجامعة وبين ممتهني الترجمة ولا أخص بالذكر دواوين الترجمة المعتمدة لوحدها بل كافة المؤسسات التي توظف المترجمين ولكنني أشدد على دواوين الترجمة كونها من أكثر المؤسسات توظيفا لحاملي شهادات الترجمة، هو أمر ضروري وواجب وذلك من أجل تبادل المعلومات والخبرات بخصوص مرافقة الطلبة في تكوينهم الجامعي والمهني ولاسيما في مجال الترجمة القانونية.

كما أنه بوسع دواويننا أن توافي الجامعة بفكرة ولو صغيرة عن متطلبات سوق العمل

في مجال الترجمة وبالتالي تمكينها من إعادة توجيه التكوين في الترجمة بما يضمن للطلاب

ولوح هذا السوق بأريحية أكبر.

كما أود أن أعرب عن معارضتي لفكرة التربص التطبيقي نظرا لعدم وجود الوقت الكافي لتأطيره من طرف أصحاب دواوين الترجمة ولأن ديوان الترجمة ليس بوسعه تأطير مثل تلك التربصات لأنه أمام إلزامية تحقيق المداخل ولا يستفيد أبدا من مثل تلك التربصات، ولكنني أفضل فكرة تبادل الخبرات بين الجامعة وبيننا وهو التبادل الذي يتمثل في محاضرات يمكننا أن نلقيها من أجل توسيع الدائرة المعرفية للطلبة في هذا المجال.

وفي الأخير، اسمحوا لي بأن أضيف بأن الفرق الذي يجعل ممتهن الترجمة يتكون بشكل أفضل وأسرع في ديوان الترجمة هو عامل الأجال والمقابل المالي وكذا المسؤوليات المدنية والجنائية التي قد يتعرض لها في حال ارتكابه للأخطاء وكذا سمعة صاحب الديوان الذي يعمل فيه وهو ما يجعله أمام حتمية النجاح والتكوين الجيد...." (الملحق رقم 9)

أستشف من هذا التصريح بأن عملية التواصل المستمر بين الجامعة وبين محترفي الترجمة أمر ضروري ولازم نظرا للإسهام الكبير الذي يمكن لمحترفي الترجمة أن يجلبوه للطلاب في تكوينه والبعد الميداني الذي يضيفونه عليه والذي يتجسد من خلال التجربة والخبرة الميدانية التي يتمتع بها هؤلاء المحترفين في مجال الترجمة عامة والترجمة القانونية خاصة، ليس هذا فحسب بل تحدث كذلك عن تبادل الخبرات والمعلومات بين الجامعة وبين تلك الدواوين في إطار منظم وممنهج وبالتالي نقل تلك الخبرات إلى طلبة الترجمة وهو ما من شأنه أن يجلب القيمة المضافة لتكوينهم ويسمح بتحضيرهم الجيد لسوق العمل، إلا أنه

عارض فكرة التربص التطبيقي التي وعلى حد تعبيره، لا تجلب أية قيمة مضافة لدواوين الترجمة المعتمدة نظرا لعدة عوامل أغلبيتها مادية.

من جهتها، صرحت **عديلة بن عودة**:

" أنصح بإجراء تربصات تطبيقية ودورات تكوينية في الميدان أو حث المحترفين في مجال الترجمة على تنشيط محاضرات أو دورات تكوينية على مستوى الجامعة لإفادة الطلبة بخبراتهم. كما أرى بأن التواصل بين الجامعة وبين ممتهني الترجمة هو أمر ضروري وذلك من أجل تبادل المعلومات والخبرات بخصوص مرافقة الطلبة في تكوينهم الجامعي والمهني ولاسيما في مجال الترجمة القانونية. " (الملحق رقم 7)

الأمر مغاير في هذا التصريح، إذ استنتجت منه بأن التعاون بين الجامعة وبين المحترفين لا يتأتى إلا من خلال التربصات التطبيقية والدورات التكوينية التي ينشطها أصحاب دواوين الترجمة وهي التربصات والدورات التي يجب أن تتم على مستوى الجامعة، ولكنها لم تختلف مع من سبقها فيما يتعلق بالتواصل المستمر الذي يجب أن يكون بين الجامعة وبين محترفي الترجمة في شكل تبادل للمعلومات والخبرات وتبقى الوسيلة التي يتم بها تقنين تلك العلاقة موضوعا للبحث.

في حين، صرح لي غالبية من قمت باستجوابهم بأن عملية التواصل بين الهيئتين أي الجامعة وهيئة المترجمين المعتمدين أمر ضروري ولازم نظرا للقيمة المضافة التي يمكن لتلك المنظومة أن تجلبها لتكوين الطالب في الترجمة، إلا أنه تعذر عليهم إعطاء صيغة

محددة وواضحة لذلك التواصل، إذ راح بعضهم إلى اقتراح تربصات تطبيقية على مستوى الدواوين، تقوم خلاله الجامعة بإرسال طلبة إلى تلك الدواوين من أجل إجراء فترة تربص تطبيقي يتوج بإعداد محضر تقويمي له يرسل إلى الجامعة، وهو التقويم الذي يتم أخذه بعين الاعتبار في تقييم الطالب، في حين ارتأى البعض الآخر بأن شكل ذلك التعاون يجب أن يكون في شكل تدخلات أنية تتمثل في إلقاء محاضرات على مستوى الجامعة يتم خلالها تبادل الآراء والخبرات بين المترجم المعتمد وبين المكون بالجامعة وهو ما من شأنه أن يضمن تكويننا كاملا مكتملا ببعديه الأكاديمي والمهني.

ولكنني استنتجت من كل تلك الآراء والتصريحات بأن الكل أجمع على ضرورة إرساء قواعد تعاون بين محترفي الترجمة وبين الجامعة وهو التعاون الذي لن يتأتى إرساء صيغته وشكله وقواعده إلا من خلال الجلوس إلى طاولة التشاور البناء واستعراض الآراء والخلوص إلى نتيجة تحظى بموافقة الكل، تخدم التكوين الأكاديمي للطالب بما يضمن له تأقلمًا سريعًا مع سوق العمل وبالتالي تحضيره بشكل يمكنه من ولوجه في أحسن الظروف الممكنة.

## الخلاصة:

لقد حال غياب دراسات السوق وأرقام ومعطيات دقيقة ومحيّنة عن سوق العمل في الترجمة القانونية بمعهد الترجمة إلى اعتماد تكوين عام وشامل في الترجمة نظرا لعدم إلمامه بمؤشرات سوق الترجمة في الجزائر عامة والترجمة القانونية والقضائية خاصة.

جاءت هذه الدراسة من أجل رفع شيء من الغموض حول سوق الترجمة القضائية

والقانونية في الجزائر، عبر بوابة دواوين الترجمة المعتمدة أو ما يسمى " دواوين الترجمة الرسمية "، وهي الأرقام التي خالفت كل التوقعات والأحكام المسبقة التي كانت كلها تشير إلى أنها من بين المؤسسات الأكثر استهلاكا للترجمة القضائية والقانونية، وأنها من بين المؤسسات الأكثر توظيفا للمترجمين المتخرجين من معهد الترجمة لجامعة الجزائر 2، إلا أن الحقيقة كانت مغايرة لذلك ولحد بعيد، إذ أنه تبين بأن تلك الدواوين لا يقتصر عملها على الترجمة القضائية والقانونية فقط، وإنما يتعداهما ليشمل باقي مجالات النشاط الأخرى من مالية ومحاسبة وإدارة وطب وغيرها من القطاعات الأخرى، وهي مؤشرات تم الحصول عليها من خلال مختلف المعطيات المستقاة من الحوارات التي أجريت مع عينة الدراسة.

أضف إلى ذلك أن تلك الدواوين ليست من بين المؤسسات الأكثر توظيفا لخريجي معاهد الترجمة الجزائرية وإنما توظف كذلك خريجي مختلف المعاهد والجامعات الجزائرية في التخصصات الأخرى ولاسيما منها اللغات، وأن هؤلاء هم الأكثر استقرارا في تلك الدواوين، ذلك أن خريج معهد الترجمة غالبا ما يريد الاستقلال بنفسه والعمل لحسابه والاكتفاء بالحصول على شيء من الخبرة من تلك الدواوين ثم مغادرتها للعمل في الترجمة لحسابه أو لتغيير مجال النشاط تماما.

تلك كلها مؤشرات تعطي فكرة يمكنها أن تعكس واقع سوق الترجمة القانونية في الجزائر وأن تستعمل في تحديد معالم ذلك السوق لاستعمالها في دراسات أخرى أعمق تسمح ببناء أي استراتيجية تكوينية مستقبلية.

## الفصل الرابع: مؤشرات واستنتاجات الدراسة

## توطئة:

بعد تحليل النتائج التي توصلت إليها من خلال الدراسة الميدانية التي قمت بها والتي عرضتها في الفصول السابقة، حاولت في هذا الفصل الخروج باستنتاجات أهداف من خلالها الإجابة على تساؤلات دراستي من جهة، ومن جهة أخرى، محاولة إثارة فضول باحثين آخرين من أجل التطرق بالبحث والدراسة، وذلك من خلال استعراض بعض الاستنتاجات التي تعذر علي التعمق فيها لأنها لا تدخل في إطار تساؤلاتي الرئيسية، ولكنها فرضت نفسها تلقائياً ولم أرد المرور عليها دون الإشارة إليها.

اخترت مجتمع العينة على أساس العوامل التي تميزها، واستعملت في ذلك طريقة الحوار المباشر التي ارتأيتها الطريقة المثلى التي تسمح لهم بالتعبير عن آرائهم بكل حرية وأريحية ودون ضغوطات، مطبقاً في ذلك مبدأ مؤشر الظروف البيئية المثلى <sup>64</sup> «Indice de Validité Ecologique» سعياً مني لوضع جمهور العينة في ظروف بيئية ومحيطية مثلى، تُمكنهم من التعبير عن أنفسهم وآرائهم دون ضغوطات، من أجل الحصول على نتائج موحية ويمكن تعميمها، وهي العينة التي راعيت فيها الخصائص التالية:

---

<sup>64</sup> Indice de Validité écologique : Notion relativement récente et parfois quelque peu ambiguë, la validité qu'on qualifie d'écologique (ou de contextuelle) préconise que l'évaluation évite autant que possible de placer l'individu dans des conditions plus ou moins "artificielles", éloignées du contexte dans lequel les connaissances et compétences évaluées s'exercent et/ou acquièrent leur sens véritable.

Dans le même ordre d'idées, on considère parfois que l'évaluation doit mettre en évidence l'aptitude à exploiter les connaissances et compétences acquises pour faire face à des situations "authentiques" et "significatives", qui présentent un degré de complexité généralement élevé (capacité de généralisation ou de transfert).

تم الاطلاع على المصدر بتاريخ 03 سبتمبر 2021 على الساعة 09 سا 05 د على الرابط:  
<https://www.irdp.ch/institut/validite-ecologique-2182.html>

\* **عامل السن:** صحيح أن عامل السن لا يدل حتما على سنوات الخبرة، إذ أنه بوسع أي شخص تتوفر فيه شروط الالتحاق بمهنة التدريس أن يحصل على منصب عمل في التدريس بالجامعة حتى وإن كان متقدما في السن، وراعت في ذلك السياق الجزائري الذي لا يعترف بمبدأ التصديق على المكتسبات أو الخبرة المكتسبة، مثلما هو معمول به في العديد من الدول الأوروبية مثل فرنسا، ويقصد بالتصديق على المكتسبات أو الخبرة المكتسبة « **Validation des Acquis de l'Expérience VAE** » وهي الطريقة التي كان من المفروض أن تسمح لي بالتوجه مباشرة إلى من يتوفرون على شهادة ذلك التصديق، إلا أنه وفي غياب ذلك، قصدت الأساتذة الذين تأكدت من أنهم من ذوي الأقدمية في مهنة التدريس من أجل الاستلham من تجربتهم والتطرق بالتالي إلى مختلف مراحل التكوين بمعنى آخر مدى التحكم هؤلاء الأساتذة في التكنولوجيات الحديثة التي أصبحت في عصرنا هذا عنصرا فاعلا في التكوين بصفة عامة، هذا بالنسبة لعينة أساتذة معهد الترجمة، والمراحل التي مرت بها الترجمة المعتمدة بالنسبة للمترجمين المعتمدين؛

\* **عامل الأقدمية في المهنة:** وهو العامل الذي يسمح لي بالحصول على شهادات نابعة من خبرة أصحابها ومن مدة تمرسهم ما يزيد من القيمة المضافة للمعطيات التي استقيتها؛

\* **عامل الموقع الجغرافي:** وهو عامل يخص المترجمين المعتمدين، هدفت من وراءه تكوين فكرة ذات بعد وطني عن ممارسة الترجمة المعتمدة في الجزائر.

## 1.4 الاستنتاجات:

سمحت لي دراستي الميدانية التي أجريتها على عينة مكونة من ثلاثين (30) ديوانا للترجمة المعتمدة (الرسمية) ومن المؤشرات التي تمكنت من الوصول عليها بعد استقرار مختلف الأرقام والاحصائيات التي حصلت عليها من أصحاب تلك الدواوين بأن سوق الترجمة القانونية الذي تطرقت إليه من بوابة دواوين الترجمة المعتمدة، التي تبقى مؤشرا نسبيا لتوجهات السوق، ولكنه مؤشر لا يمثل سوق الترجمة القانونية في الجزائر، بتقسيم استنتاجاتي إلى قسمين:

\* استنتاجات رئيسية؛

\* استنتاجات جانبية.

### 1.1.4 الاستنتاجات الرئيسية:

قسمت الاستنتاجات الرئيسية إلى بعدين اثنين وهما:

\* البعد التكويني؛

\* البعد المهني؛

**البعد التكويني:** توصلت فيه إلى عدة استنتاجات مزجت فيها بين تقييم أساتذة معهد

الترجمة لواقع التكوين الحالي من جهة، وبين تقييم ميداني لأصحاب دواوين الترجمة

المعتمدة لظروف تأقلم طلبة الترجمة مع النسق الذي يسير عليه العمل في تلك الدواوين.

**البعد المهني:** توصلت فيه إلى عدة استنتاجات سمحت لي بالاطلاع على مخرجات

التكوين الجامعي في مجال الترجمة عامة والترجمة القانونية خاصة، وكيف يمكننا أن نستفيد من التجربة الميدانية للمتربين المعتمدين ولاسيما في مجال الترجمة القانونية والقضائية، وأن نحاول قدر الإمكان إسقاط مؤشراتنا على التكوين الجامعي بما يقوم توجهاته.

#### 1.1.1.4 البعد التكويني:

تتمثل أهم النقاط التي استخلصتها من البعد التكويني فيما يلي:

أ- سرعة تأقلم طلبة معهد الترجمة لجامعة الجزائر 2 مع نسق العمل الذي يسير عليه العمل في دواوين الترجمة المعتمدة:

استنتجت من المعطيات المتضمنة في الشكل البياني رقم 7.3 بأن خريج معهد الترجمة الذي يتم توظيفه في دواوين الترجمة المعتمدة يتأقلم بشكل جيد وسريع مع النسق والظروف الذي يسير عليهما عمل دواوين الترجمة المعتمدة، عندما يستقر في منصبه، مقارنة بنظرائه من حملة شهادة جامعية في باقي التخصصات الأخرى ولاسيما منها اللغات، وأن السبب في ذلك راجع بشكل كبير إلى تكوينه الجامعي الذي يزوده بالمؤهلات النظرية والتطبيقية التي تمكنه من ذلك، ما يبرهن على أن التكوين الجامعي، بتصميمه الحالي، يستجيب لمتطلبات سوق العمل في مجال الترجمة القضائية عامة والترجمة القانونية خاصة، وأقصد هنا في دواوين الترجمة المعتمدة ليس إلا، كونها عينة دراستي الوحيدة.

يتبين من خلال استقراء هذا الشكل البياني رقم 7.3 بأن غالبية الآراء وعددها خمسة عشر (15) أي ما يمثل نسبة 50,00 % من مجموع ثلاثين (30) مترجم معتمد تم

استجوابه، تميل إلى تكريس حجم ساعي يتراوح ما بين 301 سا و600 ساعة أي ما يقارب السنة والنصف من العمل الفعلي في الترجمة بالنسبة لفئة المستخدمين في دواوين الترجمة المعتمدة من حاملي شهادة في الترجمة، وسبعة (07) منهم وهو ما يمثل نسبة 23,33 % تعتقد بأنه يلزم حجما ساعيا يفوق 800 سا أي ما يقارب السنتين اثنتين فأكثر لتكوين المترجمين العاملين بدواوينهم تكوينا فعالا، في حين يرى ثلاثة (03) منهم يمثلون 10,00 % من مجموع المستجوبين بأنه يلزم تكريس حجما ساعيا يتراوح ما بين 601 سا و800 سا لتكوين المترجمين تكوينا كافيا للتعامل مع مختلف النصوص التي يعالجها الديوان الذي يشتغلون فيه، ويرى اثنان (02) منهم وهو ما يمثل نسبة 6,67 % بأن مدة التكوين اللازمة لهذه الفئة من المستخدمين تقل عن 300 ساعة، وفي الأخير لم يعرب لي ثلاثة (03) منهم يمثلون 10,00 % من مجموع المستجوبين عن رأيهم نظرا لكونهم لم يسبق لهم وأن وظائف هذا الصنف من المستخدمين في دواوينهم، لنصل إلى نسبة 100 %.

إن مختلف النتائج التي توصلت إليها في دراستي يمكنها أن تُضم إلى باقي المعايير الأخرى التي تستعمل في تقييم مخرجات التكوين الجامعي، خاصة وأنها معيار ذو بعد ميداني ملموس.

#### **ب- عمل دواوين الترجمة لا يقتصر على الترجمة القانونية لوحدها:**

تبين لي من خلال مختلف المؤشرات التي خلصت إليها نتائج الدراسة الميدانية بأن عمل دواوين الترجمة المعتمدة لا يقتصر، كما يعتقد الكثيرون، على الترجمة القانونية، أو

لنقل بدرجة كبيرة على الترجمة القانونية والقضائية، بل يتعداها ليشمل ميادين نشاط أخرى، مثل المالية والمحاسبة والإدارة وغيرها من المجالات الأخرى.

يقول **جان روني لادميرال** Jean René LADMIRAL :

« En somme, du côté des formateurs sérieux et professionnels, la question de l'objectif de la formation apparaît simple : il s'agit de former les meilleurs traducteurs possibles, c'est-à-dire non seulement excellents dans leurs langues de travail, mais aussi formés dans un ensemble de compétences dont une traduction digne de ce nom exige la mise en œuvre. Il y faut bien sûr une formation à la terminologie, mais il ne suffit pas de savoir se servir des termes : encore faut-il ne pas tout ignorer du domaine auquel ils réfèrent (*subject matter*), ce qui implique à terme une véritable spécialisation « technique ». »<sup>65</sup>

فهل التخصص هو الحل؟

بالرجوع إلى مختلف المعطيات التي خرجت بها الدراسة، تبين بأن التخصص وحده ليس بذلك الحل المعجزة، إذ أنه، وعكس حقيقة السوق في البلدان الأوروبية وغيرها من البلدان الغربية التي تتسم بكثرة وانتظام دراسات السوق وتوفر أرقام وإحصائيات موثوقة ومضبوطة ومحينة، ووجود بنك معلومات وقاعدة معطيات دقيقة ومؤشرات يمكنها أن ترسم استراتيجية استشرافية في كافة الميادين والقطاعات، فإن الواقع الجزائري مغاير لذلك، إذ لا يمكن للجامعة أن تبني استراتيجية تكوينية وأن تتخذ قرارات مصيرية مثل التكوين المتخصص، في الوقت الذي يصعب فيه على الحصول على أرقام في هذا المجال، التي ترشدها إلى المحاور التي يجب أن تركز عليها استراتيجيتها، فكيف للتكوين أن يصبح متخصصا وتصعب علينا معرفة أهم مؤشرات سوق الترجمة في الجزائر.

---

<sup>65</sup> Ladmiral, J.-R. & Mériaud, M. (2005). Former des traducteurs : pour qui ? pour quoi ? Meta, 50(1), p.29. <https://doi.org/10.7202/010654ar>.

إن النتائج التي خلصت إليها الدراسة الميدانية، بينت بأنه عكس ما كان الكثيرون يعتقد، فإن الميادين التي تتطرق إليها دواوين الترجمة مهمة شكلا ومضمونا، وأن التخصص يحد من المحصلة المعرفية للطالب، ويجعله ملما بميدان دون الآخر، وأعطتنا مؤشرات تبين فسيفساء ذلك التنوع والتعدد، وهو ما يقودنا إلى التفكير في كيفية تجسيد ذلك التنوع واستغلال تلك المؤشرات في إعادة تقويم التركيبة التعليمية من خلال تشخيص نقاط الضعف، مستلهمين في ذلك إلى منهجي التكوين القائم على الأهداف والتكوين القائم على المهارات أي على التوالي « APO » و « APC »، الذي سبق وأن استعرضناه في الفصل الثاني من دراستي، ما يعطينا مؤشرا عن إمكانية التفكير في تكوين متخصص في الترجمة القانونية الذي، وإذا ما رجعنا إلى الأرقام المحصل عليها والمؤشرات، لتزويد طالب الترجمة بمهارات في مختلف مجالات النشاط والميادين « Saupoudrage pluridisciplinaire » في السداسيات الأولى من التدريس أي في مرحلة الجذع المشترك، وتحضيره نظريا وتطبيقيا لمجابهة تحديات سوق العمل.

فالحل إذن يمكنه أن يأتي من القيام بدراسة ميدانية أوسع، تشمل كافة القطاعات التي تستعمل فيها الترجمة في الجزائر، والخروج بمؤشرات تسمح ببناء استراتيجية تكوينية، مؤشرات يمكنها أن تستعمل في تقييم التوجهات القائمة للتكوين في مجال الترجمة، ومعرفة فيما إذا كانت فيها نقاط ضعف أو نقائص، من أجل تقويمها وتصحيح مسارها بشكل يجعلها تستجيب لواقع وفسيفساء سوق الترجمة في الجزائر.

ت- ماستر " هجين " في غياب أرقام دقيقة ودراسات سوق موثوقة:

أقصد بالماستر " الهجين " الماستر ذي البُعد المزدوج، بُعد بحثي بمعنى أنه يحضر في الوقت ذاته الطالب لمواصلة الدراسة في طور الدكتوراه بعد اجتيازه المسابقة وبالتالي المواصلة في البحث العلمي وبعد مهني، بمعنى أنه يحضر الطالب نظريا وتطبيقيا لسوق الترجمة القانونية وغيرها من الترجمات الأخرى.

لقد سمحت لي الدراسة الميدانية التي أجريتها لدى مختلف الهيئات المشرفة على الاحصائيات والدراسات الاقتصادية ودراسة السوق، بإدراك غياب إحصائيات وأرقام دقيقة ومضبوطة ومحينة عن مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، بمعنى أن الجزائر تفتقر إلى دراسات سوق وبنك معلومات مرقمة يمكنها أن تكون الأساس الذي تبنى عليه الاستراتيجيات، بما يضمن نظرة واستراتيجية استشرافيتين في كافة القطاعات.

قد تكون الجامعة قامت بنفس المعايير، أي صعوبة الحصول على أرقام دقيقة ومضبوطة عن النشاط الاقتصادي ومؤشراته، قد زادها تفاقم انتشار وتفشي ظاهرة الأسواق الموازية الخارجة عن دائرة الاقتصاد الشرعي التي تسببت في إخلال التوازن في كافة القطاعات والمجالات، على شاكلة ما عاينته في سوق الترجمة المعتمدة، الذي أحصيت فيه عددا كبيرا من المكاتب التي تمارس نشاط الترجمة تحت تسمية " مكاتب السكرتاريا ومعالجة النصوص والأعمال الترجمة، " وأخرى تحت تسمية " ملفات التأشيرة والترجمة " وغيرها من المكاتب الأخرى، بل وحتى وكالات سياحية ومحلات خدمات الإعلام الآلي

وغيرها من المحلات الأخرى التي تمتهن الترجمة بغير وجه حق، مستغلة في ذلك ثغرة في النشاطات المقننة لدى المركز الوطني للسجل التجاري، وهي نشاط " مكتب خدمات وسركتاريا وأعمال ترجمية "، ما مكن تلك المكاتب والمحلات من اصدار وثائق مترجمة ترجمة " رسمية "، حتى وإن كان القانون يمنع ويعاقب على ذلك، إذ ينص على أنه يمنع منعاً باتاً صدور ترجمات رسمية من مكاتب غير رسمية وهذه كلها معطيات حالت دون تقنين وضبط سوق الترجمة في الجزائر، معاينة يمكن تعميم هذه المعاينة على العديد من القطاعات الاقتصادية، ما يحول دون إمكانية إعداد دراسة ميدانية لسوق الترجمة تقضي إلى أرقام صحيحة وموثوقة ودقيقة ومضبوطة ومحينة وتسمح ببناء استراتيجية تكوينية على أسس سليمة وصحيحة، وليست الجامعة الجزائرية بمنأى عن ذلك، إذ أن اعتماد الوزارة الوصية لماستر شامل و " هجين " قرار أعتقد بأنه ذكي، ذلك أنه يتيح الفرصة لكل طالب جامعي إختيار التوجه الذي يريده لتكوينه ومساره الجامعي، وتبقى مؤهلاته وقدراته وعمله وجهده هي الفيصل في ذلك، والعنصر الفارق الذي يضبط مستقبله في الترجمة.

#### **2.1.1.4 البعد المهني:**

تتمثل أهم النقاط التي استخلصتها من البعد المهني فيما يلي:

أ- دواوين الترجمة ليست بذلك المعيار الذي يمكن أن تعتمد عليه الجامعة في الإلمام بمؤشرات التوظيف في سوق الترجمة:

لا يمكن اعتبار دواوين الترجمة المعتمدة مرجعا للتوظيف في الجزائر وذلك نظرا

لنسبة امتصاصها لليد العاملة المؤهلة في الترجمة الممثلة في الطلبة المتخرجين من معاهد وأقسام الترجمة. على سبيل المثال وإذا ما افترضنا بأنه ومنذ سنة 1995 وهي السنة التي تم فيها إحداث سلك المترجمين الترجمة الرسميين (ذكر النص القانوني في التهميش) وحسب النتائج التي توصلت إليها في دراستي، يمثل معدل المناصب التي توفرها تلك الدواوين 3،7 منصب عمل مباشر وحسب إحصائيات الغرفة الوطنية للمترجمين الترجمة الرسميين (أنظر الملحق الذي يتضمن تقرير الغرفة الوطنية للمترجمين الترجمة الرسميين)، فإنه تم إحصاء 563 ديوان ترجمة يشتغل عبر كامل التراب الوطني وأن كل ديوان من تلك الدواوين يوفر قرابة 3،7 مناصب عمل مباشر (أقصد بمناصب العمل المباشرة المناصب التي يكون فيها المستخدمون يعملون مباشرة في تلك الدواوين وليس بالمناولة مصرح بهم لدى مختلف الهيئات من ضمان اجتماعي ومفتشية العمل) أي أن الرقم الإجمالي لمناصب الشغل التي توفرها تلك الدواوين هو 2083 منصب شغل مباشر، في حين أنه ومنذ سنة 1995، تتخرج في كل سنة دفعات من المترجمين بمعدل 400 طالب سنويا، هذا بالنسبة لمعهد الترجمة لجامعة الجزائر 2 فقط، وهو ما يمثل حوالي 10.400 طالب مترجم، فإن نسبة توفير دواوين الترجمة تلك لمناصب الشغل لا تتعدى 20,02 %، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالكَم المعْتبر من الطلبة المتخرجين من معهد الترجمة لجامعة الجزائر 2 فقط، إذا ما اعتمدنا على دواوين الترجمة لوحدها في دراستنا الميدانية، وتتراجع تلك النسبة أكثر إذا ما قسناها بعدد الطلبة المتخرجين من مختلف معاهد وأقسام الترجمة المنتشرة عبر التراب

الوطني ويمكن أن تتراجع تلك النسبة إلى ما يقل عن 6 %.

فيما يلي جدول يبين نسبة توظيف دواوين الترجمة للمتخرجين من خريجي معاهد الترجمة مقارنة بعدد الطلبة المتخرجين من الجامعة الجزائرية في اختصاص الترجمة منذ سنة 1995 وهي سنة إنشاء سلك المترجمين الترجمة الرسميين بالأرقام:

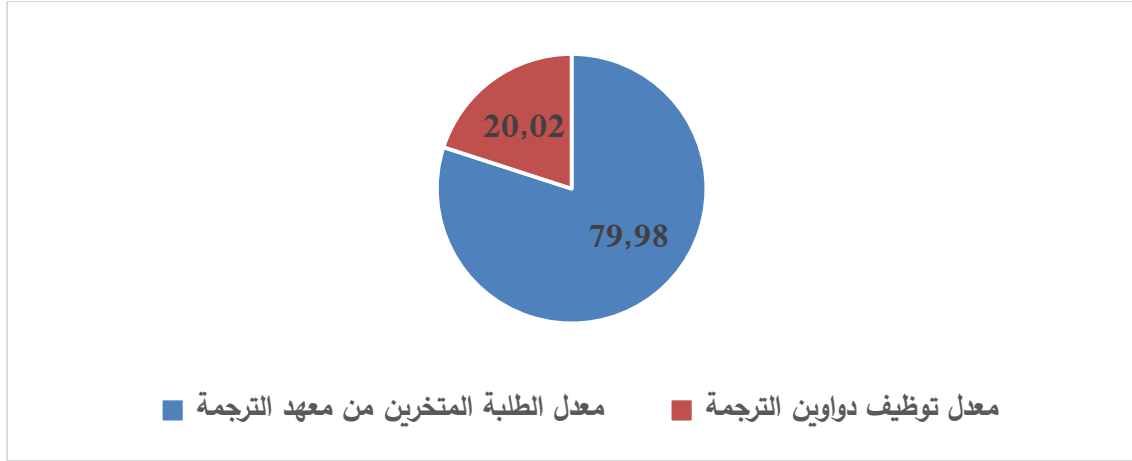
الجدول (1.4): نسبة توظيف دواوين الترجمة لحملة شهادة في الترجمة مقارنة بعدد الطلبة المتخرجين من معهد الترجمة (يتعلق الأمر بمعدلات وليس بأرقام دقيقة).

الفارق	معدل الطلبة المتخرجين من معهد الترجمة	معدل توظيف دواوين الترجمة	عدد دواوين الترجمة عبر التراب الوطني
8.317	10.400	2083	563
% 79,98	% 20,02		النسب المئوية

يتبين من الجدول 1.4 نسبة توظيف الطلبة المتخرجين من معهد الترجمة على مستوى دواوين الترجمة المعتمدة وهي نسبة متواضعة إذا ما قارناها بالعدد الإجمالي للطلبة المتخرجين من هذا المعهد منذ سنة 1995 التي تمثل السنة التي تخرجت فيها أول دفعة من المترجمين المعتمدين.

فيما يلي شكل بياني يبين نسبة توظيف دواوين الترجمة لحملة شهادة في الترجمة مقارنة بعدد الطلبة المتخرجين من الجامعة الجزائرية في اختصاص الترجمة منذ سنة 1995 سنة نشأة سلك المترجمين الترجمة الرسميين بالنسب المئوية:

الشكل (1.4): نسبة توظيف دواوين الترجمة لحملة شهادة في الترجمة مقارنة بعدد الطلبة المتخرجين من معهد الترجمة بالنسب المئوية (يتعلق الأمر بمعدلات وليس بأرقام دقيقة).



أما العدد المتبقي من الطلبة والذي يمثل قرابة 8.317 طالبًا مترجمًا، والذي يمثل في الشكل البياني نسبة 79,98 % من عدد الطلبة المتخرجين في اختصاص الترجمة، فالبعض منهم يتجه إلى ممارسة نشاطات أخرى في الإدارة والسياحة والفن والتدريس وغيرها من النشاطات الاقتصادية الأخرى، في حين يفتح تعلم اللغات والترجمة آفاقا للبعض منهم في الخارج، ولكنني لا أتوفر على إحصائيات دقيقة بهذا الشأن.

إن الاستنتاج الذي يمكن أن أخرج به من هذه الدراسة، ونحن نلاحظ تزايد مستمر في عدد الطلبة المتخرجين من مختلف المؤسسات الجامعية، أنه أصبح من الضروري اليوم التفكير في القيام بدراسات دقيقة عن سوق الشغل في الجزائر وأن نخرج بمؤشرات تمكننا من نرسم استراتيجية تكوينية مبنية على احتياجات اقتصادية ملموسة وبالتالي التخفيف من شبح البطالة الذي يهدد مصير الشباب في الجزائر ولاسيما في مجال الترجمة.

## ب- دواوين الترجمة توفر مناصب عمل غير دائمة:

إذا ما استندت إلى مختلف المعطيات المستقاة من مختلف الحوارات التي أجريتها مع أصحاب دواوين الترجمة، فإنه يمكنني أن أخلص إلى نتيجة أن المناصب التي توفرها دواوين الترجمة المعتمدة هي مناصب انتقالية بالنسبة لطلبة الترجمة، بمعنى أنه نادرا ما يستقر فيها المترجم المستخدم الذي يقصدها من أجل الخبرة في ميدان الترجمة وسريعا ما يغادرها ليستقر في منصب عمل يوفر له الدوام فيه ويوفر له رابتبًا مستقرًا، ذلك أن مناصب العمل التي توفرها دواوين الترجمة هي مناصب يحكمها قانون العرض والطلب.

تشير أرقام الجدول (3.3) وكذا مختلف المعطيات التي خلصت إليها من تصريحات أصحابها، إلى أن دواوين الترجمة المعتمدة تميل أكثر إلى توظيف حملة شهادات جامعية في تخصصات أخرى، ولو أنهم يفضلون توظيف حملة شهادات في الترجمة نظرا للمؤهلات الطبيعية في الترجمة التي يتوفرون عليها، والسبب في ذلك عدم استقرار هؤلاء في مناصبهم واكتفائهم بالاستفادة من شيء من الخبرة وتفضيلهم العمل لحسابهم في الترجمة أو في أي منصب شغل آخر يضمن لهم راتبا وامتيازات اجتماعية مستقرين.

## 2.4 الاستنتاجات الجانبية:

تتمثل الاستنتاجات الجانبية لدراستي فيما يلي:

أ- سياسة التعريب الشامل المنتهجة بعد الاستقلال وتأثيرها على مستوى الترجمة القانونية:

لقد سبق لي أن تطرقت في الفصل الأول إلى سياسة التعريب الشامل التي اعتمدها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة، وكيف أن المستعمر الفرنسي أخذ الوقت الكافي لفرض اللغة الفرنسية على الأهالي الجزائريين، وسطر لذلك استراتيجية بعيدة المدى وسخر لها إدارته ووسائله المادية والبشرية، من مدارس وإدارات مدنية وقضائية، سعيًا منه لإجبار الأهالي على تبني اللغة الفرنسية، وقمت بمقارنة مع سياسة التعريب المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية، وهي السياسة التي تميزت بطابعها الإيديولوجي المتمثل في استرجاع إحدى مقومات الشخصية الجزائرية وهي اللغة العربية، والمتسرع إذا ما أشرت إلى الوتيرة "المتسعة" التي تميز بها التعريب الشامل لكافة الوثائق والمستندات والقوانين الموروثة عن المستعمر الفرنسي، والموارد البشرية التي سخرت لتلك العملية والتي أقل ما يقال عنها أنها لم تكن كلها من خريجي مدارس ومعاهد الترجمة، بل كانت في مجملها من العارفين باللغة آنذاك، وأنا وعند الرجوع إلى قول **جان روني لادميرال** Jean-René LADMIRAL و**ماري ميريو** Marie MÉRIAUD الآتي:

« Inutile d'insister sur la bonne conscience des unilingues qui, ignorant ce qui est en jeu, considèrent que l'équivalence abstraite entre deux termes de langues différente suffit à faire une traduction... »<sup>66</sup>

يتبين أن العملية الترجمة لا تقتصر على مجرد معرفة اللغة وإنما هي عملية أعقد من ذلك، تستجيب لأساليب واستراتيجيات مستمدة من تجارب الأسلاف والنظريات التي

---

<sup>66</sup> LADMIRAL, J.-R. & MERIAUD, M. (2005), « Former des traducteurs : pour qui ? pour quoi ? », in *Meta*, 29(1), p.29. <https://doi.org/10.7202/010654ar>.

قاموا بوضعها، هي عملية تقنية بامتياز لا مجال فيها للتلقائية في اختيار المكافئات والمرادفات.

فإذا ما أردنا أن نصف عملية التعريب الشامل الذي شهدتها الجزائر بعد الاستقلال، فلقد كانت سياسية مبنية استراتيجيتها على المدى المتوسط ولم تكن استشرافية ومثالية، ذلك أنه كان لزاما على مختلف المؤسسات الاستجابة للأهداف المسطرة لتلك السياسة والتي كانت في معظمها أهدافا إيديولوجية، ولا أقصد بأن عملية التعريب في مجملها هي عملية خاطئة أو فاشلة، وإنما الطريقة المنتهجة في تطبيقها والوسائل المسخرة لذلك، وأقصد بذلك الموارد البشرية المؤهلة في الترجمة أو الخبراء في مجال الترجمة ولاسيما القانونية، لم تكن بالقدر الذي يسمح بإنجاحها على أكمل وجه، بل تم فيها مراعاة الكم وإغفال الجودة والنوعية ولاسيما في مجال الترجمة القانونية، إذ كان على الجزائر المستقلة ترجمة ترسانة من النصوص القانونية والعقود التوثيقية والمستندات القانونية والإدارية وغيرها من المستندات القانونية في فترة جد قصيرة، وهو ما خلق طلبا كبيرا على الترجمة.

إلا أنه وفي غياب المختصين في ذلك الميدان والعجز الكبير من حيث المترجمين، تم الاستناد بكل شخص يتقن اللغتين العربية والفرنسية أو يتقن اللغة الفرنسية أو العربية قراءة وكتابة، وهو ما ترتب عنه ترجمات حرفية تقريبية لا تعكس حتما النص الأصلي الفرنسي، معتمدين في ذلك على ترجمة حرفية « Literal Translation » لعب فيها أسلوب النسخ « Modelling/Calque » سعيا منهم إلى مطابقة النصوص العربية لمقابلاتها في

اللغة الفرنسية، وهو ما أفضى إلى ترجمات ليست بتلك الدقة والتقنية اللازمتين، بل مجرد نقل نصوص القوانين وغيرها من النصوص الأخرى من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية دون مراعاة أبعديات الترجمة، وهو ما ترتب عنه انعكاسات لا تزال آثارها موجودة إلى يومنا هذا خصوصا وأن النصوص القانونية تلك لا تزال معظمها قائمة إلى يومنا هذا، ولم يطرأ عليها أي تغيير. يقول جان روني لادميرال وماري ميريو:

« ... après le bilingue expérimenté « sur le tas », vient le recrutement systématique du native speaker ; et à terme, la formation de tout le personnel, l'appel aux traducteurs « pas cher », l'utilisation de logiciels, etc. »<sup>67</sup>

وأضافا ما يلي:

« On pourrait donc conclure qu'en toute bonne conscience, la montée en puissance des besoins de traduction s'est accompagnée d'une diminution de la visibilité de l'expertise que met en œuvre l'acte même de traduire. »<sup>68</sup>

بمعنى أنه وبتزايد الحاجة إلى الترجمة، يتسع حقل ممارستها ولا يراعى في ذلك بالضرورة عامل الخبرة والتمرن، وهو ما قد يترتب عنه تراجع في مستوى الأداء ومعه نسبة مطابقة الترجمة للأصل في المعنى.

وهو ما نلاحظه خاصة في بعض القوانين مثل: قانون العقوبات، وقانون الإجراءات الجزائية والقانون التجاري والقانون المدني وغيرها من القوانين المستمدة في غالبية مضامينها وتركيباتها من القوانين الفرنسية، ففي الوقت الذي تطورت فيه مصطلحات وتركيبات اللغة

---

<sup>67</sup> LADMIRAL, J.-R. & MERIAUD, M. op.cit, p.29.

<sup>68</sup> Ibid.

القانونية في فرنسا، بقيت مصطلحات وتركيبات اللغة القانونية الجزائرية حبيسة عدد من النصوص التي ورثناها عن فترة التعريب الشامل تلك، جامدة تفتقد للتحيين، وهي الوضعية التي كان من الممكن أن نتفادها إذا ما اعتمدنا استراتيجية متأنية، ذات أهداف بعيدة المدى وبخطى بطيئة ولكن ثابتة في سياسة التعريب الشامل، وأن يكلف أهل الاختصاص من مترجمين ولسانيين واصطلاحيين بهذا العمل الأساسي في حياة المجتمع.

**ب- إمكانية استعمال أعمال المترجمين المعتمدين كدعامة بيداغوجية لفائدة الطلبة المترجمين في مرحلة التكوين الجامعي:**

يترتب عن عمل دواوين الترجمة المعتمدة إنتاجا ترجميا وافرا، هو في تراكم مستمر منذ عشرات السنين، وهو الإنتاج الترجمي الذي يمكنه أن تستعمل كدعامة في إطار العملية التكوينية بقسميها:

\* **تحضير نظري:** يتم خلاله تحليل الاستراتيجية والأساليب المستعملة من طرف المترجم المعتمد في ترجماته وتنوعها، وكيفية تعامله مع مختلف الوضعيات التي تطرح أمامه في عمله، وحمل الطلبة على التفكير فيها والعمل على تحسينها إذا كانت تحتاج إلى ذلك، أو محاولة استلهاها إذا كانت ترجمة جيدة.

\* **تحضير تطبيقي:** تضع النصوص المترجمة من طرف المترجمين المعتمدين الطالب أمام وضعيات ترجمية واقعية، وصعوبات متنوعة ومتعددة، ولا يعني ذلك بأن النصوص التي تقدم للطلبة من طرف أساتذتهم هي نصوص غير واقعية أو غير جديرة

بالاهتمام، وإنما يتعلق الأمر عند معالجة النصوص التي تعالجها دواوين الترجمة المعتمدة بوضعيات واقعية وتقنية، مثل النصوص القانونية والقضائية والإدارية والطبية والعقارية وغيرها من مجالات الحياة الأخرى، وهو ما من شأنه أن يجلب الإضافة لتكوينهم ويضعهم بالتالي في وضعية تحاكي إلى حد بعيد واقع سوق الترجمة القانونية وغيرها من الترجمات الأخرى، ولكن أخص بالذكر الترجمة القضائية والقانونية والتوثيقية التي نادرا ما يعثر الأستاذ المكون على نصوص يمكنه أن يشتغل عليها في دروسه نظرا للإلزامية السر المهني، ولكنه بالإمكان التوصل إلى حل وسط يتم فيه إخفاء الأسماء وبعض الوقائع التي من شأنها أن تمكن من الوصول إلى معرفة أصحاب تلك الوثائق والمستندات دون المساس بالمعنى العام للنص أو الفقرة.

**ت- ترجمات دواوين الترجمة المعتمدة يمكنها أن تعتبر إنتاجا ترجميا في مجال الترجمة القانونية:**

لقد سبق أن تطرقت في الفصل الأول إلى الإنتاج الترجمي في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، وقدمت إحصائيات عنه (أنظر الشكلين البيانيين رقم 3.1 و 7.1) ولكنني استنتجت في الوقت ذاته أنه ومنذ سنة 1995 وهي السنة التي أنشئ فيها سلك المترجمين الرسميين لم يتوقف هؤلاء عن ترجمة العديد من الوثائق والمؤلفات والمستندات القانونية والقضائية وغير القانونية وغير القضائية، إلا أنه وللأسف لم يتم إقرار سياسة لحفظ كل ذلك الأرشيف وبقيت تلك الترجمات حبيسة حواسيبهم ولم يتم استغلالها في إعداد بنك

معلومات يتيح لكل باحث في هذا المجال الاستعانة به في دراساته وأبحاثه وهو الأمر الذي ينبغي تداركه.

ث- ظاهرة سوق الترجمة الموازية تؤثر سلبا على جودة الإنتاج الترجمي ولاسيما في مجال الترجمة القانونية:

لقد سبق أن تطرقت في النقطتين 3.1 و4.1 إلى ظاهرة السوق الموازية المتفشية في سوق الترجمة وما تسببت فيه من اختلالات في توازن هذا السوق، بما أنه لا يمكن إحصاؤها بالنظر إلى الظروف التي يستغل فيها أصحاب ذلك النوع من الترجمات، التي وفضلا عن استحالة إحصائها، تخرج عن دائرة الرقابة التقنية للأداء الترجمي، وغالبا ما تقدم إنتاجا ترجميا لا يعكس المستوى الحقيقي للترجمة الجزائرية، وهي الأعمال التي غالبا ما تصدر إلى الخارج في إطار ملفات التأشيرة، بل وتتعداها أحيانا لتشمل عقودا تجارية ومستندات قضائية تحمل أختاما لمترجمين معتمدين متواطئين مع ممارسي ذلك النوع من الترجمة، ترجمات تستعمل في غالبيتها كافة الوسائل المتاحة من برامج إعلام آلي وترجمات حرفية حيث لا يتعمق المترجم في إحياءات المفردات والتراكيب، أضف إلى ذلك أن ممتهني هذا النوع من الترجمة ليسوا دائما متكونين في الترجمة، ولا حتى في اللغات وإنما يمتهنون الترجمة كمصدر للرزق ولا يبالون بسمعة الترجمة الجزائرية في الخارج، إذ أن هنالك واقعة معروفة لدى جمهور المترجمين المعتمدين وقعت لمرجمة من المترجمات إذ ترجمت عبارة « Cour d'Alger » بـ " ساحة الجزائر " بدلا من " مجلس قضاء الجزائر " وأصبحت تلك

العبارة مرجعا للترجمة الرديئة.

## الخلاصة:

تتفرع الاستنتاجات التي توصلت إليها في هذا الفصل إلى نوعين: استنتاجات رئيسية

واستنتاجات جانبية:

الاستنتاجات الرئيسية: هي الاستنتاجات التي أجب بها عن التساؤلات الرئيسية التي

رسمت من خلالها معالم دراستي وهي الاستنتاجات التي أفضت إلى بعدين هما:

- بعد تكويني وبعد مهني:

البعد التكويني:

\* سرعة تأقلم طلبة معهد الترجمة لجامعة الجزائر 2 مع نسق العمل الذي يسير

عليه العمل في دواوين الترجمة المعتمدة:

\* عمل دواوين الترجمة لا يقتصر على الترجمة القانونية بل يتعداها ليشمل مجالات

أخرى لا تقل أهمية عن الترجمة القانونية والقضائية ولاسيما منها الاقتصاد والمال والإدارة

وغيرها؛

\* وجود ماستر " هجين " في غياب أرقام دقيقة ودراسات سوق موثوقة أمر محتوم؛

\* غياب الأرقام والإحصائيات التي تسمح ببناء استراتيجية استشرافية للتكوين

الجامعي لسوق الترجمة عامة والترجمة القانونية خاصة؛

البعد مهني:

\* دواوين الترجمة ليست معيارا يمكن للجامعة أن تعتمد عليه إذا ما أرادت الإلمام

بمؤشرات التوظيف في سوق الترجمة عامة والترجمة القانونية خاصة؛

\* دواوين الترجمة توفر مناصب عمل غير دائمة؛

الاستنتاجات الجانبية: هي استنتاجات لا تقل أهمية عن الرئيسية ولكنها لا تندرج في

إطار إشكاليتي وذكرها في هذا المقام هو مجرد لفت انتباه قصد إثارة فضول التعمق في

دراساتها لدى باحثين آخرين.

\* استعمال المستعمر الفرنسي لوسيلة فرنسة الإدارة والقضاء لإجبار الأهالي

الجزائريين على تعلم اللغة الفرنسية والتعامل بها واعتبارها بمثابة اللغة الرسمية للجزائر وهي

السياسة التي أدت فيها الترجمة دورا محوريا بدليل الجيش من المترجمين الذي تم تجنيده

لذلك ولاسيما ترجمة الوثائق الإدارية والقانونية والقضائية؛

\* سياسة التعريب الشامل المنتهجة بعد الاستقلال ترتبت عنها بعض الانعكاسات

السلبية على جودة الترجمة في الجزائر ولاسيما في مجال الترجمة القانونية؛

\* إمكانية استعمال ترجمات المترجمين المعتمدين كدعامة بيداغوجية لفائدة الطلبة

المترجمين في مرحلة التكوين الجامعي في إطار التحضيرين النظري والتطبيقي، أي أن

استعمال تلك الترجمات من شأنه أن يضع الطالب أمام حالات واقعية ملموسة يطلع فيها

على ترجمات تكون أحيانا جيدة فيتعلم منها وأحيانا أخرى رديئة فتمكنه من اجتناب الوقوع

في تلك الأخطاء؛

\* ترجمات دواوين الترجمة المعتمدة يمكنها أن تعتبر إنتاجا ترجميا في مجال الترجمة

القانونية وأن يتم الرجوع إليها في إطار الترجمات القانونية؛

\* ظاهرة سوق الترجمة الموازية تؤثر سلبا على جودة الإنتاج الترجمي في الجزائر

ولاسيما في مجال الترجمة القانونية لاسيما سمعة الترجمة الجزائرية في المحافل الدولية إذا

ما اعتبرنا أن العديد من الترجمات التي تقوم بها مكاتب الترجمة الموازية موجه للخارج.

الخاتمة

بعد قيامي بهذه الدراسة التي كنت أود من خلالها تسليط الضوء على مخرجات التكوين الجامعي في الترجمة بمعهد الترجمة لجامعة الجزائر 2، التي رسمت معالمها الدراسة التي قمت بها في مذكرتي لنيل درجة الماستر بعنوان " الترجمة القانونية في ظل التحكيم التجاري الدولي: دراسة استكشافية لترجمة قانون الأونسيترال النموذجي 2006 من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية " والذي سمح لي بأن أعين نفوذ المترجمين الترجمة الأجانب على سوق الترجمة القانونية على مستوى مختلف المنظمات الأممية ولاسيما الأفارقة منهم والمشاركة، ولأنني أمارس أيضا الترجمة المعتمدة (القضائية والقانونية) منذ سنة 2009 على مستوى ديواني للترجمة المعتمدة، وانطلاقا من فصولي الأربعة التي حاولت فيها الاجتهاد من أجل الإجابة عن اشكاليتي، فإنه يمكنني أن أستخلص ما يلي:

أملت ظاهرة العولمة على الجزائر إلزامية تكييف نمط تكوينها الجامعي مع ما هو معمول به في العديد من الدول الأخرى ولاسيما من خلال تبني نظام ل.م.د (الليسانس والماستر والدكتوراه)، وليست الترجمة بمنأى عن ذلك، إذ عكف معهد الترجمة على التفكير في الطريقة المثلى لتكوين آلاف الطلبة المتخرجين منه منذ تبني ذلك النظام، وتحضيرهم بالتالي تحضيراً نظرياً وتطبيقياً يسمح لهم بولوج سوق الترجمة بكل أريحية لا سيما سوق الترجمة القانونية التي تشغل حيزاً مهماً في حياة الفرد والمجتمع لما لها من تأثيرات وانعكاسات على العلاقات فيما بينهما.

كثيرون هم من كانوا يعتقدون بأن الترجمة القانونية تقتصر على مجرد إتقان اللغات

والمصطلحات لا غير، وأنه بوسع أي من مزدوجي اللغة الخوض في الترجمة القانونية بكل سهولة، وهو ما يعكس النظرة اللسانية للترجمة، ولعل أكبر دليل على ذلك الاستراتيجية المعتمدة في سياسة التعريب الشامل التي اعتمدت بعد الاستقلال مباشرة والتي تمثلت في توظيف مزدوجي اللغة في ترجمة الموروث الاستعماري من نصوص قانونية وقوانين وغيرها من الوثائق والمستندات الإدارية والتوثيقية التي تستعمل فيها لغة القانون، وقد تم اللجوء في تلك العملية إلى الترجمة الحرفية بكثرة نظرا لكون من أشرفوا على عملية الترجمة تلك ليسوا بأهل الاختصاص، ما أدى إلى ترجمات لا تزال انعكاساتها قائمة إلى يومنا هذا.

لقد كان الهدف من وراء تطرقي للمحطات التاريخية للترجمة في الجزائر في فصلي الأول هو إبراز الدور المحوري الذي تؤديه الترجمة في حياة الدول باعتبارها وسيلة استراتيجية يُلجأ إليها في كافة المجالات، بحيث أنها تيسر عملية التواصل، وتذلل العقبات، واستدللت على ذلك باستعمال المستعمر الفرنسي للمترجمين من أوروبيين وأهال لبسط نفوذه على كامل التراب الجزائري، وفرض سياسته الاستعمارية من خلال فرنسة المجتمع الجزائري عبر الإدارة والقضاء أولا، ومُجبرا بالتالي الأهالي الجزائريين على تعلم اللغة الفرنسية والتعامل معها على الرغم من ترددهم، وكيف أن أول ما فكرت فيه الدولة الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة، هو استرجاع مقومات الهوية الجزائرية وعلى رأسها اللغة العربية، من خلال تفعيل وسيلة الترجمة.

إلا أن سياسة التعريب الشامل تلك كانت تقدر النص القانوني المصدر ولم تراعى

في ذلك قارئه الذي هو المقصود بالفعل الترجمي ومخرجاته (النص المترجم)، فجاءت النظريات الوظيفية التي أعادت قارئ الترجمة إلى الواجهة وجعلت منه المعيار الأساسي الذي يبنى عليه الفعل الترجمي، بكل ما يتميز به من خصائص مستلهمة من ثقافته وتقاليدته. ذكرت في الفصل ذاته البعض من مميزات الترجمة القانونية وخصائصها وذلك تمهيدا لموضوع دراستي الأساسي الذي نشدت من ورائه تسليط الضوء على مخرجات التكوين الجامعي في الترجمة بمعهد الترجمة لجامعة الجزائر 2، الذي قمت بتعريفه بشكل وجيز، اعتقادا مني بأن الدراسات التي تمت بشأنه عديدة وكثيرة وأنه بوسع أي كان الاطلاع عليها، ولكنني ركزت على عرض حال للتكوين الجامعي في الترجمة بالمعهد بأعين أستاذته، كشهادات حية عن واقع ذلك التكوين وكيف أنه يساهم في التحضير النظري والتطبيقي لطالب الترجمة لرفع تحديات سوق الترجمة القانونية في الجزائر، وتمكنت من تشخيص بعض النقائص التي ألخصها فيما يلي:

\* تعزيز التنسيق بين أساتذة المادة الواحدة بما يمكن من وضع أسس شاملة نابغة من سياسة تكوينية ذات أهداف شاملة، بمعنى أنه أصبح اليوم أكثر من أي وقت مضى لزاما تعزيز التواصل بين الأساتذة وبين الأستاذ والطالب وذلك من أجل تشخيص النقائص في التكوين وتداركها وهو ما من شأنه أن يضمن تكويننا ذا جودة؛

\* التكنولوجيات الحديثة أصبحت معيارا فارقا في معادلة التكوين ومخرجات التكوين، إذ إن ظاهرة العولمة والظروف الصحية العالمية أملت على كافة الجامعات العالمية ضرورة

التكيف مع مستجداتها وبالتالي اللجوء إلى استعمال أوسع للتكنولوجيات الحديثة في العملية التكوينية وهي التكنولوجيات التي تسهل الوصول إلى المعلومة وتسمح بالاقتصاد في الوقت وفي الجهد من أجل نتيجة قصوى؛

\* ذهنية الطالب التي يجب أن تتغير، بحيث أن نسبة كبيرة من الطلبة الجزائريين يفتقرون إلى الفضول العلمي ويكتفون بالحصول على الشهادات من أجل ولوج سوق العمل بحثا عن الرزق وهو أمر مشروع نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها العالم عامة والجزائر خاصة، إلا أن الفضول العلمي يزيد من فرص ذلك الطالب في استيعاب الدروس ويزيد بالتالي من فرصه في إيجاد مكانة له وسط جمهور العلماء والباحثين. وفي هذا الصدد، لفت بعض الأساتذة انتباهي حول مرحلة الانتقاء القبلي للطلبة التي هي كفيلة بأن تبين نوعا ما مدى إقبال الطالب على الاختصاص؛

\* التكوين بتصميمه الحالي يستجيب إلى حد بعيد إلى الأهداف المسطرة له على حسب تصريح العديد من الأساتذة، لكن تشوبه بعض النقائص تتمثل في نقص الإمكانيات من مخابر، واكتظاظ الأقسام وهو ما لا يسمح بالمتابعة الجيدة لتطور الطالب؛

\* التربصات الميدانية التي أصبحت رقما لا يستهان به في معادلة التكوين، إذ إن التكوين الميداني يمكنه أن يعطي بعدا تطبيقيا أكبر للتكوين الأكاديمي، على أن يتم ضبط معايير ومقاييسه من طرف المختصين.

بعد أن تطرقت إلى واقع التكوين بمعهد الترجمة لجامعة الجزائر 2، درست واقع

ممارسة الترجمة القانونية والقضائية في الجزائر، واخترت لذلك عينة دواوين الترجمة التي لا تكمن أهميتها في عددها بقدر ما تكمن في أهمية العمل الذي تقوم به وتأثيره على حياة الفرد والمجتمع، وهي الدراسة الميدانية التي سمحت لي برفع اللبس عن بعض الأحكام المسبقة التي مكنتني من الخلوص إلى استنتاجات أعتقد بأنها موحية قسمتها إلى صنفين هما:

استنتاجات رئيسية: وهي الاستنتاجات التي أجبته بها عن التساؤلات الرئيسية التي رسمت من خلالها معالم دراستي وهي الاستنتاجات التي أفضت إلى بعدين اثنين هما:

- بعد تكويني:

\* سرعة تأقلم طلبة معهد الترجمة لجامعة الجزائر 2 مع نسق العمل الذي يسير عليه العمل في دواوين الترجمة المعتمدة؛

\* عمل دواوين الترجمة لا يقتصر على الترجمة القانونية بل يتعداها ليشمل مجالات أخرى لا تقل أهمية عن الترجمة القانونية والقضائية ولاسيما منها الاقتصاد والمال والإدارة وغيرها؛

\* وجود ماستر " هجين " في غياب أرقام دقيقة ودراسات سوق موثوقة أمر محتوم؛

\* غياب الأرقام والإحصائيات التي تسمح ببناء استراتيجية استشرافية للتكوين الجامعي لسوق الترجمة عامة والترجمة القانونية خاصة؛

- بعد مهني:

\* دواوين الترجمة ليست معيارا يمكن للجامعة أن تعتمد عليه إذا ما أرادت الإلمام بمؤشرات التوظيف في سوق الترجمة عامة والترجمة القانونية خاصة؛  
\* دواوين الترجمة توفر مناصب عمل غير دائمة.

الاستنتاجات الجانبية: هي استنتاجات لا تقل أهمية عن الرئيسية ولكنها لا تندرج في إطار إشكاليتي وذكرها في هذا المقام هو مجرد لفت انتباه قصد إثارة فضول التعمق في دراستها لدى باحثين آخرين.

\* استعمال المستعمر الفرنسي لوسيلة فرنسة الإدارة والقضاء لإجبار الأهالي الجزائريين على تعلم اللغة الفرنسية والتعامل بها واعتبارها بمثابة اللغة الرسمية للجزائر وهي السياسة التي أدت فيها الترجمة دورا محوريا بدليل الجيش من المترجمين الذي تم تجنيدهم لذلك ولاسيما ترجمة الوثائق الإدارية والقانونية والقضائية؛

\* سياسة التعريب الشامل المنتهجة بعد الاستقلال ترتبت عليها انعكاسات سلبية على جودة الترجمة في الجزائر ولاسيما في مجال الترجمة القانونية؛

\* إمكانية استعمال ترجمات المترجمين المعتمدين كدعامة بيداغوجية لفائدة الطلبة المترجمين في مرحلة التكوين الجامعي في إطار التحضيرين النظري والتطبيقي؛

\* ترجمات دواوين الترجمة المعتمدة يمكنها أن تعتبر إنتاجا ترجميا في مجال الترجمة القانونية وأن يتم الرجوع إليها في إطار الترجمات القانونية؛

\* ظاهرة سوق الترجمة الموازية تؤثر سلبا على جودة الإنتاج الترجمي في الجزائر  
لاسيما في مجال الترجمة القانونية، كما تؤثر خاصة على سمعة الترجمة الجزائرية في  
المحافل الدولية وذلك إذا ما اعتبرنا بأن العديد من الترجمات التي تقوم بها مكاتب الترجمة  
الموازية موجهة للخارج.

يتمثل أهم مكسب حصلت عليه من هذه الدراسة في أنني تمكنت من رفع اللبس عن  
العديد من الاعتقادات التي كانت راسخة في ذهني وأظنها كانت راسخة في ذهن الكثير من  
الأشخاص المهتمين بمجال الترجمة ولعل أهمها الأفكار المسبقة التي كانت لدى العديد من  
الأشخاص بخصوص سوق الترجمة القضائية والقانونية التي أبانت لنا عن حقائق ما كنا  
نعلمها لولا الدراسة الميدانية التي قمنا بها ولعل أهمها طبيعة العمل التي تقوم به تلك  
الدواوين والذي يتسم بالتنوع وتعدد المجالات التي يتطرق إليها، وكذا مخرجات التكوين  
الجامعي في الترجمة، وكيف أن طالب الترجمة يستفيد إلى حد بعيد من التحضيرين النظري  
والتطبيقي اللذين تلقاهما في الجامعة، وكيف يوظفهما في عمله اليومي في مجال الترجمة.  
إلا أنني وددت لو توسعت دراستي لتشمل كافة القطاعات ومجالات النشاط التي تستعمل  
فيها الترجمة بشتى أنواعها، ولا أخص بالذكر المجال الاقتصادي فقط وإنما حتى الثقافة  
والعلوم وغيرها من المجالات الأخرى التي تبني حضارة الشعوب وتحفظ ذاكرتها.

وفي الأخير، لا يسعني إلا أن أنوه عن أمر جد مهم بالنسبة لي ألا وهو أخلة العمل  
في مجال الترجمة وذلك من خلال إقرار قواعد لممارسته ومراقبة مخرجات الإنتاج الترجمي

بما يحفظ للترجمة الجزائرية هيبتها ومكانتها في المحافل الدولية، ذلك أن الإنتاج الترجمي قابل للتصدير وهو بالتالي وسم يوضع على البلد الذي ينجزه.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

الغرفة الوطنية للمتترجمين التراجمة الرسميين

الجزائر في 23 يونيو 2018

المرجع رقم: 17/غ.و.م.ت.ر.أ.ع/2018

الأمين العام للغرفة الوطنية للمتترجمين التراجمة الرسميين

إلى

السيدة رئيسة الغرفة الوطنية للمتترجمين التراجمة الرسميين

الموضوع: تقرير عن نشاط مختلف دواوين الترجمة عبر التراب الوطني.

سيدتي الرئيسة؛

تنفيذا لتعليمية الوزارة الوصية الرامية إلى إعداد تقرير إحصائي عن وضعية دواوين الترجمة التابعة لدائرته الوزارة، وامثالا لتعليماتكم، قمنا بتاريخ 21 أبريل 2018 بعملية إحصاء دواوين الترجمة التي لا تزال تمارس نشاطها عبر التراب الوطني وذلك بالرجوع إلى مختلف المنسقين المنتشرين عبر التراب الوطني، وهي العملية التي أفضت إلى النتائج التالية التي نوافيكم بها على سبيل التقرير:

- عدد الدواوين المسجلة: 845؛

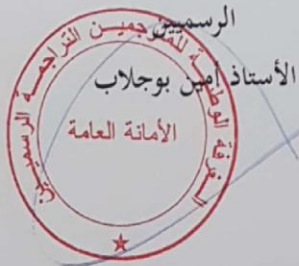
- عدد الدواوين التي لا تزال تراول نشاطها: 563؛

- عدد الدواوين التي توقفت عن ممارسة نشاطها: 282.

في حين وفيما يتعلق بعدد الدواوين التي توقفت عن النشاط، فلاحظنا بأنه غالبيتها وهو ما يمثل 179 ديوان، لم يصرح للغرفة بتوقفه عن النشاط، أما البقية وعددها 103 فلقد أعاد أصحابها أختامهم ومحاضر إرجاع الأختام بحوزتنا على مستوى الأمانة العامة للغرفة وسنسلمها إليكم عند أول طلب لكم عليها.

وفي انتظار تعليماتكم بهذا الشأن، تقبلوا منا سيدتي الرئيسة فائق وأسمى عبارات التقدير والاحترام.

الأمين العام للغرفة الوطنية للمتترجمين التراجمة



الأمين العام للغرفة الوطنية للمتترجمين  
التراجمة الرسميين

الاستاذة بوجلاب امين

**1. Intitulé du projet:****Base de données des traducteurs Algériens****2. Date de démarrage du projet**

Juin 2016

**3. Composition de l'équipe de recherche :***a. Chef de projet*

Nom	Prénom	Spécialité	Grade et fonction	Etablissement
YALAOUI		Ahmed	Traduction Maître de recherche – A –	Univ. d'Oran 2

*b. Membres de l'équipe*

Nom	Prénom	Spécialité	Grade et fonction	Etablissement
KOUAKI		Leila	Littérature arabe	Attachée de recherche Chercheuse Permanente URTT
GUENOUN		Ahmed Kamel		doctorant Présidence de la république
Fardehab		Lamia	dialectologie	Doctorante Doctorante
BOUKHELF		Faiza	Traduction	maitre-assistante A doctorante
ALLOULA		Rihab	Traduction	Attachée de recherche CRASC
ABI -AYAD		Réda	Espagnole	Attaché de recherche CRASC

*c. Collaborateurs*

NAIT		ALI Salima	économie	administrateur CRASC
------	--	------------	----------	-------------------------

**Durée du projet : 3 ans****4. Résumé de la problématique**

Dans la perspective de faire l'état des lieux de la traduction en Algérie depuis 1962-2015, initiée par l'Unité de recherche en traduction et terminologie (URTT), la présente équipe propose de constituer une « base de données des traducteurs algériens ». Cette thématique prend en charge deux préoccupations essentielles :

Vu que la traduction, en Algérie, s'est bornée quantitativement à 814 ouvrages (de 1978 à 2007), et s'est limitée à des profils bien déterminés et peu nombreux ; cette situation met, donc, en question le transfert des savoirs produits dans d'autres langues vers la langue arabe et la finalité des champs privilégiés. Celle-ci suppose, également, d'identifier ces compétences nationales dans le domaine de la traduction selon leurs disciplines et les langues pratiquées depuis 1962-2016

Cette « base de données » figure parmi les objectifs statutaires de l'Unité.

- Elle mettra en valeur les traducteurs algériens, et rendra leurs travaux visibles et, donc, accessibles.
- Elle sera, pour les universitaires s'intéressant au domaine de la traduction, qu'ils soient nationaux ou étrangers, un outil pratique consultable online et en papier. Elle pourrait être actualisée tous les deux ans.

Nous détailleront, ici, quelques caractéristiques mettant en exergue l'importance de ce projet.

Cette recherche considère qu'un traducteur, pour qu'il soit intégré dans la « base de données » sera défini selon le critère de la production en traduction c'est-à-dire d'ouvrages ou d'articles. Ces derniers ne sont pris en compte que s'ils étaient publiés dans des revues consacrées, reconnues comme revues scientifiques.

La traduction en Algérie accuse un immense retard comparativement à ce qui se fait dans les pays arabes. L'Algérie est un pays parmi ceux qui traduisent le moins, puisqu'elle traduit en moyenne de 29 livres par an contre 80 à 100 traductions au Maroc et 60 à 70 en Tunisie. Par rapport à l'Allemagne, premier traducteur dans le monde, l'apport de L'Algérie est incomparable ; et même par rapport à l'Espagne puisqu'elle traduit, à elle seule, plus que tous les vingt-deux pays arabes réunis.

La traduction joue depuis des siècles un rôle central dans le développement des cultures dans le monde entier, dans l'enrichissement des langues, et le développement des sociétés, et ainsi dans la production et la circulation des savoirs et des imaginaires, constituant le lieu où se déroule un dialogue fascinant entre différentes langues et cultures.

« *Traduire est avant tout, [ pour Lawrence Venuti] une opération qui s'effectue au niveau culturel, les connaissances culturelles du traducteur aussi bien en langue source qu'en langue cible sont plus que nécessaires pour prétendre traduire* » décrivait-il le rôle et le processus de la traduction. Cela exige une formation en traduction et traductologie et une maîtrise linguistique de vers la langue de traduction. A ces conditions, se complique la situation linguistique en Algérie par un plurilinguisme.

Enfin, les traducteurs Algériens, parmi lesquels Djilali KHELASS, Abou laid Doudou, Said BOUTADJINE, Mohamed SARI, Inam BIOUD, Abdelhamid BENHADOUGA, BOUDJEDRA Rachid,... restent méconnus qu'ils soient vivants ou décédés. Cette base de données va permettre plus de lisibilité.

## 5. Répartition des Axes par chercheur

### Intitulé axe Chercheur

Exploitation des données : YALAOUI Ahmed	
Enquête (distribution de la fiche de renseignements) aux universités, laboratoires et instituts de recherche en traduction et supports électroniques : GUENOUN Kamel	
-Enquête (distribution de la fiche de renseignements) aux universités, laboratoires et instituts de recherche en traduction et supports électroniques :	Boukhelf Faiza
-Bibliothèque nationale	
- Maisons d'édition ALLOULA Rihab	
- Maisons d'édition KOUAKI Leila	
- Bibliothèque nationale Naït-Ali Salima	

## الملحق رقم I

استبيان موجه للمكونين المتمثلين في أساتذة معهد الترجمة لجامعة الجزائر 2

الدكتور(ة) سهيلة أسابع

حوار تم بواسطة البريد الإلكتروني

بتاريخ: 23 يونيو 2021

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم أكيد.

السؤال: ما هي الشهادة المحصل عليها؟

الجواب: شهادة دكتوراه علوم في ترجمة النصوص تخصص عربي - انجليزي.

السؤال: ما هو عدد السنوات التي قضيتها في التدريس؟

الجواب: أدرس منذ سنة 2012 وهو ما يعادل 09 سنوات.

السؤال: ما هي الوحدات التي درستوها؟

الجواب: درست الوحدات التالية: ترجمة عربي/انجليزي/عربي؛ الترجمة المتخصصة

عربي/انجليزي/عربي؛ وحدات المنهجية لأقسام الماستر والدكتوراه؛ المناهج الحديثة في

الترجمة لأقسام الدكتوراه؛ المعجمية/المصطلحية.

السؤال: ما هي المؤسسة التي تنتمون إليها؟

الجواب: معهد الترجمة - جامعة الجزائر 2.

**السؤال:** ما هو تصوركم للتكوين بقسميه النظري والتطبيقي؟

**الجواب:** أعتقد بأن النظري موجود لتقويم العمل التطبيقي بمعنى أنه يجب أن يكون هنالك تطبيق لكي نقومه بالنظري، وأن التنظير هو ذاته عبارة عن معاينة لوضع قائم بمعنى أنه وضع النظريات لا يتم إلا على ظواهر واقعية وملموسة، وإلا فكيف للمُنظِّر أن يضع نظريته إذا لم يلاحظ وجود خلل ما في الترجمة ويحاول بالتالي تقويمه.

**السؤال:** ما هي بالنسبة لكم الطريقة الأنجع لتدريس الترجمة؟

**الجواب:** على حسب اعتقادي يجب التنسيق الفعلي بين أساتذة المادة الواحدة وخلق ديناميكية تشاورية تبنى على أسس علمية وتقنية، تسطر بموجبها الأهداف التكوينية وتجسد في أرض الواقع من أجل ضمان تكوين يوفر لنا طلبة مؤهلين وقادرين على رفع تحدي سوق العمل. أما المسألة الثانية الجديرة بالاهتمام، بل يمكننا حتى أن نعتبرها بمثابة الظاهرة، فهي التراجع الكبير في مستوى الطلبة في اللغات وهو التراجع الذي لم أجد له مبررا ولكنني أعاينه في كل سنة جامعية.

**السؤال:** إذا طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تنصحون؟

**الجواب:** الهدف من وراء إقرار نظام الماستر في الجزائر هو الاستجابة لمتطلبات السوق وهي تجربة أظنها أعطت ثمارها في مختلف بلدان العالم التي اعتمدت هذا النظام ولا أدري لماذا لا يكون الأمر كذلك في الجزائر. وعليه، أنصح بإجراء دراسة ميدانية لسوق العمل

والإمام بكافة معطياته وبالتالي بناء استراتيجية تكوينية تأخذ بعين الاعتبار البعد المهني للتكوين الأكاديمي. أما فيما يتعلق بالترجمة، فأرى بأنه يفترض أن تكون هناك اجتماعات دورية بين الجامعة وبين مختلف الفاعلين في مجال الترجمة ولاسيما منهم المترجمين المحترفين من أجل تسطير سياسة تعاون تعود بالنفع على طالب الترجمة.

نهاية الحوار.

## الملحق رقم II

استبيان موجه للمكونين المتمثلين في أساتذة معهد الترجمة لجامعة الجزائر 2

الأستاذ(ة) الدكتور(ة) أمينة بن سليم

حوار تم بواسطة الحوار المباشر

بتاريخ: 21 مارس 2020

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: ما هي الشهادة المحصل عليها؟

الجواب: شهادة ماجستير في الترجمة.

السؤال: ما هو عدد السنوات التي قضيتها في التدريس؟

الجواب: أدرس منذ سنة 2013 وهو ما يعادل 07 سنوات.

السؤال: ما هي الوحدات التي درستوها؟

الجواب: درست الوحدات التالية: تاريخ الترجمة؛ أسلوبية؛ ترجمة عربي - فرنسي.

السؤال: ما هي المؤسسة التي تنتمون إليها؟

الجواب: إنني خريجة معهد الترجمة والمدرسة العليا العربية للترجمة.

السؤال: ما هو تصوركم للتكوين بقسميه النظري والتطبيقي؟

**الجواب:** أظن أن التعلم يأتي بالممارسة وأن الطالب يحتاج أكثر للتطبيق على أن يكون ذلك التطبيق مؤطرا بتحضير نظري موجه، ويجب أن يكمل الشقين بعضهما البعض أي يجب أن يكون هناك تنسيق بين الأستاذ المشرف على التحضير النظري ونظيره المشرف على التحضير التطبيقي للطالب وأن يؤدي ذلك التنسيق إلى تحقيق الأهداف المسطرة للتكوين والمتمثلة في تكوين طالب جاهز لرفع تحدي سوق الترجمة.

**السؤال:** ما هي بالنسبة لكم الطريقة الأنجع لتدريس الترجمة؟

**الجواب:** أرى بأن الطريقة الأنجع لتدريس الترجمة هي التنسيق بين الأساتذة فيما يتعلق بالاستراتيجية التكوينية والأهداف من كل حصة وتنظيم اجتماعات دورية يتبادل فيها الأساتذة معلومات حول نسبة تحقيق الأهداف والبرامج وبالتالي استدراك النقائص وتتمين ما تم تحقيقه من أهداف.

**السؤال:** إذا طابت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تنصحون؟

**الجواب:** أعتقد بأنه أصبح اليوم لزاما على التكوين الجامعي أن يتأقلم مع متطلبات سوق الترجمة الدولي عامة والجزائري خاصة، ذلك أن الهدف المنشود من وراء التكوين هو تحضير الطالب لولوج سوق الترجمة بمؤهلات تمكنه من رفع التحدي بكل أريحية، ولكنني أود أو أنه إلى أمر لاحظته طوال الفترة التي قضيتها في التدريس وهي مشكلة اللغة التي

أصبح الطلبة لا يتحكمون فيها وأظنها ظاهرة تستحق إجراء دراسة بخصوصها والخروج

بنتائج من أجل تسويتها.

نهاية الحوار.

### الملحق رقم III

استبيان موجه للمكونين المتمثلين في أساتذة معهد الترجمة لجامعة الجزائر 2

الدكتور(ة) عديلة بن عودة

حوار تم عبر الهاتف

بتاريخ: 07 مارس 2020

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: ما هي الشهادة المحصل عليها؟

الجواب: شهادة دكتوراه علوم.

السؤال: ما هو عدد السنوات التي قضيتها في التدريس؟

الجواب: أدرس منذ سنة 2005 وهو ما يعادل 15 سنة.

السؤال: ما هي الوحدات التي درستوها؟

الجواب: درست وحدة الترجمة عربي انجليزي؛ علم المصطلح؛ تعليمية الترجمة؛ ترجمة

متخصصة.

السؤال: ما هي المؤسسة التي تنتمون إليها؟

الجواب: معهد الترجمة - جامعة الجزائر 2.

**السؤال:** ما هو تصوركم للتكوين بقسميه النظري والتطبيقي؟

**الجواب:** الواحد يكمل الآخر، إذ أن التحضير النظري للطالب يكسب الطالب مهارة في التعامل مع النصوص بطريقة علمية ومنهجية تميزه عن غيره من الدخلاء على الترجمة، إذ أنه يكون واعيا بكل فعل ترجمي يقوم به وقادرا في الوقت ذاته على تبرير خياراته وقراراته الترجمية، وهو ما يتعذر على نظرائه من اللغويين الذي يقومون بالترجمة بشكل تلقائي ويعتمدون في ذلك على إيجاد المقابلات بشكل آلي وكأنهم قواميس ولا يراعون في ذلك كل العوامل التي يجب أن ترافق العمل الترجمي.

وأما التحضير التطبيقي فما هو إلا تجسيد للتحضير النظري في أرض الواقع، يواجه الطالب فيه حالات واقعية وحقيقية تسمح له بإدراك ما تلقاه من دروس نظرية وتطبيقها وهو ما يسمح بترسيخها في ذهنه.

**السؤال:** ما هي بالنسبة لكم الطريقة الأنجع لتدريس الترجمة؟

**الجواب:** إن تفعيل التنسيق بين أساتذة الوحدات لكفيل بأن يجعل من التكوين تكويننا أنجع ذلك أن التنسيق يسمح للوحدات بأن تكمل بعضها البعض، فالجهد يجب أن يكون شاملا بمعنى أنه يفترض أن يتفق الأساتذة فيما بينهم على استراتيجية في التكوين شاملة الأهداف.

**السؤال:** إذا طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي

لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تنصحون؟

**الجواب:** التواصل المنتظم والمستمر بين الأستاذ والطالب بشكل يجعل الأستاذ ملماً  
بانشغالات طلبته وهو ما من شأنه أن يساعده على فهم ذهنيته وبالتالي تكييف طريقته في  
الإلقاء مع ملامح شخصية طلبته من أجل ضمان فهم الطالب للهدف من درسه.  
**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم IV

استبيان موجه للمكونين المتمثلين في أساتذة معهد الترجمة لجامعة الجزائر 2

الدكتور(ة) محمد رضا بوخالفة

حوار مباشر (أود أن أشير إلى أن الشخص الذي حاورته أجنبي باللغة الفرنسية وقمت

بترجمة أقواله إلى اللغة العربية)

بتاريخ: 07 مارس 2020

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: ما هي الشهادة المحصل عليها؟

الجواب: شهادة دكتوراه علوم في الترجمة.

السؤال: ما هو عدد السنوات التي قضيتها في التدريس؟

الجواب: أدرس منذ سنة 2006 وهو ما يعادل 14 سنة.

السؤال: ما هي الوحدات التي درستوها؟

الجواب: درست الوحدات التالية: علم الترجمة؛ علم المعجم.

السؤال: ما هي المؤسسة التي تنتمون إليها؟

الجواب: معهد الترجمة - جامعة الجزائر 2.

السؤال: ما هو تصوركم للتكوين بقسميه النظري والتطبيقي؟

**الجواب:** يحتاج الطالب عند إقدامه على تطبيق الترجمة إلى تحضير نظري يسمح له بالترجمة بصفة ممنهجة ومنتظمة ويتمثل ذلك التحضير النظري في تلقينه مختلف النظريات التي تجسد تجارب ودراسات أعلام هذا الاختصاص.

إذا ما أردنا أن نقدر الحجم الساعي اللازم لتكوين الطالب في الترجمة في سوق العمل، فإننا نعتبر بأنه يحتاج من أربع (04) ساعات إلى خمس (05) ساعات من التكوين في اليوم وهو ما يمثل ما مجموعه عشرون (20) ساعة في الأسبوع وفي كل التخصصات، في حين يحتاج الأستاذ إلى وقت أقل لتكوين الطالب نقدره بعشر (10) ساعات في الأسبوع بالجامعة بواسطة التأطير ويستحيل على الجامعة أن تعتمد نفس الحجم الساعي لتكوين طلبتها نظراً لعدم توفرها على الوسائل الكافية لذلك من تأطير ومقاعد دراسة، فضلاً عن الكم الهائل من الطلبة الذين يسجلون في كل سنة جامعية.

**السؤال:** ما هي بالنسبة لكم الطريقة الأنجع لتدريس الترجمة؟

**الجواب:** أعتقد بأن أفضل وسيلة لتكوين الطلبة في الجامعة في مجال الترجمة هي أن يعتمد نظام السنتين اثنتين (02) من الجدع المشترك وسنة واحدة من التخصص، كما أعتقد بأنه من الخطأ اعتماد نظام التخصص الذي ليس الهدف من التكوين الجامعي، بل أن الهدف من التكوين الجامعي هو حمل الطالب على الإلمام بمختلف العلوم ومجالات النشاط، أي تكوين عام وشامل، وترك التخصص لما بعد التكوين الجامعي أي في سوق العمل، لأن دور الجامعة لا يكمن في التأقلم مع متطلبات سوق العمل وإنما تكوين الطالب تكويناً علمياً

عاما يمكنه من التأقلم مع كافة المستجدات ولا يجب أن يكون العلم مرهونا بالظرف، وإنما العلم يسير بخطى بطيئة ولكن ثابتة.

**السؤال:** إذا طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي

لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تتصحون؟

**الجواب:** أنصح بعدم الوقوع في فخ التكوين لسوق العمل، وأقصد بذلك أن الجامعة لا يجب

أن تكون حبيسة متطلبات سوق العمل، بل يجب عليها أن تستقل بتكوينها وأن تعتمد في

ذلك بنظرة تتسم بالشمولية أي أن تكون نظرة شاملة ذات توجه علمي بحث مع شيء من

العملي. صحيح أن عالمنا اليوم يتسم بالوتيرة المتسارعة للتطور التكنولوجي لا وبل التطور

بشكل عام، وصحيح أن العلم يسير بالمقابل بوتيرة بطيئة ولكنه يسير بخطى ثابتة وأكيدة،

وأن الهدف الأساسي للتكوين الجامعي هو هدف شامل يتمثل في التحضير النظري

والتطبيقي للطلبة مهما كان توجههم بعد الجامعة.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم V

استبيان موجه للمكونين المتمثلين في أساتذة معهد الترجمة لجامعة الجزائر 2

الدكتور(ة) نسرين بوخالفة لولي

حوار مباشر (أود أن أشير إلى أن الشخص الذي حاورته أجنبي باللغة الفرنسية وقمت

بترجمة أقواله إلى اللغة العربية)

بتاريخ: 08 مارس 2020

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم يمكنك ذلك.

السؤال: ما هي الشهادة المحصل عليها؟

الجواب: شهادة دكتوراه ل.م.د في الترجمة.

السؤال: ما هو عدد السنوات التي قضيتها في التدريس؟

الجواب: أدرس كأستاذة مساعدة منذ سنة 2015 وكأستاذة دائمة منذ سنة ونصف تقريبا

وهو ما يعادل أربع سنوات ونصف.

السؤال: ما هي الوحدات التي درستوها؟

الجواب: درست الوحدات التالية: ترجمة عربي/فرنسي؛ ترجمة متخصصة فرنسي/عربي؛

علم الترجمة.

السؤال: ما هي المؤسسة التي تنتمون إليها؟

الجواب: معهد الترجمة - جامعة الجزائر 2.

السؤال: ما هو تصوركم للتكوين بقسميه النظري والتطبيقي؟

الجواب: أرى بأن النظري هو الأساس إذ أنه يؤطر التطبيقي ويجعل الطالب يتخذ قراراته في الترجمة عن وعي وتكون خياراته عن دراية واقتناع.

السؤال: ما هي بالنسبة لكم الطريقة الأنجع لتدريس الترجمة؟

الجواب: قبل أن أتكلم عن الطريقة الأنجع في التدريس أود أن أتحدث عن مستوى الطلبة الذي تراجع شيئاً ما ولعل من الأسباب التي تساهم في ذلك التراجع وأتحدث هنا عن تخصص الترجمة عربي/فرنسي، الخلفيات التاريخية المرتبطة بالاستعمار الفرنسي، فالجو العام الذي يسود البلاد أصبح يحارب اللغة الفرنسية وهو ما أدى بالطلبة إلى العزوف عن تعلم اللغة الفرنسية مع العلم بأنهم ملزمين بتعلم اللغات كيفما كانت، كما أن سياسة الحصص وعدم الانتقاء عند قبول الطلبة في الاختصاص والسهولة التي وقع فيها الطالب الذي أصبح لا يبحث إلا على الشهادة و فقط كلها أمور زادت وضع التكوين تفاقماً.

أما عن الطريقة الأنجع في التدريس فلنبدأ أولاً بذهنيات الطلبة التي يجب أن تتغير ولنستثمر في الأستاذ الذي يعتبر هو الأساس في نجاح كل سياسة تكوينية والمنطق الذي يجب أن يكون في طريقة عمله وفي تقويمه لمستوى طالبه وأن يسطر عدة أهداف لحصته عندما يلقيها وغيرها من الأمور الأخرى التي يجب مراعاتها من أجل إنجاح التكوين في مجمله.

**السؤال:** إذا طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي

لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تنصحون؟

**الجواب:** أظن بأنني قد أحببتكم على هذا السؤال من قبل ولكنني أود أن أضيف بأنه يجب

أن يكون هنالك تواصل بين الأستاذ والإدارة من أجل تنسيق العمل الأكاديمي بما يخدم

التكوين وبالتالي إيجاد الحلول معا لمشاكله.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم VI

استبيان موجه للمكونين المتمثلين في أساتذة معهد الترجمة لجامعة الجزائر 2

الدكتور(ة) إيمان بورايب

حوار مباشر أجري في شهر مارس 2021

بتاريخ: 27 يونيو 2021

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: ما هي الشهادة المحصل عليها؟

الجواب: شهادة دكتوراه ل.م.د في الترجمة عربي - فرنسي.

السؤال: ما هو عدد السنوات التي قضيتها في التدريس؟

الجواب: أدرس منذ سنة 2016 وهو ما يعادل 05 سنوات.

السؤال: ما هي الوحدات التي درستوها؟

الجواب: درست الوحدات التالية: ترجمة فرنسي/عربي؛ نقد الترجمة؛ منهجية الترجمة؛

منهجية الترجمة المتخصصة.

السؤال: ما هي المؤسسة التي تنتمون إليها؟

الجواب: معهد الترجمة - جامعة الجزائر 2.

السؤال: ما هو تصوركم للتكوين بقسميه النظري والتطبيقي؟

**الجواب:** إنني صراحة لا أرى الأمور بهذه السهولة ذلك أنه يصعب التمييز بينهما في هذا الطور من التكوين وأقصد التكوين الجامعي، بل أراها كلا متكاملًا يخدمان بعضهما البعض، الأكيد أن التطبيق تحكمه أسس وقواعد تستمد من النظري الذي يضبط مراحل ومنهجيات العمل الترجمي.

كما أن المسألة التي تحتاج إلى التعمق في دراستها فهي المستوى اللغوي للطلبة الذي يصعب نوعًا ما من عمل الأستاذ، باعتبار أن اللغة هي أساس التكوين في الترجمة وأنه وعندما نرى نسبة تراجع مستوى طلبتنا في اللغات توجب علينا دق ناقوس الخطر قبل فوات الأوان.

**السؤال:** ما هي بالنسبة لكم الطريقة الأنجع لتدريس الترجمة؟

**الجواب:** أظن بأن الطريقة الأنجع لتدريس الترجمة تتمثل في رؤية شاملة وكاملة للتكوين تتجسد من خلال التنسيق بين مختلف الفاعلين في مجال التكوين من خلال جلسات واجتماعات دورية يقفون من خلالها على نسبة تحقيق البرنامج والأهداف المسطرة والتفكير في تسوية المشاكل المواجهة وتحسين المنظومة القائمة بما يضمن للطالب أحسن ظروف التكوين.

**السؤال:** إذا طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي

لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تنصحون؟

**الجواب:** أظنني قد أجبت على هذا السؤال في التصريح الذي سبق ولكن لا بأس أن أضيف بأنه أصبح الآن من الأجدر أكثر من أي وقت مضى تسطير أهداف حسب متطلبات سوق العمل وذلك بالتنسيق مع الشريك الاقتصادي كما هو معمول به في المجتمعات المتقدمة، بمعنى أنه يجب على الجامعة أن تفكر في التواصل مع من هو ملم بمقتضيات سوق العمل وذلك من أجل توفير تكوين نوعي يتماشى ومستجدات الساعة.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم VII

استبيان موجه للمكونين المتمثلين في أساتذة معهد الترجمة لجامعة الجزائر 2

الأستاذ(ة) الدكتور(ة) ياسمين داود

حوار تم بواسطة الحوار المباشر (أود أن أشير إلى أن الشخص الذي حاورته أجنبي

باللغة الفرنسية وقمت بترجمة أقواله إلى اللغة العربية)

بتاريخ: 27 يونيو 2021

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: ما هي الشهادة المحصل عليها؟

الجواب: شهادة دكتوراه في الترجمة.

السؤال: ما هو عدد السنوات التي قضيتها في التدريس؟

الجواب: أدرس منذ سنة 2016 وهو ما يعادل 05 سنوات.

السؤال: ما هي الوحدات التي درستوها؟

الجواب: درست وحدة الترجمة الفورية والتتابعية عربي-فرنسي؛ علم المصطلحات؛ علم

المعاجم، الترجمة التحريرية عربي-فرنسي.

السؤال: ما هي المؤسسة التي تنتمون إليها؟

الجواب: إنني خريج معهد الترجمة وقضيت مساري المهني كله بمعهد الترجمة.

**السؤال:** ما هو تصوركم للتكوين بقسميه النظري والتطبيقي؟

**الجواب:** بصفتي مترجمة ممارسة في الترجمة الفورية عربي فرنسي، فلقد لاحظت بأنني لم أتمكن من إتقان عملي إلا بعدما قضيت العديد من السنوات في الممارسة لكي أكتسب مؤهلات سمحت لي بالترجمة بكل أريحية، وعليه فإنني أظن بأن التعلم يأتي بالممارسة والتطبيق مع شيء من التحضير النظري الذي يوطر عملية التعلم.

**السؤال:** ما هي بالنسبة لكم الطريقة الأنجع لتدريس الترجمة؟

**الجواب:** أظن بأن الطريقة الأنجع لتكوين الطالب أحسن تكوين هو المزج بين التحضيرين النظري والتطبيقي وشيء من التحضير الميداني وذلك من خلال تشجيع الطلبة على التنقل إلى مختلف المحاضرات والملتقيات وأن يطلعوا على عمل المحترفين داخل غرف صامتة كما كان الحال بالنسبة لي، إذ بدأت ممارستي للترجمة الفورية في غرف صامتة في الوقت الذي كان فيه أستاذي المشرف يشتغل وكنت أتعلم بهذه الكيفية حتى تمكنت من القيام بذلك بمفردي.

**السؤال:** إذا طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي

لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تنصحون؟

**الجواب:** أنصح بالرجوع إلى التكوين الميداني كتكملة للتكوين الأكاديمي وهو ما من شأنه أن يعطي ذلك البعد الميداني الذي ينقص طلبة الترجمة ويجعلهم بالتالي تنافسيين، كما أعتقد بأنه أصبح لزاما علينا التركيز على التكوين في اللغة الذي تعتبر وسيلة عمل المترجم، وأردت أن ألفت الانتباه حول هذه المشكلة.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم VIII

استبيان موجه للمكونين المتمثلين في أساتذة معهد الترجمة لجامعة الجزائر 2

الدكتور(ة) نورة دباش

حوار تم عبر الهاتف

بتاريخ: 07 مارس 2020

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: ما هي الشهادة المحصل عليها؟

الجواب: شهادة دكتوراه علوم في ترجمة النصوص تخصص عربي - انجليزي.

السؤال: ما هو عدد السنوات التي قضيتها في التدريس؟

الجواب: أدرس منذ سنة 2003 وهو ما يعادل 17 سنة.

السؤال: ما هي الوحدات التي درستوها؟

الجواب: درست الوحدات التالية: ترجمة تحريرية؛ علم المصطلحات؛ البحث الوثائقي؛

المنهجية؛ الأسلوبية المقارنة.

السؤال: ما هي المؤسسة التي تنتمون إليها؟

الجواب: معهد الترجمة - جامعة الجزائر 2.

السؤال: ما هو تصوركم للتكوين بقسميه النظري والتطبيقي؟

**الجواب:** لا يعقل أن يطلب من الطالب القيام بالترجمة إذا لم يكن ملماً بأبجدياتها وبأساليبها واستراتيجياتها التي أقرها من سبقوه إلى ذلك الميدان، فالتحضير النظري هو وحده الكفيل بأن يجعل طالب الترجمة يتميز عن غيره من طلبة اللغات وغيرها من الاختصاصات التي تعنى باللسانيات، أي أننا نبني شخصية الطالب العلمية في الترجمة على العمل الممنهج وعلى أن يكون واعياً بالقرارات الترجمة التي يأخذها، ثم يأتي التطبيق الذي لا يعد إلا تجسيدا للتحضير النظري.

**السؤال:** ما هي بالنسبة لكم الطريقة الأنجع لتدريس الترجمة؟

**الجواب:** يفترض في الأستاذ أن يبني درسه على استراتيجية مستمدة من الأهداف الشاملة للتكوين والمسطرة للمادة التي يدرسها وأن ينسق في ذلك مع زملائه في المادة لأن ذلك التنسيق كفيل بأن يؤمن التكامل فيما بين الوحدات المدرسة وبالتالي تحقيق الأهداف بصفة شاملة ولا ينفرد بمادته لأنه جزء من مجموعة.

**السؤال:** إذا طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تتصحون؟

**الجواب:** يفترض أن يكون الطالب هو العنصر الذي تبنى على أساسه أي استراتيجية تكوينية، فانشغالات الطالب يجب أن تكون انشغالات الجامعة، وكل من يلتحق بمقاعد الجامعة ينشد من وراء التكوين الذي يتلقاه فيها ولوج سوق العمل بمقومات تمكنه من التأقلم السريع مع تحدياته وبالتالي حجز مكانة له في أحسن الظروف بفضل قدراته العلمية التي

يكتسبها من التكوين الجامعي، وعليه يتعين التفكير في الطريقة المثلى لتكوين الطالب بعد

أن نكيف ذلك التكوين مع مخرجاته في سوق العمل.

نهاية الحوار.

## الملحق رقم IX

استبيان موجه للمكونين المتمثلين في أساتذة معهد الترجمة لجامعة الجزائر 2

الدكتور(ة) زينة سي البشير

حوار تم عبر الهاتف (أود أن أشير إلى أن الشخص الذي حاورته أجنبي باللغة

الفرنسية وقمت بترجمة أقواله إلى اللغة العربية)

بتاريخ: 07 مارس 2020

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: ما هي الشهادة المحصل عليها؟

الجواب: شهادة دكتوراه علوم.

السؤال: ما هو عدد السنوات التي قضيتها في التدريس؟

الجواب: أدرس منذ سنة 2009 وهو ما يعادل 11 سنة.

السؤال: ما هي الوحدات التي درستوها؟

الجواب: درست الوحدات التالية: ترجمة تحريرية؛ علم الترجمة؛ أسلوبية؛ علم المصطلح؛

البحث الوثائقي.

السؤال: ما هي المؤسسة التي تنتمون إليها؟

الجواب: معهد الترجمة - جامعة الجزائر 2.

**السؤال:** ما هو تصوركم للتكوين بقسميه النظري والتطبيقي؟

**الجواب:** الأساس في كل تكوين هي أن يتم تدريب المتكون على كيفية معالجة موضوع التكوين بمنهجية وبطريقة علمية يكون فيها واعيا بكل ما يتخذه من قرارات، فإذا طلبتهم مني أيهما أولى، لقلت لكم بأن النظري يطغى في السنوات الأولى من التعليم على التطبيقي، ذلك أن النظرية تبني وتؤسس للتفكير المنهجي والعلمي الذي يمكن المتعلم من مواجهة أي تحد قد يكون مدعوا لمجابته.

أما التطبيق فهو تجسيد للتكوين النظري ويمكنه بالتالي أن يتم بالتزامن مع التكوين النظري للطلبة، فمثلا كيف لطالب أن يترجم نصا لا يدرك نوعه أو طبيعته وبالتالي لا يدرك ما هي الاستراتيجية أو الأسلوب الذي يساعده في ترجمته.

**السؤال:** ما هي بالنسبة لكم الطريقة الأنجع لتدريس الترجمة؟

**الجواب:** أرى بأن أحسن طريقة يجب اعتمادها في التعليم هي أولا حمل الطالب على الاهتمام بالمادة المدرسة ولا يمكن ذلك إلا إذا جعلناه يلم بمخرجات ذلك التكوين ومختلف الآفاق التي يمكنه أن يختارها في حياته المهنية، هذا ليس بمعنى أن الهدف من التكوين هو سوق العمل وإنما يجب أن يستعمل ذلك لتحفيز الطالب على التعلم والتفقه في أمور الترجمة.

**السؤال:** إذا طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي

لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فيماذا تنصحون؟

**الجواب:** أنصح بالعمل على ذهن الطالب ومحاولة تغييره من متعلم جامد إلى متعلم فاعل في العملية التكوينية وذلك من خلال تحفيزه أولاً على تكوينه، ثم من خلال إشراكه في العملية التكوينية وفي الأخير تحسيسه بقيمة المهنة التي هو مقبل عليها وهو ما من شأنه أن يزيد من قدرته الاستيعابية والرفع من حظوظه في التفوق.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم X

استبيان موجه للمكونين المتمثلين في أساتذة معهد الترجمة لجامعة الجزائر 2

الأستاذ(ة) الدكتور(ة) باني عميري

حوار تم عبر الهاتف

بتاريخ: 07 مارس 2020

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: ما هي الشهادة المحصل عليها؟

الجواب: دكتوراه دولة في الترجمة، تخصص: عربي - فرنسي.

السؤال: ما هو عدد السنوات التي قضيتها في التدريس؟

الجواب: أدرس منذ سنة 1972 وهو ما يعادل 48 سنة.

السؤال: ما هي الوحدات التي درستوها؟

الجواب: درست وحدة الأسلوبية المقارنة؛ اللسانيات التفاضلية؛ ترجمة فرنسي - عربي، نقد

الترجمة؛ علم الترجمة ونظرياته؛ فقه اللغة؛ المنهجية؛ الأدب والشعر الأندلسي.

السؤال: ما هي المؤسسة التي تنتمون إليها؟

الجواب: إنني خريجة معهد اللغة والأدب العربي وأنتمي إلى معهد الترجمة.

السؤال: ما هو تصوركم للتكوين بقسمية النظري والتطبيقي؟

**الجواب:** النظري يؤطر ويؤسس للترجمة الناجحة والتطبيق هو تجسيد للنظري وينبغي أن يقام حوار دائم بينهما. يبقى تدريس الترجمة في الجامعة مرهونا بالدقة ضبط الموازين بين التحضير النظري للطالب وتجسيد ذلك التحضير في أرض الواقع بواسطة التطبيق، بمعنى أن نظريات الترجمة وعلى الرغم من كثرتها وتضاربها بل وتتناقضها في بعض الأحيان تبقى عملية لسانية إبداعية بالدرجة الأولى وضرورية لفهم مسار الترجمة وإن تناولها من منظور براغماتي أي عملي، والاستفادة من تجارب المنظرين ومن التقنيات والاستراتيجيات التي وظفها كبار المترجمين ورصدها المنظرون، يساعد على إنجاز أداءات عالية دون اللجوء إلى القواميس الثنائية والمتعددة اللغات المتوفرة حاليا والعاجزة عن تلبية جميع احتياجات المترجم لأنها قائمة على منهجية استنتاجية **Deductive** ومفتقرة إلى المنهجية الاستقرائية **.Inductive**

إن مدى نجاح التكوين مرهون بقدرات الطالب ولكن مضمون البرامج بقي جامدا وحاد الوقت لتغييره باستمرار بما يواكب متطلبات العصر، كما يجب تفعيل التقييم المستمر لمستوى الطالب من أجل المضي قدما ذلك إلا من خلال التواصل المستمر بين الفاعلين في مجال التكوين في إطار خلية يتم تكليفها بالتفكير في اقتراح برامج وصياغتها وتحكيم لغة العلم مع الأخذ بعين الاعتبار مستجدات العصر من تكنولوجيا الإعلام والاتصال وغيرها من المؤثرات الأخرى.

**السؤال:** ما هي بالنسبة لكم الطريقة الأنجع لتدريس الترجمة؟

**الجواب:** يختلف التكوين في زمننا هذا عما كان عليه في السابق، إذ تؤدي التكنولوجيات الحديثة دور محوريا في العملية الترجمية وهو ما يتطلب من الجامعة التأقلم مع هذا المستجد الذي أصبح اليوم معيارا تضبط عليه كافة الاستراتيجيات والتغيير، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لاحظت تراجعا في مستوى الطلبة من حيث اللغة التي هي أهم وسيلة في الترجمة وهو ما يثير مخاوفي بخصوص المستقبل، بل أكثر من ذلك، لقد لاحظت بأن نسبة كبيرة من الطلبة ليسوا بأولئك الفضوليين الذين يبحثون في عمق الأشياء، بل يكتفون بما يلقي عليهم ولا يحاولون التعمق فيه وتوسيع معارفهم، علما بأن العلم ليس بذلك المجال الجامد الذي يأبى التغيير وإنما هو حقل للابتكار وتبادل الأفكار بالاتفاق، أحيانا والاختلاف أحيانا أخرى وهو ما يسمح بالتطور والتغيير.

**السؤال:** إذا طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تنصحون؟

**الجواب:** كنت ألع دائما على ضرورة تكوين المكونين الذي يبقى الضمان الوحيد لإنجاح التكوين انطلاقا من مبدأ التأثير والتأثر، وهو ما تم التطرق إليه خلال الجلسات التي نظمها المعهد تحت عنوان " تجربتي في الترجمة " والذي عرضت فيه وعلى مختلف المراحل، تجارب مختلف الفاعلين في التكوين منذ نشأة هذا الاختصاص وإلى يومنا هذا، فلم لا الاستفادة من تجارب هؤلاء وبناء استراتيجية تكوينية تمهد لمستقبل زاهر للترجمة في الجزائر وتقدم صورة مشرفة لها في سوق العمل محليا وعالميا.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم XI

استبيان موجه للمكونين المتمثلين في أساتذة معهد الترجمة لجامعة الجزائر 2

الدكتور(ة) ليلى فاسي

حوار تم عبر الهاتف

بتاريخ: 07 مارس 2020

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: ما هي الشهادة المحصل عليها؟

الجواب: شهادة دكتوراه علوم في ترجمة النصوص تخصص عربي - انجليزي.

السؤال: ما هو عدد السنوات التي قضيتها في التدريس؟

الجواب: أدرس منذ سنة 2005 وهو ما يعادل 15 سنة.

السؤال: ما هي الوحدات التي درستوها؟

الجواب: درست الوحدات التالية: ترجمة عربي/فرنسي/انجليزي؛ منهجية؛ أسلوبية مقارنة؛

أسلوبية؛

السؤال: ما هي المؤسسة التي تنتمون إليها؟

الجواب: معهد الترجمة - جامعة الجزائر 2.

السؤال: ما هو تصوركم للتكوين بقسميه النظري والتطبيقي؟

**الجواب:** يجب أن يكون التكوين النظري بالتوازي مع التكوين التطبيقي، إذ أن مهمتنا هي تلقين الطالب كيفية ممارسة ما يتلقاه من تكوين نظري بواسطة التطبيقات، بمعنى أن الأستاذ يعلم الطالب كيف يطبق ما تعلمه في تكوينه النظري، إذ يكون كل نص مترجم يجسد تطبيقاً نظرياً وأن يترجم الطالب عن وعي ودراية وهو ما يميزه عن مزدوجي اللغة الذين يكتفون بإيجاد المقابلات في اللغة المترجم إليها.

أما عن التكوين فأعتقد بأنه يجب العمل على تحسين التكوين القاعدي في اللغة التي تبقى الحلقة الأضعف في تكوين المترجمين وهي المعاينة التي قمت بها طوال مساري المهني، فالمترجم الناجح يجب أن يكون أولاً وقبل كل شيء يتقن اللغات التي يعمل بها. وفي هذا الصدد أعتقد بأن الحجم الساعي الذي يجب أن يخصص لكل لغة هو سبع ساعات في الأسبوع لكل لغة.

**السؤال:** ما هي بالنسبة لكم الطريقة الأنجع لتدريس الترجمة؟

**الجواب:** لا يمكن التحدث هنا عن الطريقة الأنجع وإنما عن برامج تكوينية تتماشى ومتطلبات العصر، برامج يتم فيها الربط بين مختلف الوحدات المدرسة التي يجب أن تعمل في نسق متكامل ومتجانس، وأن يكون الهدف من وراء التكوين نابعا من استراتيجية شاملة وكاملة تأتي بالتشاور بين مختلف المشرفين على الوحدات المكونة لبرنامج التكوين ولا يجب أن يكون التكوين تكويناً متخصصاً وإنما عاماً وشاملاً ويأتي التخصص بعد ذلك في مرحلة الدكتوراه.

**السؤال:** إذا طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي

لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تنصحون؟

**الجواب:** ليس لدي ما أضيفه بما أنني ومن خلال ردي على أسئلتكم قدمت جملة من

النصائح التي أظنها تفيد تحسين التكوين بالمعهد.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم XII

استبيان موجه للمكونين المتمثلين في أساتذة معهد الترجمة لجامعة الجزائر 2

الدكتور(ة) ذهبية يحيايوي

حوار تم عبر الهاتف

بتاريخ: 27 يونيو 2021

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: ما هي الشهادة المحصل عليها؟

الجواب: شهادة دكتوراه علوم في اللغات " اللغة الألمانية " .

السؤال: ما هو عدد السنوات التي قضيتها في التدريس؟

الجواب: أدرس منذ سنة 2008 وهو ما يعادل 13 سنة.

السؤال: ما هي الوحدات التي درستوها؟

الجواب: درست الوحدات التالية: اللغة؛ الأسلوبية؛ علم المصطلح؛ علم المعجم؛ تحليل

الخطاب.

السؤال: ما هي المؤسسة التي تنتمون إليها؟

الجواب: كلية الآداب واللغات الأجنبية – قسم اللغة الألمانية.

السؤال: ما هو تصوركم للتكوين بقسميه النظري والتطبيقي؟

**الجواب:** يحتاج الطالب إلى تحسين تكوينه القاعدي في اللغات وهي المعاينة التي قمت بها خلال تجربتي في التدريس، إذ لاحظت وجود العديد من النقائص في اللغة لدى الطلبة وهي الأساس الذي يرتكز عليه التكوين في الترجمة ولعل أهم تلك النقائص هي تراجع مستوى الطلبة في اللغة التي هي أساس اختصاص الترجمة؛ وعليه، أعتقد بأنه يجب التفكير أولاً في تطوير مستوى الطلبة في اللغات أولاً، ثم تلقينه ابجديات الترجمة من تنظير وتطبيق وبهذا الشأن، أعتقد بأن التكوين الناجع يكون من خلال التنسيق بين الشقين النظري والتطبيقي مع منح نوع من الأفضلية للشق النظري من خلال زيادة الحجم الساعي المخصص له والتنسيق بين ما يدرس في النظري وتجسيده في التمارين التطبيقية التي يكلف الطالب بها وذلك خلال السنتين الأولى والثانية، أما في السنة الثالثة، فأرى بأنه يتعين التركيز أكثر على التكوين التطبيقي للطلاب والمرور إلى التخصص في طور الماستر.

**السؤال:** ما هي بالنسبة لكم الطريقة الأنجع لتدريس الترجمة؟

**الجواب:** إن تفعيل التنسيق بين أساتذة الوحدات لكفيل بأن يجعل من التكوين تكويناً أنجع ذلك أن التنسيق يسمح للوحدات بأن تكمل بعضها البعض، فالجهد يجب أن يكون شاملاً بمعنى أنه يفترض أن يتفق الأساتذة فيما بينهم على استراتيجية في التكوين شاملة الأهداف.

**السؤال:** إذا طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي

لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تنصحون؟

**الجواب:** أنصح بتفعيل التنسيق كذلك بين الأستاذ والطالب بمعنى أن الأستاذ يجب أن يكون

قريبا من طلبته بشكل يجعله يلم بنقاط ضعفهم ونقاط قوتهم، ويمكنه بالتالي من تدارك

الأمر.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم XIII

استبيان موجه للمكونين المتمثلين في أساتذة معهد الترجمة لجامعة الجزائر 2

الأستاذ(ة) الدكتور(ة) (رفض أن يذكر اسمه)

حوار تم بواسطة الحوار المباشر

بتاريخ: 27 يونيو 2021

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: أفضل ألا يذكر اسمي من فضلك.

السؤال: ما هي الشهادة المحصل عليها؟

الجواب: شهادة دكتوراه في اللسانيات سنة 1988.

السؤال: ما هو عدد السنوات التي قضيتها في التدريس؟

الجواب: أدرس منذ سنة 1990 وهو ما يعادل 31 سنة.

السؤال: ما هي الوحدات التي درستوها؟

الجواب: درست وحدة الترجمة الفورية عربي إنجليزي والترجمة التحريرية وعلم الترجمة.

السؤال: ما هي المؤسسة التي تنتمون إليها؟

الجواب: إنني خريج معهد الترجمة وقضيت مساري المهني كله بمعهد الترجمة.

السؤال: ما هو تصوركم للتكوين بقسميه النظري والتطبيقي؟

**الجواب:** التكوين في الترجمة هو عبارة عن مزيج بين النظري والتطبيقي، ولكنني أظن بأن التكامل بينهما يجب أن يكون وفق مبدأ التأثير والتأثر، بمعنى أنه يفترض أن نضع طالب الترجمة أمام الواقع، أي أن نجعله يشتغل على ترجمة النصوص وأن نكونه نظرياً حسب الأخطاء التي يقوم بها وهو ما أسميه « *Dynamic Translation* »، ولكن الأول أي التطبيقي لا يرجح على الثاني أي النظري بل هما كل متكامل.

**السؤال:** ما هي بالنسبة لكم الطريقة الأنجع لتدريس الترجمة؟

**الجواب:** أعتقد بأن التكوين بتصميمه الحالي لا يستجيب لمتطلبات العصر ذلك أن المشكلة تكمن أولاً وقبل كل شيء في ربط المادة بالترجمة، ويجب أن نركز على تكوين بنظرة وأهداف شاملة وموحدة للمادة، بمعنى أن كافة الجهود يجب أن تصب في وعاء واحد وهو تكوين كامل قدر الإمكان في المادة، أضف إلى ذلك مسألة غياب التنسيق والتواصل بين أساتذة المادة الواحدة الكفيل بأن يقود إلى تصور شامل للتكوين فيها بما يتناسب ومتطلبات التكوين.

لقد لاحظت طوال فترة تواجدي بالجامعة غياب تفكير شامل ومتناسق في كيفية تدريس الترجمة، بمعنى أن الأستاذ يكتفي بتدريس الوحدة التي يشرف عليها ولا يحاول أن ينسق مع زميله الذي يدرس وحدة أخرى بما يجعل عملهما يصب في إناء واحد وهو التكوين المتكامل والشامل، وهو التنسيق الذي يفترض أن يكون في إطار اللجنة البيداغوجية التي تم إقرارها لمعالجة هذه المسائل، لجنة تحدد معالم التكوين من خلال إنشاء فرق بيداغوجية

تتكفل بوضع دعائم بيداغوجية تصبح بمثابة الإطار العلمي الذي يحكم سير العملية التكوينية بأكملها ويتم ذلك من خلال عقد اجتماعات دورية يتم خلالها العمل على توحيد الرؤى والمجهودات.

ليس هذا فحسب بل أن التنسيق بين الإدارة وتلك اللجنة أمر لا مناص منه من أجل تجسيد عملها ميدانيا وتوفير الوسائل البيداغوجية لذلك.

أما من جهة الطلبة، فيمكنني أن أقول بأن المشكل لديهم هو مشكل لغة أي أن أهم عائق أمام تكوينهم هو التكوين القاعدي في اللغة وهو عامل لا يستهان به في العملية التكوينية. كما أود أن أضيف إلى أنه لا عيب في الاستلham من تجارب من سبقونا أو التجارب الناجحة عبر العالم في مجال تدريس الترجمة إذا كان الهدف من ذلك هو جعل التكوين في مجال الترجمة تكويناً يتماشى ومتطلبات العصر.

أما عن الطريقة الأنجع للتكوين في الترجمة فنتم عبر التفكير التشاوري الذي يجب أن يكون بين أصحاب الخبرة في هذا المجال بالتنسيق مع كل الفاعلين في مجال الترجمة، ولا يتأتى ذلك إلا عبر القيام بتحليل دقيق للفترة الماضية وتشخيص لمختلف النقائص والعيوب التي حالت دون وجود طريقة موحدة في التكوين، والتفكير في إيجاد الحلول الشاملة وليس الظرفية لها.

**السؤال:** إذا طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي

لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تنصحون؟

**الجواب:** تقاديا للتكرار، فإنني أنصح بالتنسيق بين أساتذة المادة الواحدة ورسم استراتيجية

المادة بأهداف شاملة تخدم مخرجات تكوين الطلبة وتحضرهم أحسن تحضير لسوق العمل.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم 01

استبيان موجه للمتربين المعتمدين والمحترفين

الأستاذة) يوسف أعراب

مترجم(ة) ترجمان(ة) معتمد(ة) ومكلف(ة) لدى محكمة حسين داي

(تم الحوار عبر الهاتف)

بتاريخ: 27 مارس 2021

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: هل لديكم مستخدمين في مكاتبكم؟

الجواب: نعم أوظف في ديواني مستخدم واحد (01) حامل شهادة جامعية في اللغة الألمانية.

السؤال: ما هو نوع الشهادات التي تشترطونها في توظيفكم؟

الجواب: وددت لو وظفت حملة شهادة في الترجمة.

السؤال: لماذا؟

الجواب: أولاً هناك نقص كبير في تخصص اللغة الألمانية عبر التراب الوطني ونحن قلة

من نؤمن هذا التخصص اللغوي، ثم لأن حملة شهادة في الترجمة سريعو التعلم والتأقلم مع

متطلبات الترجمة الرسمية التي تتميز بالدقة والتقنية والسرعة في الأداء.

السؤال: هل تشترطون الخبرة المهنية في الترجمة عند التوظيف؟

الجواب: لا.

السؤال: كيف يتم تكوينهم على مستوى المكتب؟

الجواب: أكلفهم بأعمال بسيطة في المرحلة الأولى وأقوم بتصحيح أعمالهم وأبلغهم بسبب قيامي بذلك التصحيح لكي يكونوا واعين بأخطائهم، وأزيد من درجة صعوبة الأعمال التي أكلفهم بها أولاً بأول مع تطورهم.

السؤال: ما هي المدة التي احتجتم إليها لتكوين مستخدمكم تكويناً يسمح لهم بمردود كامل وكلي؟

الجواب: أما عن التكوين، فأظن بأن ما يقل عن سنة واحدة (400 ساعة حسب تقديري) كافية لتكوين حملة شهادة في الترجمة، في حين أن الأشخاص الذي لديهم شهادات في تخصصات أخرى يحتاجون إلى فترة أطول بسنة ونصف (800 ساعة حسب تقديري).

السؤال: كيف تتم عملية تقييم وتقويم عمل مستخدمتك؟

الجواب: يتم التقييم أثناء عملية التصحيح والتدقيق في الترجمات وهنا أعين مدى تطور المستوى.

السؤال: إن طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تنصحون؟

**الجواب:** لا أدري ما هو السبب في قلة المترجمين في التخصص اللغوي عربي ألماني هذا من جهة ومن جهة ثانية لماذا لا يتم اعتماد التخصص في التكوين ولاسيما في المجالات الأكثر طلب عليها في سوق العمل.

**السؤال:** كنت سأطرح عليكم سؤالاً يتعلق بكيفية التنسيق بين الهيئة التي تمثلونها وبين الجامعة في مجال التكوين وتبادل الخبرات ولكنهم أجبتهم على الشرط الأول وأدعوكم للإجابة على الشرط الثاني من سؤالي والمتعلق بتبادل الخبرات؟

**الجواب:** بوسعي أن أقدم الكثير لطلبة الترجمة في تخصصي ولاسيما في المجال القانوني والقضائي وفي عدة مجالات أخرى، فأنا مستعد لمد يد المساعدة عند أول طلب من الجامعة على ذلك.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم 02

استبيان موجه للمتربين المعتمدين والمحترفين

الأستاذة) نوال أكليل

مترجم) ترجمان) معتمد) ومكلف) لدى محكمة الرويبة

(حوار تم عبر الهاتف)

بتاريخ: 07 يناير 2021

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: هل لديكم مستخدمين في مكاتبكم؟

الجواب: نعم أوظف في مكاتبتي مستخدمين اثنين (02) واحدة تحمل شهادة في الترجمة

والأخرى تحمل شهادة جامعية في اللغة الانجليزية.

السؤال: ما هو نوع الشهادات التي تشترطونها في توظيفكم؟

الجواب: أفضل شخصيا توظيف حملة شهادة في الترجمة.

السؤال: لماذا؟

الجواب: لأنهم ببساطة سريعو التأقلم مع مقتضيات العمل ولديهم قدرة على استيعاب طبيعة

العمل الذي نقوم به بشكل سريع، والدليل على ذلك المستخدمة التي أوظفها والتي تحمل

شهادة في اللغة الإنجليزية، أكاد لا استعين بها في الترجمة وإنما تقوم في غالب الأحيان بأعمال إدارية وقليل من الترجمة.

**السؤال:** هل تشترطون الخبرة المهنية في الترجمة عند التوظيف؟

**الجواب:** لا لا أشترط الخبرة المهنية وأنا من يكسبهم تلك الخبرة.

**السؤال:** كيف يتم تكوينهم على مستوى المكتب؟

**الجواب:** كنت جدا محظوظة لأنني وظفت في مكتبي مستخدمة تتمتع بمستوى جيد في الترجمة ولم أتعب بصراحة في تكوينها بل طورت مستواها بفعل تعاملها اليومي مع مختلف المستندات.

**السؤال:** ما هي المدة التي احتجتم إليها لتكوين مستخدميكم تكوينا يسمح لهم بمردود كامل وكلي؟

**الجواب:** لقد قدرت المدة التي تلزم الحامل لشهادة في الترجمة بسنة ونصف لكي يصبح قادرا على ترجمة معظم الوثائق التي نستقبلها وأعتقد بأن المدة اللازمة لغير المترجمين هي السنتين اثنتين والنصف سنة (أي ما يعادل 1200 ساعة) تقريبا.

**السؤال:** كيف تتم عملية تقييم وتقويم عمل مستخدمتك؟

**الجواب:** التقييم يتم أثناء تصحيح أعمال المستخدمين، أدرك حينها مدى تطورهما مرحلة بمرحلة، وهي المراقبة التي تمكنني من معرفة النقاط التي يجب أن أركز عليها تكويني من أجل تطوير مستوى المستخدمين.

**السؤال:** إن طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي

لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تتصحون؟

**الجواب:** لاحظت وجود العديد من النقائص في التكوين القاعدي للمستخدمين وهو التكوين

في اللغة وهو أمر أستغربه لأن العنصر الأساسي في التكوين الجامعي في الترجمة هو

عنصر اللغة ومدى التمكن منها ولكنني فوجئت بأن الحاملين لشهادة في اللغات مثل اللغة

الإنجليزية يعانون هم الآخرين في نقص في تكوينهم القاعدي وهو ما أنصح بتداركه.

**السؤال:** كنت سأطرح عليكم سؤالاً يتعلق بكيفية التنسيق بين الهيئة التي تمثلونها وبين

الجامعة في مجال التكوين وتبادل الخبرات ولكنكم أجبتكم على الشرط الأول وأدعوكم للإجابة

على الشرط الثاني من سؤالي والمتعلق بتبادل الخبرات؟

**الجواب:** ليس لدي ما أضيفه بهذا الشأن، فأول نصيحة يمكنني أن أقدمها هي التركيز على

اللغة، ثم أنني على أتم الاستعداد لإفادة الجامعة بخبرتي الميدانية في الترجمة القضائية

والقانونية، كما أنني على أتم الاستعداد للتعلم من أساتذة معهد الترجمة كيفية تقديم تكوين

أنجع لطلبة المعهد عندما يلجون سوق العمل من خلال ترشحهم للعمل في دواويننا حتى

وإن لم يستقروا فيها.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم 03

استبيان موجه للمتربين المعتمدين والمحترفين

الأستاذة) محمد بن العربي الكبيش

مترجم(ة) ترجمان(ة) معتمد(ة) ومحلف(ة) لدى محكمة تيارت

(تم الحوار عبر الهاتف)

بتاريخ: 01 يناير 2021

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: هل لديكم مستخدمين في مكاتبكم؟

الجواب: نعم أوظف في ديواني ثلاثة (03) مستخدمين وهم يشغلون على التوالي مهنة

مساعد ومراجع ومدقق، أما المساعد فهو حاصل على شهادة التعليم الثانوي، في حين

يحمل الثاني شهادة التعليم المتوسط، أما الثالث فلقد كان يشغل وظيفة كاتب ضبط بمحكمة

تيارت وهو يحمل شهادة التعليم المتوسط كذلك.

السؤال: ما هو نوع الشهادات التي تشترطونها في توظيفكم؟

الجواب: كنت أفضل أن أوظف مستخدمين من حاملي شهادة في الترجمة وذلك حبا مني

للمهنة ولكنني أوظف حاليا في ديواني ثلاثة مستخدمين من غير حملة شهادة في الترجمة،

بل أحدهم يحمل شهادة التعليم المتوسط وكان يشغل كاتب ضبط بمحكمة الصلح بتيارت،

وأخر يحمل شهادة التعليم المتوسط وهو يشتغل عندي كمراجع ومدقق للأعمال المترجمة  
وأخر يتقن الأعمال الإدارية ومستواه الدراسي السنة الثالثة ثانوي، كلفته بالتسيير الإداري  
لديواني.

**السؤال: لماذا؟**

**الجواب:** أفضل توظيف مستخدمين من حاملي شهادة في الترجمة لأنني على يقين بأنهم  
سيأقلمون بسرعة مع عمل الديوان لأنهم لديهم تكوينا مسبقا فيه وهو ما يكسبهم مؤهلات  
تكاد تنعدم لدى بقاي المستخدمين الآخرين من حاملي شهادات في تخصصات أخرى،  
ولكنني أتأسف لعدم وجود تكوين متخصص ولاسيما في مجال الترجمة القانونية  
والمصطلحات القانونية وترجمان الجلسات.

**السؤال:** هل تشترطون الخبرة المهنية في الترجمة عند التوظيف؟

**الجواب:** لا لأنني أنا من يكونهم لأنهم يحتاجون إلى تكوين ميداني في المصطلحات  
القانونية.

**السؤال:** كيف يتم تكوينهم على مستوى المكتب؟

**الجواب:** أعطيتهم نصوص للترجمة وأقوم بتصحيح ترجماتهم من أجل متابعة مدى تطورهم.

**السؤال:** ما هي المدة التي احتجتم إليها لتكوين مستخدمكم تكوينا يسمح لهم بمردود كامل  
وكلي؟

**الجواب:** أما عن التكوين، فأنا أطبق قاعدة الستة (06) أشهر من التكوين بمعدل خمس (05) ساعات من الترجمة في اليوم وهو ما يعادل قرابة 600 ساعة من الترجمة المستمرة، وهي القاعدة التي خضعت لها في بداية مشواري وتمكنت بفضلها من تعلم الترجمة وأظنها لا تزال ناجعة إلى يومنا هذا، فالمسألة ليست مسألة وقت أو ساعات وإنما هي مسألة إرادة في التعلم والصبر والأخذ بنصائح المكون وحب المهنة.

أما فيما يتعلق بنظرائهم من حاملي شهادات جامعية في اختصاصات أخرى ولاسيما منها اللغات، فإنني أعتقد بأنه لزمهم ضعف تلك المدة نظرا لعدم توفرهم على تكوين قاعدي في الترجمة يمكنهم من كسب الوقت والجهد في التعامل مع مختلف النصوص.

**السؤال:** كيف تتم عملية تقييم وتقويم عمل مستخدمتك؟

**الجواب:** يكون التقييم عند التصحيح وقياس مدى إلمامهم بحديثيات اللغتين العربية والفرنسية ومدى إلمامهم باللغة المترجم منها وإليها.

**السؤال:** إن طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تتصحون؟

**الجواب:** أقترح التفكير في إنشاء قسم مختص للترجمان وأخرى للمترجم القانوني والقضائي والترجمان الأدبي وترجمان الملتقيات والترجمان الدبلوماسي والترجمة الشفوية والتتابعية وغيرها من أنواع الترجمات الأخرى، مثل ما هو معمول به في السوربون.

**السؤال:** كنت سأطرح عليكم سؤالاً يتعلق بكيفية التنسيق بين الهيئة التي تمثلونها وبين الجامعة في مجال التكوين وتبادل الخبرات ولكنهم أجبتهم على الشرط الأول وأدعوكم للإجابة على الشرط الثاني من سؤالي والمتعلق بتبادل الخبرات؟

**الجواب:** نعم نحن نسعى جاهدين للنهوض بالترجمة نظراً لحبنا للامشروط لها ونود أن نفيد طلبتنا بخبرتنا الميدانية التي تضعهم أمام واقع سوق العمل ولكن جسور التواصل غير قائمة، وعليه نناشد القائمين على التكوين الأكاديمي بمختلف معاهد الترجمة تمكيننا من مد يد المساعدة لهم في إطار تبادل للخبرات يعود بالفائدة على طلبة الغد.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم 04

استبيان موجه للمتربين المعتمدين والمحترفين

الأستاذة) سعاد براهيمى

مترجم(ة) ترجمان(ة) معتمد(ة) ومحلّف(ة) لدى محكمة الدار البيضاء

(تم الحوار عبر الهاتف)

بتاريخ: 21 مارس 2021

السؤال: هل يمكنى أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: هل لديكم مستخدمين في مكاتبكم؟

الجواب: نعم أوظف في ديوانى مستخدمة واحدة (01) تحمل شهادة في اللغة الفرنسية.

السؤال: ما هو نوع الشهادات التى تشترطونها في توظيفكم؟

الجواب: أفضل توظيف حملة شهادة في الترجمة.

السؤال: لماذا؟

الجواب: نظرا لكفاءتهم وتكوينهم القاعدي الذى يمكنهم من التأقلم بسرعة مع ظروف العمل.

السؤال: هل تشترطون الخبرة المهنية في الترجمة عند التوظيف؟

الجواب: لا.

السؤال: كيف يتم تكوينهم على مستوى المكتب؟

**الجواب:** أكلفهم بأعمال بسيطة في المرحلة الأولى وأقوم بتصحيح أعمالهم وأبلغهم بسبب قيامي بذلك التصحيح، وأزيد من درجة صعوبة الأعمال التي أكلفهم بها أولاً بأول مع تطورهم.

**السؤال:** ما هي المدة التي احتجتم إليها لتكوين مستخدميكم تكويناً يسمح لهم بمردود كامل وكلي؟

**الجواب:** أما عن التكوين، فأظن بأن سنة واحدة (600 ساعة حسب تقديري) كافية لتكوين حملة شهادة في الترجمة، في حين أن الأشخاص الذي لديهم شهادات في تخصصات أخرى يحتاجون إلى فترة أطول قدرتها بسنتين اثنتين وأكثر (1200 ساعة حسب تقديري).

**السؤال:** كيف تتم عملية تقييم وتقييم عمل مستخدمتك؟

**الجواب:** يتم التقييم أثناء عملية التصحيح والتدقيق في الترجمات وهنا أعين مدى تطور المستوى.

**السؤال:** إن طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تنصحون؟

**الجواب:** أظن بأن طلبة اليوم يعانون من نقص التجربة والتطبيق بدليل افتقارهم لمحصلة مصطلحية ومعرفية تمكنهم من التأقلم السريع مع ظروف العمل في مكاتبنا وهو أمر يجب تداركه.

**السؤال:** كنت سأطرح عليكم سؤالاً يتعلق بكيفية التنسيق بين الهيئة التي تمثلونها وبين الجامعة في مجال التكوين وتبادل الخبرات ولكنهم أجبتهم على الشرط الأول وأدعوكم للإجابة على الشرط الثاني من سؤالي والمتعلق بتبادل الخبرات؟

**الجواب:** أنا مستعدة لمساعدة زملائي في المهنة إذا طلب مني ذلك ولكنه يجب تأطير تلك المساعدة وتحديد معالمها وكيفياتها، لأنه من غير السهل تنظيمها ولكننا مستعدون لكل اقتراح يصدر عن الجامعة.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم 05

استبيان موجه للمتربين المعتمدين والمحترفين

الأستاذة) توفيق بلعالفة دوما

مترجم(ة) ترجمان(ة) معتمد(ة) ومحلّف(ة) لءى محكمة الشلف

(حوار مباشر)

بتاريخ: 07 مارس 2020

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: هل لديكم مستخدمين في مكاتبكم؟

الجواب: نعم أوظف في مكاتبى مستخدمين اثنين (02) من حاملى شهادات ماستر فى اللغة

الألمانية وهما يشتغلان بمكاتبى منذ قرابة الخمس (05) سنوات.

السؤال: ما هو نوع الشهادات التى تشترطونها فى توظيفكم؟

الجواب: صراحة أفضل توظيف مستخدمين من حاملى شهادات فى الترجمة.

السؤال: لماذا؟

الجواب: إن دواوينا يحكمها مبدأ العرض والطلب وهو مبدأ السوق الذى لا يمهلك الوقت

الكافى لتكوين مستخدمين تنافسيين بالكيفية التى تسمح لهم بالتعامل مع احتياجات الزبون

من حيث الترجمة وهو ما أملى على ضرورة توظيف مستخدمين جاهزين مسبقا للترجمة

ومتكونين على تقنياتها وميكانيزماتها وأقصد هنا حملة شهادة في الترجمة ولكن النقائص التي لاحظناها على هؤلاء هي نقائص مرتبطة بالمحصلة المعرفية والمصطلحية وبالأخص في مجال الترجمة القانونية والقضائية وهو ما يدل على عدم تعاملهم مع تلك النصوص خلال تكوينهم الجامعي وهي النقائص التي تشكل أهم عقبة في تكوينهم.

**السؤال:** هل تشترطون الخبرة المهنية في الترجمة عند التوظيف؟

**الجواب:** نعم أشترط الخبرة المهنية ولكنني ناذرا ما قدم إلى مكنتي مترجمون ذوو خبرة مهنية.

**السؤال:** كيف يتم تكوينهم على مستوى المكتب؟

**الجواب:** تتم عملية تكوين المستخدمين على مستوى المكتب أثناء مدة عملهم إذ نكلفهم في بداية الأمر بترجمات بسيطة ثم ومع مرور الزمن ينتقلون إلى ترجمات أكثر تعقيدا.

**السؤال:** ما هي المدة التي احتجتم إليها لتكوين مستخدمكم تكوينا يسمح لهم بمردود كامل وكلي؟

**الجواب:** حسب تجربتي يحتاج ممتهن الترجمة إلى فترة تكوين تقدر بخمسة أو ستة أشهر لكي يصبح مترجما ذو مستوى مقبول وهو ما يمثل حوالي 700 ساعة من العمل في الترجمة، في حين يحتاج ممتهن الترجمة من حاملي شهادات في اللغات إلى فترة تكوين أطول تمتد إلى تسعة أشهر لكي يصبح جاهزا لترجمة بعض الوثائق البسيطة.

**السؤال:** كيف تتم عملية تقييم وتقويم عمل مستخدمتك؟

**الجواب:** تتم عملية التقييم وبكل بساطة عندما أقوم بمراجعة ترجمة عمال المكتب وأطلع بالتالي على الأخطاء التي يقعون فيها وأدعوهم لتصحيحها وهو ما يمكنني من معرفة المستوى الذي بلغه العامل في تكوينه.

**السؤال:** إن طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تتصحون؟

**الجواب:** إن أكثر شيء أود أن أتحدث بشأنه بخصوص التكوين الأكاديمي للطلبة هو أنه يبقى غير كاف نظرا للحجم الساعي القليل للتكوين في مختلف مجالات النشاط مجال الترجمة.

**السؤال:** كنت سأطرح عليكم سؤالاً يتعلق بكيفية التنسيق بين الهيئة التي تمثلونها وبين الجامعة في مجال التكوين وتبادل الخبرات ولكنكم أجبتم على الشرط الأول وأدعوكم للإجابة على الشرط الثاني من سؤالي والمتعلق بتبادل الخبرات؟

**الجواب:** يمكن لذلك التعاون أن يتجسد من خلال تمكين الطلبة من إجراء تربيصات ميدانية قصيرة المدى على مستوى دواويننا وأن يعد صاحب الديوان تقويماً لعمل الطالب يرسله إلى الجامعة ليعطيها نظرة ميدانية عن مؤهلات الطالب. كما يمكنه أن يتجسد كذلك من خلال إلقاء محترفي الترجمة لندوات ومحاضرات وتنظيمهم لأيام دراسية تتدرج في إطار منظم ومدرّس حسب حاجيات التكوين الأكاديمي في مجال الترجمة.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم 06

استبيان موجه للمتربين المعتمدين والمحترفين

الأستاذة (ة) أمينة بن سليم حرم بورزام

مترجم (ة) ترجمان (ة) معتمد (ة) ومحلف (ة) لدى محكمة بئر مراد رابس

(حوار بواسطة البريد الإلكتروني)

بتاريخ: 21 مارس 2020

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: هل لديكم مستخدمين في مكاتبكم؟

الجواب: نعم أوظف في ديواني مستخدمين اثنين (02) يحملان شهادة في الترجمة.

السؤال: ما هو نوع الشهادات التي تشترطونها في توظيفكم؟

الجواب: أفضل توظيف حملة شهادات في الترجمة.

السؤال: لماذا؟

الجواب: نظرا لمؤهلاتهم وكفاءتهم في العمل وسرعة تأقلمهم مع ظروف العمل في ديواني.

السؤال: هل تشترطون الخبرة المهنية في الترجمة عند التوظيف؟

الجواب: لا.

السؤال: كيف يتم تكوينهم على مستوى المكتب؟

**الجواب:** يختلف التكوين لديوان الترجمة عن التكوين الجامعي وبما أنني أشتغل كأستاذة جامعية بمعهد الترجمة لجامعة الجزائر 2، فإنني أحاول قدر الإمكان اعتماد المنهجية في التكوين على مستوى ديواني للترجمة الرسمية وذلك من خلال حمل مستخدمتي على تطبيق ما تعلمته بالجامعة وبالتالي العمل بمنهجية وانتظام، وأحاول بالتالي قدر الإمكان ربط التكوين الجامعي بالتكوين المهني سعياً مني لتحفيزهما على أن ترفعا التحدي الذي تطرحه الترجمة القانونية والقضائية التي تشكل معظم أعمالنا في الديوان وأن تعملنا بطريقة علمية ممنهجة وأن تتميزا عن غيرهما من المترجمين الآخرين بالفعالية والتقنية العالية في العمل.

**السؤال:** ما هي المدة التي احتجتم إليها لتكوين مستخدمكم تكويناً يسمح لهم بمردود كامل وكلي؟

**الجواب:** قدرت المدة اللازمة لتكوين المستخدمين من حملة شهادة في الترجمة بسنة واحدة وأكثر بقليل وهو ما يعادل حجم ساعي قدره 500 ساعة من العمل في الترجمة، بالمقابل يحتاج نظرائهم من حملة شهادة جامعية في غيرها من التخصصات الأخرى بضعف هذا الحجم أي 1000 ساعة.

**السؤال:** كيف تتم عملية تقييم وتقويم عمل مستخدمتك؟

**الجواب:** المراقبة المستمرة والتصحيح هما الوسيلتان الأنجع لتقييم عمل المستخدمين على مستوى ديواني للترجمة الرسمية وهو التقييم الذي تختلف معاييرها عن تلك التي أعتمدها في تقييم طلبتي، إذ أنني أراعي في هذا التقييم سرعة الإنجاز ونسبة الفعالية في الترجمة وهما

عاملان أساسيان في مؤسسة تحكمها متطلبات سوق تحكمه المنافسة والفعالية عكس  
الجامعية التي يبقى الهدف من التكوين هو الجاهزية والتحضيرين النظري والتطبيقي لسوق  
العمل.

**السؤال:** إن طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي  
لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تتصحون؟

**الجواب:** النصيحة التي بوسعي أن أقدمها لكل من يريد ولوج سوق الترجمة هي أن يستغل  
مرحلة التكوين الجامعي أحسن استغلال ذلك أنه لديه الوقت الكافي لتكوين نفسه جيدا وألا  
يقتصر على ما يتلقاه من دروس في الجامعة بل أن يسرح بفضوله ويبحث ويستكشف  
مجالات غير متاحة له في الجامعة وأن يضع نصب عينيه إثراء محصلته المصطلحية  
والمعرفية من أجل رفع تحديات سوق الترجمة.

**السؤال:** كنت سأطرح عليكم سؤالاً يتعلق بكيفية التنسيق بين الهيئة التي تمثلونها وبين  
الجامعة في مجال التكوين وتبادل الخبرات ولكنكم أجبتم على الشرط الأول وأدعوكم للإجابة  
على الشرط الثاني من سؤالي والمتعلق بتبادل الخبرات؟

**الجواب:** يمكنني أن أجيب عن هذا السؤال كمحترفة في الترجمة أولاً من خلال تشجيع  
طلبتنا على البحث عن تربصات تطبيقية على مستوى دواوين الترجمة نظراً للحجم الكبير  
من الأعمال التي تقوم بها تلك الدواوين في مجال الترجمة عامة والترجمة القانونية والقضائية

خاصة وكذا نظرا للخبرة المحترمة التي يتوفر عليها أصحاب تلك الدواوين والتي تمكنوا من جنيها على مر السنين التي مارسوا فيها الترجمة بكل أنواعها.

أما نصيحتي كأستاذة بمعهد الترجمة، فأحث الطلبة على عدم الاكتفاء بما يلقن لهم في قاعات الدرس وأن يجعلوا من الترجمة هدفا يعيشون من أجله وألا يخوضوا فيها إلا إذا كانوا محبين لها، ذلك أنها عمل شاق وممتع في نفس الوقت، شاق لأنها اختبار دائم ومستمر للمحصلة المعرفية نظرا للتطور المتسارع الوتيرة الذي يشهده عالمنا وممتع لأنها ميدان يتجدد باستمرار، فلا مكان ولا وقت للملل فيه.

نهاية الحوار.

## الملحق رقم 07

استبيان موجه للمتربين المعتمدين والمحرفين

الأستاذة) عديلة بن عودة

مترجم(ة) ترجمان(ة) معتمد(ة) ومحلف(ة) لدى محكمة بئر مراد رابس

(حوار تم عبر الهاتف)

بتاريخ: 07 مارس 2020

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: هل لديكم مستخدمين في مكاتبكم؟

الجواب: أوظف مستخدمتان اثنتان (02) في ديواني، الأولى حاملة لشهادة ليسانس في

الترجمة والثانية تحمل شهادة ليسانس في اللغة الفرنسية، قبل توظيفهما، لم تكن لديهما أية

علاقة بالترجمة المعتمدة وأظن أن السبب في ذلك هو طبيعة النصوص التي تعطى لهم

في الجامعة والتي تكون في غالبيتها أدبية وهو الأمر الذي يدفعني إلى اقتراح تنوع

النصوص التي تعرض على الطلبة في تكوينهم الجامعي.

السؤال: ما هو نوع الشهادات التي تشترطونها في توظيفكم؟

الجواب: أفضل توظيف مترشحين من حملة شهادة ليسانس في الترجمة لأن الفائدة تكون

متبادلة وتعود على الاثنتين صاحب العمل والعامل، إذ تسمح للمستخدم باكتساب مهارات

وخبرة وتسمح لصاحب العمل بالحصول على كفاءات جامعية تتأقلم بسرعة مع الترجمة المحترفة.

**السؤال: لماذا؟**

**الجواب:** لأنني وبحكم تجربتي توصلت إلى قناعة أن حاملي شهادات في الترجمة ملمون بخبايا مهنة الترجمة وتكوينهم بالتالي يكون أسهل وأسرع من نظرائهم من حاملي شهادات في اللغات ولديهم مستوى مقبول في الترجمة.

**السؤال: هل تشترطون الخبرة المهنية في الترجمة عند التوظيف؟**

**الجواب:** لا نظرا لقلة الأشخاص من ذوي الخبرة ولتشجيع الشباب الذي يتكون بسرعة وكان لي وأن استقبلت العديد من طالبي العمل من مختلف التخصصات الأخرى ولكنني رفضت.

**السؤال: كيف يتم تكوينهم على مستوى المكتب؟**

**الجواب:** نقوم باختبارهم لمعرفة المستوى ونشرح لهم طبيعة الوثائق التي نعالجها والميادين التي نتطرق إليها وتتم عملية تكوين المستخدمين على مستوى الديوان أثناء مدة عملهم، إذ نكلفهم في بداية الأمر بترجمات بسيطة ثم ومع مرور الزمن ينتقلون إلى ترجمات أكثر تعقيدا.

**السؤال: ما هي المدة التي احتجتم إليها لتكوين مستخدميكم تكوينا يسمح لهم بمردود كامل وكلي؟**

**الجواب:** مرت علينا عشر سنوات من التجربة ولا زلت لا أستطيع ترجمة العديد من الوثائق نظرا لشدة تقنياتها ولكنني وإذا ما أستند إلى تجربتي، لقد سبق لي وأن أجبت في مستهل الحوار على هذا السؤال ولكن لا بأس في أن أتطرق لهذا الموضوع بشيء من التفصيل نظرا لأهميته. يكون الطلبة الذين نقوم بتوظيفهم متفوقين في غالبية الأحيان في دراستهم، ولكنهم عندما يلجون سوق العمل في مجال الترجمة، غالبا ما يصطدمون بالواقع، فيلزمهم حينها فترة من التكوين الميداني وهي الفترة التي قدرتها وعلى حسب تجربتي بـ 08 أشهر بمعدل 300 ساعة بالنسبة لحاملي شهادة في الترجمة واعتقد بأنه يلزم ضعف ذلك الحجم الساعي عندما يتعلق الأمر بحاملي شهادات جامعية في تخصصات أخرى، لكي يصبحوا قادرين على ترجمة بعض الوثائق البسيطة وهو ما يوافق قرابة السنة الواحدة إلى سنتين اثنتين من التكوين المستمر في الترجمة ليتمكنوا من بلوغ مستوى يسمح لهم بترجمة معظم الوثائق التي يعالجها المكتب، بمعنى أنه غالبا ما يقوم المترجم المعتمد والمحلف في مكتبه بتقسيم العمل حسب درجة صعوبة الوثيقة، وخوفه بالتالي من المسؤولية الملقاة على عاتقه، لكي يصبح المستخدم مترجما ذو مستوى مقبول، هذا إذا كان من خريجي معهد الترجمة، أما ممتن الترجمة من حاملي شهادات في اللغات، فيحتاج حينها إلى فترة تكوين أطول لكي يصبح جاهزا لترجمة مجمل الوثائق.

**السؤال:** كيف تتم عملية تقييم وتقويم عمل مستخدمتك؟

**الجواب:** تتم عملية التقييم وبكل بساطة عندما أقوم بمراجعة أعمال مستخدمي الديوان وأطلع بالتالي على الأخطاء التي يقعون فيها وأدعوهم لتصحيحها وهو ما يمكنني من معرفة المستوى الذي بلغه المستخدم في تكوينه.

**السؤال:** إذا طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تنصحون؟

**الجواب:** إن أكثر شيء أود أن أتحدث بشأنه بخصوص التكوين الأكاديمي للطلبة هو أنه يبقى غير كاف نظرا للحجم الساعي القليل للتكوين في مختلف ميادين النشاط في مجال الترجمة.

**السؤال:** كنت سأطرح عليكم سؤالاً يتعلق بكيفية التنسيق بين الهيئة التي تمثلونها وهي سلك المترجمين المعتمدين وبين الجامعة في مجال التكوين وتبادل الخبرات ولكنكم أجبتم على الشرط الأول وأدعوكم للإجابة على الشرط الثاني من سؤالي والمتعلق بتبادل الخبرات؟

**الجواب:** أنصح بإجراء تربصات تطبيقية ودورات تكوينية في الميدان أو حث المحترفين في مجال الترجمة على تنشيط محاضرات أو دورات تكوينية على مستوى الجامعة لإفادة الطلبة بخبراتهم. كما أرى بأن التواصل بين الجامعة وبين ممتهي الترجمة هو أمر ضروري وذلك من أجل تبادل المعلومات والخبرات بخصوص مرافقة الطلبة في تكوينهم الجامعي والمهني ولاسيما في مجال الترجمة القانونية.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم 08

استبيان موجه للمتربين المعتمدين والمحترفين

الأستاذة) قاقو بايو حرم بن واري

مترجم(ة) ترجمان(ة) معتمد(ة) ومحلف(ة) لدى محكمة بئر مراد رابيس

(حوار تم عبر الهاتف)

بتاريخ: 10 مارس 2020

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: هل لديكم مستخدمين في مكاتبكم؟

الجواب: نعم أوظف في ديواني أربع (04) مستخدمين اثنان (02) يحملان شهادة في

الترجمة واثنان (02) يحملان شهادة في اللغات.

السؤال: ما هو نوع الشهادات التي تشترطونها في توظيفكم؟

الجواب: أفضل توظيف حملة شهادات في الترجمة.

السؤال: لماذا؟

الجواب: نظرا لمؤهلاتهم وكفاءتهم في العمل وسرعة تأقلمهم مع ظروف العمل في ديواني.

السؤال: هل تشترطون الخبرة المهنية في الترجمة عند التوظيف؟

الجواب: لا.

**السؤال:** كيف يتم تكوينهم على مستوى المكتب؟

**الجواب:** يكون التكوين تدريجياً، إذ نبدأ بتكليفهم بأعمال إدارية وشيء من الترجمة البسيطة لبعض الوثائق التي لا تحتاج إلى كفاءة عالية وذلك من أجل تمكينهم من التأقلم مع العمل في الديوان، بعد ذلك تزداد الأعمال صعوبة وتعقيدا إلى أن يصبحوا قادرين على التعامل مع معظم الوثائق.

**السؤال:** ما هي المدة التي احتجتم إليها لتكوين مستخدميكم تكوينا يسمح لهم بمردود كامل وكلي؟

**الجواب:** قدرت المدة اللازمة لتكوين المستخدمين من حملة شهادة في الترجمة بسنة ونصف وهو ما يعادل حجم ساعي قدره 600 ساعة من العمل في الترجمة، في حين أعتقد بأنه يلزم نظرائهم من حملة شهادة جامعية في غيرها من التخصصات الأخرى بضعف هذا الحجم أي 1200 ساعة.

**السؤال:** كيف تتم عملية تقييم وتقويم عمل مستخدميكم؟

**الجواب:** أقوم بتقييم عمل مستخدمي الديوان بواسطة المراقبة المستمرة لعملهم، وأدرك نسبة تطورهم من خلال اطلاعي على نسبة وقوعهم في الخطأ.

**السؤال:** إن طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي

لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تنصحون؟

**الجواب:** لا يمكنني الحكم على التكوين الجامعي لأنني درست الترجمة في عهد النظام الكلاسيكي وليست لدي أية معلومات عن التكوين في إطار نظام ل.م.د ولكنني لاحظت بأن مترجم اليوم المتخرج من الجامعة يفتقر نوعا ما إلى محصلة مصطلحية ومعرفية في جل الميادين التي تحكم سوق العمل، وأظن بأنه أصبح لزاما على الجامعة الجزائرية أن ترسم استراتيجية تكوين تراعي فيها متطلبات العمل في تكوينها لطلبة الترجمة.

**السؤال:** كنت سأطرح عليكم سؤالا يتعلق بكيفية التنسيق بين الهيئة التي تمثلونها وبين الجامعة في مجال التكوين وتبادل الخبرات ولكنكم أجبتم على الشرط الأول وأدعوكم للإجابة على الشرط الثاني من سؤالي والمتعلق بتبادل الخبرات؟

**الجواب:** كوني رئيسة الغرفة الوطنية للمترجمين الترجمة الرسميين، فإنني وجمهور المترجمين الرسميين مستعدون وجاهزون لتقديم المساعدة لمعهد الترجمة من خلال تنظيم أيام دراسية نتبادل فيها تجربتنا الميدانية وخبرتنا في مجال الترجمة الرسمية مع طلبة الترجمة ونعرفهم بالتالي بمخرجات التكوين الجامعي لعلمهم يختارون سوق الترجمة القانونية والقضائية.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم 09

استبيان موجه للمتربين المعتمدين والمحترفين

الأستاذة) محمد رضا بوخالفة

مترجم(ة) ترجمان(ة) معتمد(ة) ومحلّف(ة) لدى محكمة بوقادير

(حوار مباشر)

(أود أن أشير إلى أن الشخص الذي حاورته أجنبي باللغة الفرنسية وقمت بترجمة

أقواله إلى اللغة العربية)

بتاريخ: 07 مارس 2020

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: هل لديكم مستخدمين في مكاتبكم؟

الجواب: نعم أوظف في ديواني أربعة (04) مستخدمين من حاملي شهادات في اللغات

وغيرها من التخصصات الأخرى

السؤال: ما هو نوع الشهادات التي تشترطونها في توظيفكم؟

الجواب: صراحة أفضل توظيف مستخدمين من حاملي شهادات في اللغات عوض توظيف

المستخدمين من حاملي شهادات في الترجمة.

السؤال: لماذا؟

**الجواب:** لأنني وبحكم تجربتي توصلت إلى نتيجة أن حاملي شهادات في الترجمة يفضلون التوجه إلى مجال التدريس في التربية الوطنية التي تبحث عن مثل تلك الشهادات ويعملون في مكاتب الترجمة من أجل اكتساب القليل من الخبرة ثم يغادرونها بعد ذلك، ما يضع صاحب ديوان الترجمة أمام حتمية البحث عن مستخدمين آخرين وتكوينهم مرة أخرى وهو ما يثقل كاهل صاحب الديوان ويكلفه من الوقت المخصص للتكوين الكثير، هي كلها أمور أملت علينا ضرورة اللجوء إلى تفضيل حاملي الشهادات في اللغات ولاسيما حاملي شهادات في اللغات وبالأخص اللغة الألمانية عوض في الترجمة نظرا لاستقرارهم بصفة عامة في منصبهم بديواننا وقدرنا مدة مكوث حاملي شهادات الترجمة في ديواننا بسنة واحدة (01) ثم يغادرون، في حين أن حاملي الشهادات في اللغات يمكنون لفترة أطول.

**السؤال:** هل تشترطون الخبرة المهنية في الترجمة عند التوظيف؟

**الجواب:** أبدا والسبب بسيط يكمن في كون أصحاب الخبرات تكون لديهم ردود أفعال مكتسبة يصعب تصحيحها وكذا نظرا لصعوبة تأقلمهم مع الطريقة التي نعتمدها في ترجماتنا.

**السؤال:** كيف يتم تكوينهم على مستوى الديوان؟

**الجواب:** تتم عملية تكوين المستخدمين على مستوى الديوان من خلال تكليفهم بأعمال بسيطة في بداية الأمر وتصحيحها وشرح سبب ذلك التصحيح وفي المرحلة الثانية حث المستخدم على التصحيح الذاتي أي تشجيعه على تصحيح أخطاءه بنفسه وذلك لكي تترسخ في ذهنه المعلومات الجديدة وأن يشرح أسباب خياراته ويعيد دائما قراءة ترجماته.

**السؤال:** ما هي المدة التي احتجتم إليها لتكوين مستخدمكم تكوينا يسمح لهم بمردود كامل

وكلي؟

**الجواب:** على حد علمي يحتاج ممتحن الترجمة إلى 800 ساعة تكوين في الترجمة على

مستوى الديوان دون احتساب أوقات الراحة وهو ما من شأنه أن يكسبه مستوى مقبول في

الترجمة على مستوى الديوان ويتمكن بالتالي من ترجمة معظم الوثائق التي يعالجها الديوان.

**السؤال:** كيف تتم عملية تقييم وتكوين عمل مستخدمك؟

**الجواب:** تتم عملية التقييم وبكل بساطة عندما أقوم بمراجعة ترجمة مستخدمي الديوان وأطلع

بالتالي على الأخطاء التي يقعون فيها وأدعوهم لتصحيحها وهو ما يمكنني من معرفة

المستوى الذي بلغه المستخدم في تكوينه.

**السؤال:** إذا طلبت منكم، وبصفتكم تشتغلون كذلك في التكوين على مستوى معهد الترجمة

لجامعة الجزائر كأستاذ جامعي، تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي

والجامعي لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تنصحون؟

**الجواب:** إن أكثر شيء أود أن أتحدث بشأنه بخصوص التكوين الأكاديمي للطلبة وبحكم

أنني أشتغل كأستاذ جامعي بمعهد الترجمة هو وعلى حد تقديري الحجم الساعي الضعيف

المخصص للترجمة كتطبيق ولا يكفي لتكوين الطالب تكوينا يسمح له بولوج سوق العمل.

كما أوصي باعتماد نظام سنة واحدة للجدع المشترك وسنة أخرى اختصاص.

**السؤال:** كنت سأطرح عليكم سؤالاً يتعلق بكيفية التنسيق بين الهيئة التي تمثلونها وهي سلك المترجمين المعتمدين وبين الجامعة في مجال التكوين وتبادل الخبرات ولكنكم أجبتم على الشرط الأول وأدعوكم للإجابة على الشرط الثاني من سؤالتي والمتعلق بتبادل الخبرات؟

**الجواب:** أرى بأن التواصل المستمر بين الجامعة وبين ممتهني الترجمة ولا أخص بالذكر دواوين الترجمة المعتمدة لوحدها بل كافة المؤسسات التي توظف المترجمين ولكنني أشدد على دواوين الترجمة كونها من أكثر المؤسسات توظيفاً لحاملي شهادات الترجمة، هو أمر ضروري وواجب وذلك من أجل تبادل المعلومات والخبرات بخصوص مرافقة الطلبة في تكوينهم الجامعي والمهني ولاسيما في مجال الترجمة القانونية.

كما أنه بوسع دواويننا أن توافي الجامعة بفكرة ولو صغيرة عن متطلبات سوق العمل في مجال الترجمة وبالتالي تمكينها من إعادة توجيه التكوين في الترجمة بما يضمن للطلاب ولوج هذا السوق بأريحية أكبر.

كما أود أن أعرب عن معارضتي لفكرة التربص التطبيقي نظراً لعدم وجود الوقت الكافي لتأطيره من طرف أصحاب دواوين الترجمة ولأن ديوان الترجمة ليس بوسعه تأطير مثل تلك التربصات لأنه أمام إلزامية تحقيق المداخل ولا يستفيد أبداً من مثل تلك التربصات، ولكنني أفضل فكرة تبادل الخبرات بين الجامعة وبيننا وهو التبادل الذي يتمثل في محاضرات يمكننا أن نلقيها من أجل توسيع الدائرة المعرفية للطلبة في هذا المجال.

وفي الأخير، اسمحوا لي بأن أضيف بأن الفرق الذي يجعل ممتهن الترجمة يتكون بشكل أفضل وأسرع في ديوان الترجمة هو عامل الأجال والمقابل المالي وكذا المسؤوليات المدنية والجنائية التي قد يتعرض لها في حال ارتكابه للأخطاء وكذا سمعة صاحب الديوان الذي يعمل فيه وهو ما يجعله أمام حتمية النجاح والتكوين الجيد. بالمقابل، يجد الطالب نوعا من الأريحية خلال تكوينه الجامعي الذي يبقى غير كافيا وهو ما يملي علينا ضرورة العمل الجاد والجدى في هذا المجال والأستاذ الجامعي هو من يتكلم هنا.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم 10

استبيان موجه للمتربين المعتمدين والمحترفين

الأستاذة (ة) حسان بنية

مترجم (ة) ترجمان (ة) معتمد (ة) ومحلف (ة) لدى محكمة الشلف

(حوار تم عبر الهاتف)

بتاريخ: 08 مارس 2020

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: هل لديكم مستخدمين في مكاتبكم؟

الجواب: نعم وظفت في ديواني ثلاثة (03) مستخدمات، واحدة (01) منهم تقنية في الحجز

والاثنين الآخرين (02) حاملتين لشهادة ليسانس في الترجمة.

السؤال: ما هو نوع الشهادات التي تشترطونها في توظيفكم؟

الجواب: أفضل توظيف حملة شهادة في الترجمة.

السؤال: لماذا؟

الجواب: لأنني وبكل بساطة لا أتعب كثيرا في تكوينهم على شغل الديوان ولديهم مؤهلات

طبيعية في التأقلم مع شغل الترجمة القانونية، عكس نظرائهم من باقي الاختصاصات

الأخرى، ولكنني أود أن أضيف بأن تجربتي مع حملة شهادة في الترجمة كانت قصيرة نوعا

ما، إذ أنهما لم تستقرا في منصبهما وسرعان ما غادرتا الواحدة تلو الأخرى، فلقد مكثت الأولى عندي شهرا واحدا وغادرت متحججة بمشكلة كانت تعاني منها في وثائقها، في حين مكثت الثانية قرابة الشهر والنصف وغادرت هي الأخرى بشكل مفاجئ، بالمقابل بقيت التقنية في الحجز تشتغل في ديواني إلى يومنا هذا.

**السؤال:** هل تشترون الخبرة المهنية في الترجمة عند التوظيف؟

**الجواب:** بكل صراحة أفضل توظيف مستخدميهم لم يشتغلوا أبدا في أي ديوان من دواوين الترجمة الأخرى وذلك لعدة أسباب منها دائما ما أتساءل عن سبب مغادرتهم لوظيفتهم السابقة والتي غالبا ما تكون بسبب خطأ يكونون قد ارتكبه مع صاحب عملهم السابق هذا أولا، ثم بسبب العادات المكتسبة في الترجمة التي يصعب تقويمها وتحتاج إلى وقت أطول لتصحيحها، ولهذا أفضل توظيف مستخدميهم من ذوي الخبرة المهنية في الترجمة المعتمدة والذين يكون تكوينهم أسهل.

**السؤال:** كيف يتم تكوينهم على مستوى المكتب؟

**الجواب:** أكونهم أولا وقبل الترجمة، في كيفية استقبال المواطنين وتسيير الديوان وإدارته، ثم أقدم لهم في مرحلة أولى أعمالا بسيطة تتمثل في بعض الوثائق الإدارية التي لا تحتاج إلى بذل جهد كبير في معالجتها، ونزيد من صعوبة الأعمال التي نكلفهم بها شيئا فشيئا بشكل يجعلهم يتطورون ويطورون قدراتهم الترجمة بشكل منتظم وأكد ويتم تقييم تطوهم ذلك عند تصحيح أعمالهم وهو ما يمكنني من الاطلاع بمستواهم بشكل دقيق.

الجدير بالذكر أن القادمين من مقاعد الجامعة بتكوين أكاديمي غالبا ما يصطدمون بالواقع الذي يكون في غالب الأحيان مغاير لما كانوا ينتظرونه، ولاحظت وجود نقص في محصلتهم المعرفية في مجال الترجمة القانونية، ودوري في هذه المرحلة هو تحسيسهم بحقيقة الوضع وتمكينهم من التأقلم سريعا مع واقع سوق العمل في مجال الترجمة.

**السؤال:** ما هي المدة التي احتجتم إليها لتكوين مستخدميكم تكوينا يسمح لهم بمردود كامل وكلي؟

**الجواب:** لا يمكنني أن أعطيكم جوابا دقيقا في هذا المجال ولكنني أقدر المدة اللازمة لتكوين المستخدمين الذين يشتغلون بمكتبي بقرابة السنة الواحدة وهو ما يوافق حجما ساعيا قدره 400 ساعة لكي يصبح المستخدم قادرا على ترجمة العديد من الوثائق والمستندات التي يعالجها المكتب وأقصد بالذكر هنا حملة شهادة في الترجمة، أما لغير الحاملين شهادة في الترجمة فلا يمكنني أن أجيبهم كوني لم أتعامل معهم أبدا.

**السؤال:** كيف تتم عملية تقييم وتقويم عمل مستخدمتك؟

**الجواب:** كلما قلت الأخطاء التي يرتكبها المترجم في أعماله كلما تأكدت من أنه يتطور، أضف إلى ذلك السرعة في التنفيذ فكلما زادت سرعة قيامه بالترجمة، هذا يعني بأنه يتطور بشكل جيد.

**السؤال:** إن طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تنصحون؟

**الجواب:** أظن بأننا سنكسب الكثير إذا ما اعتمدت الجامعة في تكوينها الأكاديمي على التخصص من أجل تمكين طلبتها من التأقلم السريع مع متطلبات سوق العمل، وأذكر على سبيل المثال مجال الترجمة القانونية التي نادرا ما تختبر فيها قدرات الطالب وأنه عندما يصطدم بواقع سوق العمل فإنه غالبا ما يكون مدعوا للقيام بترجمة نصوص ذات طابع قانوني ولا تكون لديه المؤهلات اللازمة لذلك.

**السؤال:** كنت سأطرح عليكم سؤالا يتعلق بكيفية التنسيق بين الهيئة التي تمثلونها وبين الجامعة في مجال التكوين وتبادل الخبرات ولكنكم أجبتم على الشرط الأول وأدعوكم للإجابة على الشرط الثاني من سؤالي والمتعلق بتبادل الخبرات؟

**الجواب:** أعتقد بأنه بوسعنا مساعدة الجامعة في التكوين وذلك من خلال إلقاء محاضرات وتنظيم أيام دراسية دورية نتبادل فيها خبرتنا الميدانية مع الأساتذة ومع الطلبة، كما أقترح على القائمين على المعهد إرسال طلبتهم من أجل إجراء تريبص تطبيقي ميداني يتوج بإعداد محضر يقيم فيه الطالب.

**نهاية الحوار**

## الملحق رقم 11

استبيان موجه للمتربين المعتمدين والمحترفين

الأستاذة) محمد لزهـر بوسالم

مترجم(ة) ترجمان(ة) معتمد(ة) ومكلف(ة) لدى محكمة عنابة

(حوار تم بواسطة الهاتف)

بتاريخ: 21 مارس 2021

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: هل لديكم مستخدمين في مكاتبكم؟

الجواب: نعم أوظف في ديواني ثلاث (03) مستخدمين واحد منهم يحمل شهادة في الترجمة

والاثنين الآخرين تحملان شهادة جامعية في اللغة الفرنسية.

السؤال: ما هو نوع الشهادات التي تشترطونها في توظيفكم؟

الجواب: أفضل توظيف حملة شهادات في الترجمة.

السؤال: لماذا؟

الجواب: نظرا لمؤهلاتهم وكفاءتهم في العمل وسرعة تأقلمهم مع ظروف العمل في ديواني.

السؤال: هل تشترطون الخبرة المهنية في الترجمة عند التوظيف؟

الجواب: لا.

**السؤال:** كيف يتم تكوينهم على مستوى المكتب؟

**الجواب:** صراحة لست أنا من يقوم بالتكوين على مستوى ديواني وكلفت مستخدمتي التي تحمل شهادة في الترجمة بذلك نظرا لقدمها في الديوان ولكنني بوسعي أن أتحدث عن تجربتي مع هذه الأخيرة، فلقد كانت فور توظيفها قادرة على التعامل مع مختلف الوثائق التي نعالجها ولم تكلفني الكثير من الجهد والوقت.

**السؤال:** ما هي المدة التي احتجتم إليها لتكوين مستخدمكم تكوينا يسمح لهم بمردود كامل وكلي؟

**الجواب:** يحتاج على حسب اعتقادي المستخدمون من حملة شهادة في الترجمة لمدة سنة واحدة وأكثر بقليل من التكوين لكي يصبحوا عمليين، إذ قدرتها بحجم ساعي قدره 600 من العمل في الترجمة، أما حملة شهادات جامعية أخرى فلقد قدرت المدة اللازمة لتكوينهم بـ 1200 ساعة.

**السؤال:** كيف تتم عملية تقييم وتقويم عمل مستخدمتك؟

**الجواب:** يتم التقييم أثناء مراجعة العمل وتصحيحه وكذا التأكد من مدى وعي المستخدمين بأخطائهم وقلة تكرارهم لها، كما أحث المستخدمين في ديواني على القراءة لبعضهم البعض من أجل إدراك أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين ترجماتهم وهو ما من شأنه أن يطور من مستواهم.

**السؤال:** إن طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي

لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تنصحون؟

**الجواب:** لا أظن التكوين الجامعي مقصرا في حق طلبة الترجمة نظرا للمستوى الجيد الذي

لاحظته فيهم عند قدومهم ولكنني أنصح بالتركيز على الميادين الأكثر طلبا عليها في سوق

العمل وتحضير الطلبة فيها أساسا.

**السؤال:** كنت سأطرح عليكم سؤالا يتعلق بكيفية التنسيق بين الهيئة التي تمثلونها وبين

الجامعة في مجال التكوين وتبادل الخبرات ولكنكم أجبتم على الشرط الأول وأدعوكم للإجابة

على الشرط الثاني من سؤالي والمتعلق بتبادل الخبرات؟

**الجواب:** فلنتق الجامعة وتؤكد بأننا لن ندخر جهدا في مساعدة الجامعة على تكوين الطالب

في الترجمة أحسن تكوين وخبرتنا الميدانية يمكنها أن يكون لها الإسهام الكبير في إعطاء

بعد عملي وميداني لذلك التكوين وهو ما أظنه ينقص الطالب في الترجمة اليوم، على أن

تكون هناك اتفاقية تبرم بين الجامعة وبين الغرفة الوطنية للمتخصصين الترجمة الرسميين

الجزائريين من أجل التنسيق في هذا المجال، ذلك أن الغرفة الوطنية هي وحدها من بوسعها

أن توفر أحسن المؤطرين لهذا التعاون والتبادل.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم 12

استبيان موجه للمتربين المعتمدين والمحترفين

الأستاذة) فاروق تازروتي

مترجم(ة) ترجمان(ة) معتمد(ة) ومحلّف(ة) لدى محكمة الروبية

(حوار تم عبر البريد الإلكتروني)

بتاريخ: 07 مارس 2020

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: هل لديكم مستخدمين في مكاتبكم؟

الجواب: نعم أوظف في ديواني مستخدمين اثنين (02) كلتاهما تحملان شهادة في الترجمة.

السؤال: ما هو نوع الشهادات التي تشترطونها في توظيفكم؟

الجواب: أفضل توظيف حاملي شهادة جامعية ومن الأفضل في مجال الترجمة.

السؤال: لماذا؟

الجواب: أميل شخصيا لتوظيف مستخدمين من حملة شهادة في الترجمة ولكنني لا أمانع

على توظيف حملة شهادات جامعية أخرى وبالأخص في اللغات.

إن المتكون في الترجمة يعتبر ضمانا للعمل المتقن والمنظم عكس حملة شهادات جامعية

أخرى، ذلك أنه قد سبق له وأن حصل على مجموعة من المعلومات والبيانات والتقنيات

والطرق والمنهجيات التي تمكنه من التعامل بسهولة مع مختلف النصوص التي نعالجها نحن (المترجمون المعتمدون) وهو ما يسمح لنا بكسب الوقت والجهد.

شخصيا لا أظن بأن الأجوبة التي ستحصلون عليها في هذا الصدد ستكون مختلفة كثيرا عن جوابي، لأننا أي جمهور المترجمين المعتمدين ملزمون بتحقيق الكسب وفي أسرع وقت ممكن وليتسنى لنا ذلك، فإن العامل الفارق في كل هذا هو المورد البشري أولا ثم الوسائل المادية والعلمية التي تسمح لنا بالاعتقاد في الوقت والجهد.

كثيرون هم الأشخاص الذين أرادوا العمل في ديواننا ولكن اختياري وقع على المستخدمتين اللتين تشتغلان حاليا عندي نظرا لسرعة تكيفهما مع متطلبات سوق العمل في مجال الترجمة وكذا الذكاء الذي تتحليان به في عملهما اليومي، سواء أكان العمل الإداري أو الترجمي.

**السؤال:** هل تشترون الخبرة المهنية في الترجمة عند التوظيف؟

**الجواب:** لا أبدا لأنني أفضل أن يتكونوا أول ما يتكونوا على طريقة عملي وأسلوب في العمل، كل مترجم معتمد لديه طريقة خاصة به في العمل يتميز عن غيره بها وهي نوعا ما بصمته.

**السؤال:** كيف يتم تكوينهم على مستوى المكتب؟

**الجواب:** التكوين موجه فقط لمن هم في الميدان وذلك عن طريق تصحيح العمل الذي يقومون به مع تقييم وتصحيح له لتحسين المستوى.

**السؤال:** ما هي المدة التي احتجتم إليها لتكوين مستخدمكم تكويناً يسمح لهم بمردود كامل وكلي؟

**الجواب:** أظن بأن المدة الأنسب لتكوين مترجم يشتغل بديوان الترجمة يحمل شهادة جامعية في الترجمة هي سنة واحدة (01) وهو ما يمثل قرابة 600 ساعة من التكوين في الترجمة، في حين وفيما يتعلق بحاملي شهادات جامعية أخرى، فإنني أعتقد بأن المدة اللازمة لتكوينهم يجب ألا تقل عن السنتين اثنتين (02) من أجل الإلمام بمختلف الوثائق والمستندات التي يتعامل بها الأشخاص وهو ما يمثل حجماً ساعياً يقدر بحوالي 1200 ساعة من العمل المتواصل في الترجمة.

**السؤال:** كيف تتم عملية تقييم وتقييم عمل مستخدمك؟

**الجواب:** ثمة تقييم للعمل الإداري وتقييم للعمل اللغوي، لكن الأهم هو جودة الترجمة إذ يمكن التسامح مع العمل الإداري غير المتقن ولكن العمل اللغوي هام ويتطلب بالتالي منا المتابعة والتقييم في كل وثيقة يعملون عليها.

**السؤال:** إن طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تنصحون؟

**الجواب:** أود أن أركز على عامل اللغة التي يفترض أن يكون الطالب ملماً بها كونها وسيلة عمله الأولى، كما أن الجامعة حالياً تركز على لغتين اثنتين فقط، في حين أن المكتب يقدم خدمات في ثلاثة لغات.

**السؤال:** كنت سأطرح عليكم سؤالاً يتعلق بكيفية التنسيق بين الهيئة التي تمثلونها وبين الجامعة في مجال التكوين وتبادل الخبرات ولكنكم أجبتكم على الشرط الأول وأدعوكم للإجابة على الشرط الثاني من سؤالي والمتعلق بتبادل الخبرات؟

**الجواب:** أعتقد بأن هيئة المترجمين المعتمدين والمحلفين مستعدة دائماً لتقديم يد المساعدة للجامعة التي تخرجوا من صلبها ولكن كيفية تنظيم تلك المساعدة يجب أن تنبثق من تشاور وحوار يدون بين الفاعلين في ميدان الترجمة المحترفة وبين القائمين على التكوين في مختلف معاهد الترجمة المتوزعة على التراب الوطني.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم 13

استبيان موجه للمتربين المعتمدين والمحترفين

الأستاذة) شهرزاد حمدي باشا

مترجم(ة) ترجمان(ة) معتمد(ة) ومحلّف(ة) لدى محكمة الروبية

(حوار مباشر)

بتاريخ: 08 مارس 2020

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: هل لديكم مستخدمين في مكاتبكم؟

الجواب: نعم كان لدي مستخدمة واحدة (01) فقط وهي حاملة شهادة ليسانس في اللغة

الفرنسية بعد مرور سنة واحدة (01) فقط.

السؤال: ما هو نوع الشهادات التي تشترطونها في توظيفكم؟

الجواب: شخصيا أفضل توظيف مستخدمين من حملة شهادة في الترجمة بالدرجة الأولى،

ثم شهادات في اللغات بالدرجة الثانية.

السؤال: لماذا؟

الجواب: اختصارا للوقت الذي يكرس لتكوينهم واقتصادا للجهد، لأننا ملزمون بتحقيق رقم

أعمال وليس لدي الوقت الكافي لتكوينهم، وأريدهم أن يكونوا جاهزين للتعامل مع متطلبات

السوق في أسرع وقت ممكن، ولكنني لم أتمكن من الحصول على ترشحات من حملة شهادة في الترجمة وكانت المترشحة الوحيدة الجدية تحمل شهادة في اللغات ولكنها لم تمكث في ديواني إلا سنة واحدة، غادرت بعدها لتعمل في قطاع التربية الوطنية على حد تصريحاتها. كما يعتقد هؤلاء بأن ما يمنحهم ديوان الترجمة المعتمدة كراتب لا يناسبهم اعتقاداً منهم بأنه بوسعهم الحصول على أكثر عندما يمارسون الترجمة ممارسة حرة، ولكنهم لا يُقَدِّرون أحسن تقدير المكسب الأهم وهو التجربة والخبرة التي يكتسبونها عندما يشتغلون في دواوين الترجمة المعتمدة والتي تمكنهم من مجابهة سوق العمل بكل أريحية.

**السؤال:** هل تشترطون الخبرة المهنية في الترجمة عند التوظيف؟

**الجواب:** الخبرة هي إضافة لا يستهان بها ذلك أنها تجعل المرحلة الانتقالية تتم بسهولة ولا تكلفنا الكثير من الوقت والجهد ولكنها ليست العامل الأساسي في التوظيف بل نقبل كذلك مستخدمين لا يتوفرون على أية خبرة ونتكفل بالتالي بتكوينهم.

**السؤال:** كيف يتم تكوينهم على مستوى المكتب؟

**الجواب:** إنني أؤمن بفكرة أن التعلم يأتي بالممارسة ولا أحتاج في ذلك إلى تأطير تكوينهم بما أنني لا أكلفهم بأعمال صعبة أو معقدة، بل نقوم بتكوين تدريجي يبدأ بأعمال الإدارة والتسيير، تتخلله أعمال في الترجمة تتمثل في وثائق بسيطة إدارية أو قضائية أو وثائق الحالة المدنية، لننتقل بعد ذلك إلى أعمال أكثر صعوبة وهكذا.

**السؤال:** ما هي المدة التي احتجتم إليها لتكوين مستخدمكم تكويناً يسمح لهم بمردود كامل وكلي؟

**الجواب:** حسب تجربتي مع موظفتي، فلقد بلغنا حوالي الشهر الثامن حيث أصبحت قادرة على ترجمة بعض عقود العمل غير المعقدة وغيرها من المراسلات الإدارية ولكنني لم يكن بوسعي تقدير المدة اللازمة لإتمام تكوينها ولكنني وبعملية حسابية بسيطة أظن بأنها كانت تحتاج إلى سنتين اثنتين (02) بمعدل ساعتين اثنتين (02) من الترجمة في اليوم (02) ساعة  $\times 20$  يوم (تمثل شهر واحد بعد اقتطاع أيام الراحة الأسبوعية) =  $40 \text{ ساعة} \times 24 \text{ شهر} = 960$  ساعة لتصبح عملية بالقدر الكافي.

**السؤال:** كيف تتم عملية تقييم وتقويم عمل مستخدمتك؟

**الجواب:** أعتمد في تقييمي على ثلاثة عوامل مختلفة، أولهما عامل معدل الأخطاء التي ترتكبها في أعمالها ومراعاة فيما إذا كانت أخطاء متكررة أم أنها تقوم نفسها بنفسها ولا تحتاج إلى تصحيح من عندي، أما العامل الثاني فهو عامل السرعة في تنفيذ الأعمال وهو ما يدل على تزايد المحصلة المعرفية للمستخدم وكذا سرعة التأقلم مع عاملي الضغط والدقة، أما العامل الثالث فيتمثل في درجة تعقيد الوثيقة التي تكلف بها وصعوبتها وهو ما يدل على أنها في تطور مستمر.

**السؤال:** إن طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تنصحون؟

**الجواب:** أعتقد بأن أهم ورشة يجب التفكير في بعثها هي ورشة التخصص في التكوين الأكاديمي، إنني لا أقصد بأن يكون الطالب متخصصا في مجال دون الآخر ولكن أن يعطى كل مجال نشاط أو بمعنى آخر كل نوع من أنواع الترجمة حقه من الحجم الساعي في التكوين وأن يحتل التطبيق حيزا زمنيا معتبرا في ذلك التكوين.

**السؤال:** كنت سأطرح عليكم سؤالا يتعلق بكيفية التنسيق بين الهيئة التي تمثلونها وبين الجامعة في مجال التكوين وتبادل الخبرات ولكنكم أجبتكم على الشرط الأول وأدعوكم للإجابة على الشرط الثاني من سؤالي والمتعلق بتبادل الخبرات؟

**الجواب:** على حسب تقديري مجالات التعاون في هذا المجال جد محدودة ذلك أن غالبية زملائي هم من حاملي شهادة ليسانس في الترجمة ولا يمكنهم بالتالي إفادة طلبة الترجمة من الجانب الأكاديمي ولكن الإسهام الذي يمكننا أن نفيد به طلبة الترجمة يكمن في الخبرة الميدانية التي نتوفر عليها والتي يمكنها أن تضع طالب الترجمة في الصورة فيما يتعلق بسوق العمل في مجال الترجمة عامة والترجمة القانونية خاصة.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم 14

استبيان موجه للمتربين المعتمدين والمحترفين

الأستاذة) زهور خليف حرم طهاري

مترجم (ة) ترجمان (ة) معتمد (ة) ومحلّف (ة) لدى محكمة تيبازة

(حوار تم عبر الهاتف)

بتاريخ: 09 مارس 2020

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: هل لديكم مستخدمين في مكاتبكم؟

الجواب: نعم أوظف حاليا بمكتبي مستخدمة واحدة

السؤال: ما هو نوع الشهادات التي تشترطونها في توظيفكم؟

الجواب: إن كان لدي الاختيار لكنت فضلت توظيف مستخدمين من خريجي معاهد الترجمة

ولكنني أوظف حاملة شهادة ليسانس في اللغة الفرنسية منذ ستة (06) أشهر بسبب غياب

طالبي العمل من خريجي معهد الترجمة. أتساءل عن سبب عدم توفر اليد العاملة المؤهلة

في الترجمة وكأنها تفضل العمل في مجالات أخرى غير الترجمة وهو موضوع يحتاج

للدراسة.

السؤال: هل تشترطون الخبرة المهنية في الترجمة عند التوظيف؟

**الجواب:** لا لم يسبق لنا وأن اشترطنا الخبرة المهنية عند التوظيف.

**السؤال:** كيف يتم تكوينهم على مستوى المكتب؟

**الجواب:** يتم تكوينهم تدريجياً إذ أنني أبدأ في الأول بتكليفهم بترجمات بسيطة تتمثل في وثائق سهلة الترجمة من وثائق الحالة المدنية وغيرها من الوثائق التي لا تتطلب الإلمام بتقنيات الترجمة ونحاول الزيادة في حجم العمل من خلال تكليفهم بترجمات أصعب في كل مرة وهكذا.

**السؤال:** ما هي المدة التي احتجتم إليها لتكوين مستخدمكم تكويناً يسمح لهم بمردود كامل وكلي؟

**الجواب:** ليس بوسعي إعطائكم إجابة بهذا الشأن ولكنني وعلى ضوء تجربتي الحالية وبحكم أن المستخدمة التي تعمل بمكثبي منذ ستة (06) أشهر، فلقد احتجت إلى خمسة (05) أشهر من التكوين لكي تتمكن من ترجمة مختلف العقود والاتفاقيات وعقود العمل وغيرها من الوثائق الإدارية وهو ما يمثل قرابة 800 ساعة من التكوين المستمر في الترجمة، ولكنني لا زلت أعاد التصحيح والقراءة بعدها وأعتقد بأنني لن يكون بوسعي القول بأنها قد بلغت مرحلة إتقان الترجمة إلا عندما تقل الأخطاء التي ترتكبها في ترجماتها ولا أكون مجبرة على التصحيح التام والكلي لأعمالها. أما فيما يتعلق بتقديري للحجم الساعي اللازم لتكوين حملة شهادة في الترجمة فأظن بأنه سيكون أقل بكثير إن لم أقل نصف الوقت اللازم

لنظرائهم من حملة شهادات جامعية في تخصصات أخرى، أي أقدر ذلك الحجم الزمني بـ 400 ساعة.

**السؤال:** كيف تتم عملية تقييم وتقويم عمل مستخدمتك؟

**الجواب:** أظنني قد أجبت على سؤالكم ولكن ما يمكنني أن أضيفه أن عملية التكوين في مكنتي تتم من خلال إعطاء الترجمة الصحيحة لمستخدمتي وحثها على المقارنة بين عملها وبين ترجمتي وذلك من أجل تمكينها من معرفة أخطائها وبالتالي تفادي الوقوع فيها مرة أخرى.

**السؤال:** إن طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تنصحون؟

**الجواب:** ليس لدي ما أقوله في التكوين الجامعي كوني غير ملمة بكافة جوانبه ولكنني أود ولأنني خريجة معهد الترجمة، أن أنصح بتوجيه الطلبة إلى تربص تطبيقي ولاسيما على مستوى مكاتب الترجمة المعتمدة نظرا لكم الهائل والمتنوع للوثائق والمستندات التي تعالجها وفي شتى المجالات وهو ما من شأنه أن يزيد من معارفهم في هذا المجال. اسمحوا لي كذلك بأن أضيف بأنه أصبح من الضروري التفكير في تشجيع التكوين المتخصص.

**السؤال:** كنت سأطرح عليكم سؤالاً يتعلق بكيفية التنسيق بين الهيئة التي تمثلونها وبين الجامعة في مجال التكوين وتبادل الخبرات ولكنهم أجبتهم على الشرط الأول وأدعوكم للإجابة على الشرط الثاني من سؤالي والمتعلق بتبادل الخبرات؟

**الجواب:** أود بادئ ذي بدء أن أعرب لكم عن استعدادنا التام والكامل للتعاون مع الجامعة في هذا المجال، أما نوع التعاون الذي أفكر فيه فهو يكمن في محاضرات وتربصات تطبيقية مقننة يمكننا أن نبادر بها خدمة للتكوين الجامعي في مجال الترجمة المتخصصة.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم 15

استبيان موجه للمتربين المعتمدين والمحترفين

الأستاذة (ة) نورة دباش

مترجم (ة) ترجمان (ة) معتمد (ة) ومكلف (ة) لدى محكمة تيبازة

(حوار تم عبر الهاتف)

بتاريخ: 07 مارس 2020

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: هل لديكم مستخدمين في مكاتبكم؟

الجواب: نعم أوظف في ديواني مستخدمتين اثنتين (02) كلتاهما تحملان شهادة في الترجمة.

السؤال: ما هو نوع الشهادات التي تشترطونها في توظيفكم؟

الجواب: أفضل توظيف حاملي شهادة جامعية ومن الأفضل في مجال الترجمة.

السؤال: لماذا؟

الجواب: أميل شخصيا لتوظيف مستخدمين من حملة شهادة في الترجمة ولكنني لا أمانع

على توظيف حملة شهادات جامعية أخرى وبالأخص في اللغات.

إن المتكون في الترجمة يعتبر ضمانا للعمل المتقن والمنتظم عكس حملة شهادات جامعية

أخرى، ذلك أنه قد سبق له وأن حصل على مجموعة من المعلومات والبيانات والتقنيات

والطرق والمنهجيات التي تمكنه من التعامل بسهولة مع مختلف النصوص التي نعالجها نحن (المترجمون المعتمدون) وهو ما يسمح لنا بكسب الوقت والجهد.

شخصيا لا أظن بأن الأجوبة التي ستحصلون عليها في هذا الصدد ستكون مختلفة كثيرا عن جوابي، لأننا أي جمهور المترجمين المعتمدين ملزمون بتحقيق الكسب وفي أسرع وقت ممكن وليتسنى لنا ذلك، فإن العامل الفارق في كل هذا هو المورد البشري أولا ثم الوسائل المادية والعلمية التي تسمح لنا بالاعتقاد في الوقت والجهد.

كثيرون هم الأشخاص الذين أرادوا العمل في ديواننا ولكن اختياري وقع على المستخدمتين اللتين تشتغلان حاليا عندي نظرا لسرعة تكيفهما مع متطلبات سوق العمل في مجال الترجمة وكذا الذكاء الذي تتحليان به في عملهما اليومي، سواء أكان العمل الإداري أو الترجمي.

**السؤال:** هل تشترون الخبرة المهنية في الترجمة عند التوظيف؟

**الجواب:** لا أبدا لأنني أفضل أن يتكونوا أول ما يتكونوا على طريقة عملي وأسلوب في العمل، كل مترجم معتمد لديه طريقة خاصة به في العمل يتميز عن غيره بها وهي نوعا ما بصمته.

**السؤال:** كيف يتم تكوينهم على مستوى المكتب؟

**الجواب:** التكوين موجه فقط لمن هم في الميدان وذلك عن طريق تصحيح العمل الذي يقومون به مع تقييم وتصحيح له لتحسين المستوى.

**السؤال:** ما هي المدة التي احتجتم إليها لتكوين مستخدمكم تكويناً يسمح لهم بمردود كامل وكلي؟

**الجواب:** أظن بأن المدة الأنسب لتكوين مترجم يشتغل بديوان الترجمة يجب ألا تقل عن السنتين اثنتين (02) من أجل الإلمام بمختلف الوثائق والمستندات التي يتعامل بها الأشخاص وهو ما يمثل حجماً ساعياً يقدر بحوالي 1200 ساعة من العمل المتواصل في الترجمة.

**السؤال:** كيف تتم عملية تقييم وتقييم عمل مستخدمك؟

**الجواب:** ثمة تقييم للعمل الإداري وتقييم للعمل اللغوي، لكن الأهم هو جودة الترجمة إذ يمكن التسامح مع العمل الإداري غير المتقن ولكن العمل اللغوي هام ويتطلب بالتالي منا المتابعة والتقييم في كل وثيقة يعملون عليها.

**السؤال:** إن طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تنصحون؟

**الجواب:** أود أن أركز على عامل اللغة التي يفترض أن يكون الطالب ملماً بها كونها وسيلة عمله الأولى، كما أن الجامعة حالياً تركز على لغتين اثنتين فقط، في حين أن المكتب يقدم خدمات في ثلاثة لغات.

**السؤال:** كنت سأطرح عليكم سؤالاً يتعلق بكيفية التنسيق بين الهيئة التي تمثلونها وبين الجامعة في مجال التكوين وتبادل الخبرات ولكنكم أجبتكم على الشرط الأول وأدعوكم للإجابة على الشرط الثاني من سؤالي والمتعلق بتبادل الخبرات؟

**الجواب:** أعتقد بأن هيئة المترجمين المعتمدين والمحلفين مستعدة دائماً لتقديم يد المساعدة للجامعة التي تخرجوا من صلبها ولكن كيفية تنظيم تلك المساعدة يجب أن تنبثق من تشاور وحوار يدون بين الفاعلين في ميدان الترجمة المحترفة وبين القائمين على التكوين في مختلف معاهد الترجمة المتوزعة على التراب الوطني.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم 16

استبيان موجه للمتربين المعتمدين والمحترفين

الأستاذة (ة) تقي الدين دحمان

مترجم (ة) ترجمان (ة) معتمد (ة) ومكلف (ة) لدى محكمة المسيلة

(حوار تم بواسطة الهاتف)

بتاريخ: 02 أبريل 2020

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: هل لديكم مستخدمين في مكاتبكم؟

الجواب: نعم أوظف في ديواني مستخدمتين اثنتين (02) إحداهما تحمل شهادة في الترجمة

والأخرى لديها مستوى الثالثة ثانوي.

السؤال: ما هو نوع الشهادات التي تشترطونها في توظيفكم؟

الجواب: أفضل توظيف حملة شهادات في الترجمة.

السؤال: لماذا؟

الجواب: نظرا لمؤهلاتهم وكفاءتهم في العمل وسرعة تأقلمهم مع ظروف العمل في ديواني.

السؤال: هل تشترطون الخبرة المهنية في الترجمة عند التوظيف؟

الجواب: لا.

**السؤال:** كيف يتم تكوينهم على مستوى المكتب؟

**الجواب:** أكلفهم بأعمال غير معقدة في أول الأمر وأزيد من درجة صعوبة الأعمال أولاً بأول إلى أن تصبح قادرة على التعامل مع كافة الوثائق.

**السؤال:** ما هي المدة التي احتجتم إليها لتكوين مستخدميكم تكويناً يسمح لهم بمردود كامل وكلي؟

**الجواب:** يحتاج على حسب اعتقادي المستخدمون من حملة شهادة في الترجمة لمدة سنة واحدة والنصف بقليل من التكوين لكي يصبحوا عمليين، إذ قدرتها بحجم ساعي قدره 800 من العمل في الترجمة، أما حملة شهادات جامعية أخرى فلقد قدرت المدة اللازمة لتكوينهم بـ 1200 ساعة.

**السؤال:** كيف تتم عملية تقييم وتقويم عمل مستخدميكم؟

**الجواب:** يتم التقييم أثناء مراجعة العمل وتصحيحه وكذا التأكد من مدى وعي المستخدمين بأخطائهم وقلة تكرارهم لها.

**السؤال:** إن طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تنصحون؟

**الجواب:** العيب ليس في التكوين الجامعي وإنما في ذهنية الطالب الجامعي بصفة عامة الذي أصبح غير فضولي ولا يسعى لتعزيز محصلته المعرفية والعلمية مكتفياً في ذلك بما

يلقن إياه في الدروس التي يتلقاها في الجامعة، إذن يجب أن ندرس هذه الظاهرة ونحاول تدارك الأمر.

**السؤال:** كنت سأطرح عليكم سؤالاً يتعلق بكيفية التنسيق بين الهيئة التي تمثلونها وبين الجامعة في مجال التكوين وتبادل الخبرات ولكنكم أجبتم على الشرط الأول وأدعوكم للإجابة على الشرط الثاني من سؤالي والمتعلق بتبادل الخبرات؟

**الجواب:** بصفتي الأمين العام للغرفة الجهوية للمترجمين الترجمة الرسميين لناحية الوسط، فإنه بوسعي أن أعرب لكم عن استعداد هيئتنا التام لمساعدة الجامعة الجزائرية في مهمتها النبيلة ولن نبخل على الطالب الجزائري بما حصده من تجربة تراكت عبر السنين من الممارسة ومكنتنا من ادخار كنز لا يستهان به من المصطلحات والخبرة نود مقاسمته مع طلبة الترجمة.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم 17

استبيان موجه للمتربين المعتمدين والمحترفين

الأستاذة) زينة سي البشير

مترجم(ة) ترجمان(ة) معتمد(ة) ومحفف(ة) لدى محكمة حسين داي

(حوار تم عبر الهاتف)

(أود أن أشير إلى أن الشخص الذي حاورته أجنبي باللغة الفرنسية وقمت بترجمة

أقواله إلى اللغة العربية)

بتاريخ: 07 مارس 2020

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: هل لديكم مستخدمين في مكاتبكم؟

الجواب: نعم أوظف في ديواني مستخدمة واحدة (01) حاملة لشهادة في الترجمة.

السؤال: ما هو نوع الشهادات التي تشترطونها في توظيفكم؟

الجواب: أفضل توظيف حاملي شهادة الترجمة.

السؤال: لماذا؟

الجواب: أميل شخصيا لتوظيف مستخدمين من حملة شهادة في الترجمة نظرا لكونهم يكونوا

محضرين جيدا لسوق العمل في الترجمة ويتأقلمون بسرعة مع متطلبات الترجمة القانونية.

**السؤال:** هل تشترطون الخبرة المهنية في الترجمة عند التوظيف؟

**الجواب:** لا.

**السؤال:** كيف يتم تكوينهم على مستوى المكتب؟

**الجواب:** عندما وظفتها في ديواني كانت تلك المستخدمة متوسطة المستوى في الترجمة ولكن كانت لديها قابلية للتعلم، فبدأت أولاً بتعليمها كيفية التمييز بين مختلف أنواع النصوص وخصوصياتها (Typologie du texte)، ثم كلفتها بأعمال ترجمة بسيطة مثل عقود الحالة المدنية والوثائق الإدارية وبعض المراسلات وتركها تتعلم الترجمة أثناء سير العمل، وعندما أحسست بأنها أصبح قادرة على ترجمة نصوصاً أخرى أكثر تعقيداً كلفتها بترجمة الأحكام وغيرها من الوثائق القضائية والقانونية والتوثيقية الأخرى وأصحح بعد ذلك وأرى تطور مستواها تدريجياً.

**السؤال:** ما هي المدة التي احتجتم إليها لتكوين مستخدميكم تكويناً يسمح لهم بمردود كامل وكلي؟

**الجواب:** قدرت المدة اللازمة لتكوين مستخدمي بسنة ونصف وهو ما يعادل حجم ساعي قدره 600 ساعة من العمل في الترجمة، في حين أعتقد بأنه يلزم نظرائهم من حملة شهادة جامعية في غيرها من التخصصات الأخرى بضعف هذا الحجم أي 1200 ساعة.

**السؤال:** كيف تتم عملية تقييم وتقويم عمل مستخدميكم؟

**الجواب:** سؤال جيد سأحاول أن أجيب عليه، أطالب في أول الأمر مستخدمي بموافاتي بتقرير عن ترجمتها وهو التقرير الذي أطلب منها فيه موافاتي بالفكرة العامة للنص، واستخراج المصطلحات المفتاحية وتبرير قراراتها الترجمية وأحثها على الاستعانة بنصوص مشابهة من أجل الاستلهام منها وأراعي في ذلك كيفية تسييرها للوقت.

أما في أرض الواقع، فأطلب منها قراءة النص وأن تتدبر أمرها بخصوص الوسائل التي تستعملها في ترجمته، وفي حالة ما إذا لم تتمكن من ترجمة أي جملة أو مصطلح منه أن تحاول إيجاد ميكانيزمات بديلة لترجمته وأن تقوم بالبحث في كل ما تقوم به.

**السؤال:** إن طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تتصحون؟

**الجواب:** لا بأس في أن أقول بأن المشكلة لا تكمن في التكوين وأنه يجب التمييز بين الترجمة الأكاديمية والترجمة المهنية، ذلك أن الترجمة المهنية تحكم عدة عوامل أهمها اختصار الوقت وتوصيل الفكرة دون البحث عن الأسلوب، في حين أن الترجمة الأكاديمية فيتم فيها التطرق للعملية الترجمية من بدايتها إلى نهايتها ومحاولة التفكير في كل مراحلها والاستدلال بالأدلة المستمدة من مختلف المفكرين في هذا المجال من أجل الوصول إلى ترجمة ناجحة ومنظمة.

**السؤال:** كنت سأطرح عليكم سؤالاً يتعلق بكيفية التنسيق بين الهيئة التي تمثلونها وبين الجامعة في مجال التكوين وتبادل الخبرات ولكنكم أجبتم على الشرط الأول وأدعوكم للإجابة على الشرط الثاني من سؤالي والمتعلق بتبادل الخبرات؟

**الجواب:** لا يجب الاستغناء عن أي فرصة تمكن الطالب من اكتساب الخبرة في الترجمة وتطبيق كل ما تعلمه خلال مساره الجامعي على أرض الواقع، ولكنني أظن بأن التعاون يجب أن يقتصر على إستعراض الخبرات وتبادلها بين المحترفين وبين الأكاديميين في شكل ندوات وملتقيات وأيام دراسية يستفيد منها الطالب في مساره الجامعي.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم 18

استبيان موجه للمتربين المعتمدين والمحترفين

الأستاذة (ة) حمودي شيشون

مترجم (ة) ترجمان (ة) معتمد (ة) ومحلف (ة) لدى محكمة بئر مراد رابس

(حوار تم عبر الهاتف)

بتاريخ: 30 مارس 2020

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: هل لديكم مستخدمين في مكاتبكم؟

الجواب: نعم أوظف في ديواني مستخدمين اثنين (02) يحملان شهادة في الترجمة.

السؤال: ما هو نوع الشهادات التي تشترطونها في توظيفكم؟

الجواب: أفضل توظيف حملة شهادات في الترجمة.

السؤال: لماذا؟

الجواب: نظرا لمؤهلاتهم وكفاءتهم في العمل وسرعة تأقلمهم مع ظروف العمل في ديواني.

السؤال: هل تشترطون الخبرة المهنية في الترجمة عند التوظيف؟

الجواب: لا.

السؤال: كيف يتم تكوينهم على مستوى المكتب؟

**الجواب:** يتم التكوين بواسطة الممارسة اليومية للترجمة وتكون درجة الصعوبة والتعقيد تدريجية لضمان تكوين منتظم وثابت.

**السؤال:** ما هي المدة التي احتجتم إليها لتكوين مستخدمكم تكويناً يسمح لهم بمردود كامل وكلي؟

**الجواب:** قدرت المدة اللازمة لتكوين المستخدمين من حملة شهادة في الترجمة بسنة واحدة وهو ما يعادل حجم ساعي قدره 400 ساعة من العمل في الترجمة، في حين أعتقد بأنه يلزم نظرائهم من حملة شهادة جامعية في غيرها من التخصصات الأخرى بضعف هذا الحجم أي 800 ساعة.

**السؤال:** كيف تتم عملية تقييم وتقييم عمل مستخدمتك؟

**الجواب:** يكون التقييم خلال عملية تصحيح أعمالهم فكلما قلت نسبة ارتكابهم للأخطاء كلما أدركت بأنهم في تطور.

**السؤال:** إن طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تنصحون؟

**الجواب:** إن التكوين الجامعي تظهر مخرجاته في مستوى من نقوم بتوظيفهم، إذ أننا لا نتعب كثيراً في تكوينهم بما أنهم يستوعبون النصائح والإرشادات التي نقدمها لهم بشكل سريع وهو ما يسهل عليهم إدماجهم في سوق العمل.

**السؤال:** كنت سأطرح عليكم سؤالاً يتعلق بكيفية التنسيق بين الهيئة التي تمثلونها وبين الجامعة في مجال التكوين وتبادل الخبرات ولكنكم أجبتكم على الشرط الأول وأدعوكم للإجابة على الشرط الثاني من سؤالي والمتعلق بتبادل الخبرات؟

**الجواب:** إنني أشغل حالياً منصب رئيس الغرفة الجهوية للمترجمين الترجمة الرسميين لناحية الوسط، وأنا وزملائي مستعدون لتلبية أي طلب تتقدم به الجامعة وبالأخص معهد الترجمة للتدخل في العملية التكوينية وفق الصيغة التي يراها معهد الترجمة مناسبة للطالب، وهي المساعدة التي يمكنها أن تتجسد في تبادل الخبرات والمعلومات فيما بيننا وأنا واثق من أن ذلك سيفيد الطالب كثيرا في تكوينه.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم 19

استبيان موجه للمتربين المعتمدين والمحترفين

الأستاذة (ة) كريمة صاحبي

مترجم (ة) ترجمان (ة) معتمد (ة) ومحل (ة) لدى محكمة الرويبة

(حوار تم عبر الهاتف)

بتاريخ: 30 مارس 2021

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: هل لديكم مستخدمين في مكاتبكم؟

الجواب: نعم كان لدي مستخدمتان اثنتان (02) إحداهما تحمل شهادة في الترجمة والثانية

تحمل شهادة في التسيير والاقتصاد.

السؤال: ما هو نوع الشهادات التي تشترطونها في توظيفكم؟

الجواب: كنت في بداية مشواري أفضل توظيف حاملي شهادة في الترجمة ولكنني ومع

مرور الوقت، أصبحت لا أشرط ذلك.

السؤال: لماذا؟

**الجواب:** بسبب عدم استقرار حاملي شهادة في الترجمة في مناصبهم وكذا قلة طالبي العمل من حملة شهادة في الترجمة وتفضيلهم العمل في الترجمة لحسابهم الخاص « Freelance » أو في الوظائف العمومي وغيرها من المناصب الأخرى التي يوفرها القطاع الخاص.

**السؤال:** هل تشترطون الخبرة المهنية في الترجمة عند التوظيف؟

**الجواب:** ليس الخبرة شرطاً للتوظيف ذلك أن أصحاب الخبرة غالباً ما يعملون في مجال الترجمة لحسابهم الخاص.

**السؤال:** كيف يتم تكوينهم على مستوى المكتب؟

**الجواب:** يكون التكوين بشكل تدريجي، يبدأ بأعمال بسيطة وتزداد درجة الصعوبة والتعقيد شيئاً فشيئاً حتى يصبحوا قادرين على معالجة كافة الوثائق والمستندات التي يعالجها الديوان على اختلاف درجة صعوبتها وتعقيدها.

**السؤال:** ما هي المدة التي احتجتم إليها لتكوين مستخدميكم تكويناً يسمح لهم بمردود كامل وكلي؟

**الجواب:** تختلف المدة من شخص لآخر، فمثلاً احتاجت المستخدمة غير الحاملة لشهادة في الترجمة إلى سنتين اثنتين (02) لتصبح قادرة على التعامل مع معظم الوثائق التي أكلفها بها، وهو ما يمثل حوالي 800 ساعة من التكوين في الترجمة، في حين احتاجت المستخدمة حاملة شهادة في الترجمة إلى قرابة سنة واحدة لتتقن الترجمة بشكل كبير، أما عن الحجم الساعي فإنني أقدره بساعتين اثنتين في اليوم الواحد (02 سا × 20 سا) تمثل

شهر واحد بعد اقتطاع أيام الراحة الأسبوعية) =  $40/40$  سا  $\times$  24 شهر = 960 ساعة)

على ألا نحتسب الوقت المخصص للأعمال الإدارية.

أما المستخدمة الحاملة لشهادة في الترجمة فلقد احتاجت إلى قرابة السنة والنصف السنة

(02 و 2/1) لتصبح قادرة على التعامل مع معظم الوثائق التي أكلفها بها، في حين احتاجت

المستخدمة حاملة شهادة في الترجمة إلى قرابة السنة والنصف السنة لتتقن الترجمة بشكل

كبير، أما عن الحجم الساعي فإنني أقدره بساعتين اثنتين في اليوم الواحد (02 سا  $\times$  20

سا (تمثل شهر واحد بعد اقتطاع أيام الراحة الأسبوعية) =  $40/40$  سا  $\times$  18 شهر =

720 ساعة).

**السؤال:** كيف تتم عملية تقييم وتقويم عمل مستخدمتك؟

**الجواب:** التقييم يكون بمتابعة مدى تطور العمل الذي تقوم به هاتين المستخدمتين

وبالتصحيح وشرح سبب التصحيح لهما بشكل يجنبهما تكرار نفس الخطأ في المستقبل.

**السؤال:** إن طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي

لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تنصحون؟

**الجواب:** أكبر عائق عاينته لدى مستخدمي حاملة شهادة في الترجمة هو أنه تعاني من

نقائص عديدة في اللغة التي هي أهم وسيلة في عملنا وتعجبت للأمر، فإن طلب مني تغيير

شيء في تكوين هؤلاء سأقترح التركيز على اللغة نظرا للنقص الذي يعاني منه خريجو معهد

الترجمة، لتأتي بعد ذلك الترجمة وبالأخص الترجمة المتخصصة أو بمعنى آخر الترجمة القانونية التي يفتقر فيها الطلبة إلى محصلة معرفية كافية.

**السؤال:** كنت سأطرح عليكم سؤالاً يتعلق بكيفية التنسيق بين الهيئة التي تمثلونها وبين الجامعة في مجال التكوين وتبادل الخبرات ولكنكم أجبتكم على الشرط الأول وأدعوكم للإجابة على الشرط الثاني من سؤالي والمتعلق بتبادل الخبرات؟

**الجواب:** ليس بوسعي الإجابة على هذا السؤال كوني تابعت تكويننا في إطار النظام الكلاسيكي الذي يختلف كثيرا عن نظام ل.م.د المعتمد حاليا في الجامعات الجزائرية، ولكنني على أتم الاستعداد لتأطير تربيصات تطبيقية قصيرة المدى إسهما مني في التكوين الميداني للطلبة.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم 20

استبيان موجه للمتربين المعتمدين والمحترفين

الأستاذة) نعومة علوان

مترجم (ة) ترجمان (ة) معتمد (ة) ومحلّف (ة) لدى محكمة سيدي امحمد

(حوار تم عبر الهاتف)

بتاريخ: 30 مارس 2021

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: هل لديكم مستخدمين في مكاتبكم؟

الجواب: نعم أوظف في مكنتي خمسة موظفات، ثلاثة (03) منهن تحملن شهادة في

الترجمة واثنان (02) آخرين تحملان شهادة في اللغة الفرنسية.

السؤال: ما هو نوع الشهادات التي تشترطونها في توظيفكم؟

الجواب: بالطبع وددت لو كان موظفو ديواني كلهم من حملة شهادة في الترجمة.

السؤال: لماذا؟

الجواب: الحق أقول، لقد وجدت صعوبات كثيرة في تكوين حملة شهادات جامعية في

تخصصات أخرى غير الترجمة، هذا لا يعني بأن تكوين حملة شهادة في الترجمة أمر سهل

ولكن أقل مشقة واستهلاكاً للوقت من نظيراتهم من حملة شهادات في اللغة وأظن أن التكوين

الجامعي القاعدي هو السر في ذلك.

**السؤال:** هل تشترطون الخبرة المهنية في الترجمة عند التوظيف؟

**الجواب:** أبداً لأنني أعتقد بأن الخبرة تأتي بالممارسة وأفضل شخصياً تكوينهن بنفسني لكي

يتعودن على أسلوبني في العمل وفي الترجمة حتى لا أكون مجبرة على التصحيح كثيراً.

**السؤال:** كيف يتم تكوينهم على مستوى المكتب؟

**الجواب:** أقوم في أول الأمر بجعلهن يرافقن مستخدمات الديوان الأكثر خبرة وأحثهن على

الملاحظة والتعرف على مختلف الوثائق التي يعالجها الديوان وفي الوقت ذاته، أجعلهن

يقمن بالأعمال الإدارية للديوان، ثم أكلفهن بترجمات بسيطة تمكنني من الاطلاع على

مستواهن، وأزيد من درجة صعوبة تلك الترجمات وتعقيدها وهكذا إلى أن يتمكن من ترجمة

معظم الوثائق التي أستقبلها في داويني.

**السؤال:** ما هي المدة التي احتجتم إليها لتكوين مستخدمكم تكويناً يسمح لهم بمردود كامل

وكلي؟

**الجواب:** أظن بأن مدة استيعاب التكوين والتدريب تختلف من شخص لآخر، فهي مرهونة

بعدة عوامل أضع على رأسها التكوين القاعدي الجامعي، إذ أن سرعة استيعاب حملة شهادة

في الترجمة أكبر من نظرائهم من حملة شهادات في اللغات، إذ قدرت المدة التي لزمتم

حاملات شهادة في الترجمة بديواني بسنة واحدة، في حين احتاجت حاملات شهادة في اللغات إلى ضعف تلك المدة تقريبا ولكم أن تحسبوا عدد الساعات الموافقة لهذه المدة.

**السؤال:** كيف تتم عملية تقييم وتقويم عمل مستخدمتك؟

**الجواب:** لست أنا من يقوم بالتقييم وإنما مساعدتي التي تعمل بديواني منذ قرابة الثمان (08) سنوات وهي التي تتكفل بتكوين المستخدمين الجدد، ولكنني وعلى حد ما رأيته يتم التقييم بواسطة تصحيح الأخطاء التي تقمن بها ونسبة تكرارها التي تدل على مدى استجابة الموظفة للتكوين.

**السؤال:** إن طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تنصحون؟

**الجواب:** لقد لاحظت نقائص كبيرة في المحصلة المصطلحية للطلبة القادمين من معاهد الترجمة وأظن السبب في ذلك هو عدم تعودهم على بعض الميادين التي تعالجها الترجمة ولاسيما الترجمة القانونية وهو من النقائص التي يجب استدراكها، كما أنني أقترح خبرتي الميدانية على معهد الترجمة وأنا التي أشغل في الترجمة منذ زمن طويل، أظنني حزت على خبرة وتجربة ميدانية يمكنها أن تفيد طلبتنا في تكوينهم.

**السؤال:** كنت سأطرح عليكم سؤالا يتعلق بكيفية التنسيق بين الهيئة التي تمثلونها وبين الجامعة في مجال التكوين وتبادل الخبرات ولكنكم أجبتهم على الشرط الأول وأدعوكم للإجابة على الشرط الثاني من سؤالي والمتعلق بتبادل الخبرات؟

**الجواب:** أظننا قادرين على إلقاء محاضرات وتنظيم ملتقيات بالتنسيق مع الغرفة الوطنية لفائدة طلبة الترجمة وهي اللقاءات التي نتبادل فيها مع أساتذة معهد الترجمة وطلبته خبرتنا الميدانية والكيفية التي يمكن من خلالها تنظيم تربية تطبيعية للطلبة على مستوى دواويننا، كما يمكننا أن ننظم لقاءات مع القضاة ووكلاء الجمهورية من أجل تعريف طلبتنا بطبيعة التعاون القائم بيننا وبين مختلف المحاكم والمجالس القضائية.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم 21

استبيان موجه للمتربين المعتمدين والمحترفين

الأستاذة) خميسة علوي

مترجم(ة) ترجمان(ة) معتمد(ة) ومحلف(ة) لدى محكمة قسنطينة

(حوار تم بواسطة الهاتف)

بتاريخ: 23 مارس 2020

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: هل لديكم مستخدمين في مكاتبكم؟

الجواب: نعم أوظف في ديواني أربعة (04) مستخدمين، ثلاثة (03) منهم يحملون شهادة

في الترجمة والرابعة تحمل شهادة في الإعلام الآلي.

السؤال: ما هو نوع الشهادات التي تشترطونها في توظيفكم؟

الجواب: أفضل توظيف حملة شهادات في الترجمة.

السؤال: لماذا؟

الجواب: نظرا لمؤهلاتهم وكفاءتهم في العمل وسرعة تأقلمهم مع ظروف العمل في ديواني.

السؤال: هل تشترطون الخبرة المهنية في الترجمة عند التوظيف؟

الجواب: لا.

**السؤال:** كيف يتم تكوينهم على مستوى المكتب؟

**الجواب:** أكلفهم بأعمال بسيطة في بداية الأمر، وأخصص لهم ساعة في اليوم ألقى عليهم البعض من النصائح والإرشادات في العمل وأطلب من مساعدتي الرئيسية إعداد تقرير شهري لي عن مدى تطورهم في العمل.

**السؤال:** ما هي المدة التي احتجتم إليها لتكوين مستخدميكم تكويناً يسمح لهم بمردود كامل وكلي؟

**الجواب:** يحتاج على حسب اعتقادي المستخدمون من حملة شهادة في الترجمة لمدة سنة واحدة ونصف من التكوين لكي يصبحوا عمليين، إذ قدرتها بحجم ساعي قدره 900 من العمل في الترجمة، أما حملة شهادات جامعية أخرى فلقد قدرت المدة اللازمة لتكوينهم بـ 1200 ساعة.

**السؤال:** كيف تتم عملية تقييم وتقويم عمل مستخدميكم؟

**الجواب:** يتم التقييم بالرجوع إلى التقارير التي تعدها شهرياً مساعدتي الرئيسية ومن خلال تصحيح أعمالهم كذلك.

**السؤال:** إن طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي

لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تنصحون؟

**الجواب:** أظن بأن المزيد من التطبيق كفيلاً بتوفير أحسن تحضير لطلبة الترجمة لولوج سوق العمل، إذ أن أول معاينة قمت بها هو القالب النظري الذي يحبس الطالب نفسه فيه

ولا يجسد مكاسبه النظرية ميدانيا وأظن بأن تحسيس الطالب حول وجود تجسيد التكوين الذي تلقاه في الجامعة ميدانيا.

**السؤال:** كنت سأطرح عليكم سؤالاً يتعلق بكيفية التنسيق بين الهيئة التي تمثلونها وبين الجامعة في مجال التكوين وتبادل الخبرات ولكنكم أجبتم على الشرط الأول وأدعوكم للإجابة على الشرط الثاني من سؤالي والمتعلق بتبادل الخبرات؟

**الجواب:** بصفتي رئيسة للغرفة الجهوية للمترجمين الترجمة الرسميين لناحية الشرق، وفي الوقت ذاته بصفتي أستاذة جامعية، أريد أن أؤكد على استعدادنا التام والكامل لمساعدة طلبة الترجمة ومد يد العون لأساتذة الترجمة في إعطاء بعد ميداني للتكوين الجامعي من خلال إلقاء محاضرات وتنظيم ملتقيات لتبادل الخبرات.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم 22

استبيان موجه للمتربين المعتمدين والمحترفين

الأستاذة) عبد الحميد علي

مترجم(ة) ترجمان(ة) معتمد(ة) ومحلّف(ة) لدى محكمة خميس مليانة

(حوار تم عبر الهاتف)

بتاريخ: 30 مارس 2021

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: هل لديكم مستخدمين في مكاتبكم؟

الجواب: نعم أوظف في مكبتي ثلاثة (03) مستخدمات اثنتان (02) تحملان شهادة في

الترجمة والثالثة تحمل شهادة في المحاسبة.

السؤال: ما هو نوع الشهادات التي تشترطونها في توظيفكم؟

الجواب: صراحة أفضل توظيف مستخدمين من حاملي شهادات في الترجمة.

السؤال: لماذا؟

الجواب: لأنهن سريعات التأقلم مع طبيعة العمل الذي نقوم به، وقليلات الارتكاب للأخطاء

في الترجمة، وغير متعبات في التكوين إذ أنهن تستوعبن النصائح بسرعة ولا تكرر الأخطاء

كثيرا وتكفن الديوان الوقت القليل في التكوين والجهد.

**السؤال:** هل تشترطون الخبرة المهنية في الترجمة عند التوظيف؟

**الجواب:** لا لأن الخبرة تكتسب بالممارسة وأنا أفضل شخصيا تكوينهن بنفسني وصقل مهارتهن وفق مقتضيات الديوان.

**السؤال:** كيف يتم تكوينهم على مستوى المكتب؟

**الجواب:** بالعمل المتواصل والمستمر في الترجمة، إذ أكلفهن بأعمال بسيطة في البداية، وهي الأعمال التي أزيد من درجة صعوبتها وتعقيدها شيئا فشيئا حتى بلوغ المستوى الذي أريده.

**السؤال:** ما هي المدة التي احتجتم إليها لتكوين مستخدمكم تكوينا يسمح لهم بمردود كامل وكلي؟

**الجواب:** أظن بأن المدة اللازمة لتصبح حاملة شهادة في الترجمة المتخرجة حديثا من الجامعة تتراوح ما بين 700 و800 ساعة من التكوين المتواصل، في حين أن حملة شهادات أخرى يلزمهن قرابة السنتين اثنتين والنصف سنة من التكوين المتواصل في الترجمة ولكنهن لا تبلغن المستوى الذي تبلغه حاملة شهادة في الترجمة.

**السؤال:** كيف تتم عملية تقييم وتقييم عمل مستخدمتك؟

**الجواب:** التقييم يكون بواسطة المراقبة المستمرة التي أراعي فيها نسبة تطور الأسلوب في الترجمة وسرعة إنجاز العمل الذي تكلفن به وكذا نسبة تكرار الأخطاء الترجمة، وحينها

أدرك فيما إذا تطورن في مستواههن أم لا وأعمل حينها على تطوير نقاط قوتهن وتدارك نقاط ضعفهن.

**السؤال:** إن طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي

لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تنصحون؟

**الجواب:** إنني أنصح بالتركيز على الميادين الأكثر لجوء إليها في سوق العمل مثل الترجمة

القانونية والاقتصادية والتجارية والطبية وغيرها من الميادين الأخرى التي تحكم سوق العمل

ولا يمكن لذلك أن يتم إلى بالتوجه نحو الاختصاص في التكوين الجامعي.

**السؤال:** كنت سأطرح عليكم سؤالاً يتعلق بكيفية التنسيق بين الهيئة التي تمثلونها وبين

الجامعة في مجال التكوين وتبادل الخبرات ولكنكم أجبتم على الشرط الأول وأدعوكم للإجابة

على الشرط الثاني من سؤالي والمتعلق بتبادل الخبرات؟

**الجواب:** لقد كنت دائماً أسعى كوني أستاذ جامعي كذلك في الترجمة، للتنسيق بين ما

أواجهه في إطار عملي اليومي بالديوان وبين ما أقدمه من نصائح لطلبتي في الجامعة

بخصوص ضرورة تعلم خبايا كل ميدان من ميادين الحياة ولاسيما منها الاقتصاد والقانون

وهي المجالات الأكثر طلباً عليها في سوق العمل وأقول لهم بأن ما يقدمه الأستاذ لا يكفي

وحده لتكوينهم أحسن تكوين وإنما يجب عليهم أن يعتمدوا كذلك على أنفسهم ويحاولوا إثراء

جعبتهم من خلال المطالعة والبحث عن معارف أخرى تمكنهم من تكوين محصلة مصطلحية

ومعرفية تسمح لهم بالتحضير لولوج سوق العمل بكل أريحية.

أما عن إمكانية التعاون بين المترجمين المحترفين وبين الأساتذة الجامعيين، فهو تعاون ممكن على أن تضبط كميّاته وقواعده في إطار تشاور بين مختلف الفاعلين في هذا المجال.

نهاية الحوار.

## الملحق رقم 23

استبيان موجه للمتربين المعتمدين والمحترفين

الأستاذة) عزيز قاسي

مترجم(ة) ترجمان(ة) معتمد(ة) ومحلّف(ة) لدى محكمة الحراش

(حوار مباشر)

بتاريخ: 30 مارس 2020

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: هل لديكم مستخدمين في مكاتبكم؟

الجواب: نعم أوظف في ديواني مستخدمتين اثنتين (02) واحدة منهما تحمل شهادة في

الترجمة وأخرى تحمل شهادة في اللغة الفرنسية.

السؤال: ما هو نوع الشهادات التي تشترطونها في توظيفكم؟

الجواب: أفضل توظيف حملة شهادات في الترجمة.

السؤال: لماذا؟

الجواب: نظرا لمؤهلاتهم وكفاءتهم في العمل وسرعة تأقلمهم مع ظروف العمل في ديواني.

السؤال: هل تشترطون الخبرة المهنية في الترجمة عند التوظيف؟

الجواب: لا.

**السؤال:** كيف يتم تكوينهم على مستوى المكتب؟

**الجواب:** أكلهما بأعمال بسيطة في بداية الأمر ولكن ليس بنفس درجة البساطة، إذ أن المستخدمة التي تحمل شهادة في الترجمة لاحظت فيها ومنذ توظيفي لها مؤهلات تسمح لها بمعالجة عدد كبير من الوثائق التي يستقبلها الديوان، في حين يتم تكوين المستخدمة الثانية بشكل تدريجي.

**السؤال:** ما هي المدة التي احتجتم إليها لتكوين مستخدمكم تكويناً يسمح لهم بمردود كامل وكلي؟

**الجواب:** يحتاج على حسب اعتقادي المستخدمون من حملة شهادة في الترجمة لمدة طويلة من التكوين لكي يصبحوا عمليين، إذ قدرتها بسنة واحدة وأكثر بقليل وهو ما يعادل حجم ساعي قدره 700 ساعة من العمل في الترجمة، أما المستخدمة الثانية والتي تحمل شهادة في اللغة الفرنسية فلقد قدرت المدة اللازمة لتكوينها بـ 900 ساعة.

**السؤال:** كيف تتم عملية تقييم وتقويم عمل مستخدمتك؟

**الجواب:** التقييم يتم يومياً لكل عمل يقومون به وذلك من خلال تصحيح أعمالهما وتقديم النصائح لهما وبالتالي مراقبتهما باستمرار.

**السؤال:** إن طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي

لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تنصحون؟

**الجواب:** لقد كنت أستاذًا جامعيًا فيما سبق وأستطيع أن أقول بأن ما ينقص طالب الترجمة اليوم هو الإيمان في قدراته وإدراك نبل هذه المهنة وأن يرجع لتاريخها لكي يدرك المكانة المرموقة التي يحتلها المترجم في المجتمع وعلى مر العصور، أما عن التكوين الجامعي فلا أظن بأن العيب يكمن في التأطير وإنما في التحفيز وحب المهنة، كما أود أن أؤكد بأنه هنالك مشكل في انتقاء الطلبة الراغبين في الخوض في مجال الترجمة، وأنه من الخطأ اختيار اختصاص الترجمة من أجل الكسب وإنما يجب أن يدرك من يقصد هذا الاختصاص ثقل المسؤولية التي ستلقى على عاتقه، وأن كل كلمة يختارها ستكون لها انعكاسات كبيرة مستقبلًا.

**السؤال:** كنت سأطرح عليكم سؤالًا يتعلق بكيفية التنسيق بين الهيئة التي تمثلونها وبين الجامعة في مجال التكوين وتبادل الخبرات ولكنكم أجبتكم على الشرط الأول وأدعوكم للإجابة على الشرط الثاني من سؤالي والمتعلق بتبادل الخبرات؟

**الجواب:** اعتقادي بأنه يتعين مد جسور التواصل بين المحترفين وبين الأكاديميين ليس في مجال الترجمة لوحدها وإنما في كافة المجالات الأخرى، إذ أنه أصبح اليوم لزامًا على الجامعة أن تلم وتلبي احتياجات الشريك الاقتصادي لتيسر المرحلة الانتقالية التي يمر بها الطالب قبل ولوجه سوق العمل، ومن جهتنا نحن فإننا مستعدون دائمًا لمساعدة الطالب الجزائري على الحصول والاستفادة من خبراتنا لاسيما وأنه يوجد من بين المترجمين الرسميين

من بوسعه أن يفيد الجامعة كثيرا نظرا للمعلومات الكثيرة والقيمة التي اكتنزها على مر

السنوات.

نهاية الحوار.

## الملحق رقم 24

استبيان موجه للمتربين المعتمدين والمحترفين

الأستاذة) لونا قبعي

مترجم (ة) ترجمان (ة) معتمد (ة) ومحلّف (ة) لى محكمة حسين داي

(تم الحوار عبر الهاتف)

بتاريخ: 27 يناير 2021

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: هل لديكم مستخدمين في مكاتبكم؟

الجواب: نعم أوظف في ديواني مستخدمين اثنين (02) أحدهما حامل شهادة في الترجمة

وهو في نفس الوقت مترجم رسمي تعذر عليه فتح مكتب خاص به والآخر يحمل شهادة

ليسانس في اللغة العربية ويشغل عندي كمدقق ومراجع للوثائق.

السؤال: ما هو نوع الشهادات التي تشترطونها في توظيفكم؟

الجواب: ليس لدي تفضيل لهذا أو ذاك بما أنني أكونهم بنفسى على الترجمة شريطة أن

يكونوا يتقنوا اللغات.

السؤال: لماذا؟

**الجواب:** أولاً لأنه قليلاً ما تقدم إلى مكنتي طالب عمل يحمل شهادة في الترجمة، كان كل من تقدم إلى مكنتي يريد إما تربص قصير المدى أو يريد أن يقوم بالترجمة لصالح مكنتي ولكن لحسابه الخاص " Freelance "

**السؤال:** هل تشترطون الخبرة المهنية في الترجمة عند التوظيف؟

**الجواب:** لا لأنني أنا من يكونهم ومن لديه خبرة في الميدان يفضل العمل لحسابه.

**السؤال:** كيف يتم تكوينهم على مستوى المكنت؟

**الجواب:** لقد قمت بتوظيف مترجم رسمي آخر وهو مؤهل للقيام بكافة الترجمات التي أطلبها منه ولم يحتج لأي تكوين.

**السؤال:** ما هي المدة التي احتجتم إليها لتكوين مستخدمكم تكويناً يسمح لهم بمردود كامل وكلي؟

**الجواب:** أما عن التكوين، فأظن بأن سنة واحدة (600 ساعة حسب تقديري) كافية لتكوين حملة شهادة في الترجمة، في حين أن الأشخاص الذي لديهم شهادات في تخصصات أخرى يحتاجون إلى فترة أطول بقليل قدرتها بسنة ونصف (800 ساعة حسب تقديري).

**السؤال:** كيف تتم عملية تقييم وتقويم عمل مستخدمتك؟

**الجواب:** بالطبع التقييم يكون بواسطة المراقبة المستمرة والتصحيح والمتابعة.

**السؤال:** إن طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تتصحون؟

**الجواب:** نقص كبير في المحصلة المصطلحية للطلبة الذين قمت بتأطيرهم في إطار تربص تطبيقي وهو نقص يجب تداركه وأظن بأنه حان الوقت لكي تعتمد الجامعة نظام التخصص.

**السؤال:** كنت سأطرح عليكم سؤالاً يتعلق بكيفية التنسيق بين الهيئة التي تمثلونها وبين الجامعة في مجال التكوين وتبادل الخبرات ولكنهم أجبتهم على الشرط الأول وأدعوكم للإجابة على الشرط الثاني من سؤالي والمتعلق بتبادل الخبرات؟

**الجواب:** لقد سبق لي وأن كنت رئيساً للغرفة الوطنية للمترجمين التراجمة الرسميين وكنت دائماً أنادي وأدعوا إلى التنسيق مع الجامعة فيما يخص بتبادل الخبرات من كلا الطرفين وحتى إلى تحسين مستوى المترجمين الرسميين في إطار مواصلتهم لمسارهم الجامعي وفق صيغة يتفق عليها الطرفان ولكنه مشروع لم يرى النور ربما نظراً لعدم أخذ المسألة بمحمل الجد.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم 25

استبيان موجه للمتربين المعتمدين والمحترفين

الأستاذة) ميسوم كاملي

مترجم(ة) ترجمان(ة) معتمد(ة) ومكلف(ة) لدى محكمة وهران

(حوار تم بواسطة الهاتف)

بتاريخ: 22 مارس 2020

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: هل لديكم مستخدمين في مكاتبكم؟

الجواب: نعم أوظف في ديواني ثلاثة (03) مستخدمات، اثنتان (02) منهن منهم يحملون

شهادة في الترجمة والثالثة لديها مستوى السنة الثانية الثانوي.

السؤال: ما هو نوع الشهادات التي تشترطونها في توظيفكم؟

الجواب: أفضل توظيف حملة شهادات في الترجمة.

السؤال: لماذا؟

الجواب: نظرا لمؤهلاتهم وكفاءتهم في العمل وسرعة تأقلمهم مع ظروف العمل في ديواني.

السؤال: هل تشترطون الخبرة المهنية في الترجمة عند التوظيف؟

الجواب: لا.

**السؤال:** كيف يتم تكوينهم على مستوى المكتب؟

**الجواب:** أكلفهن بأعمال بسيطة في بداية الأمر وأدعوهن لتصحيح بعضهن البعض لكي يدركن أخطائهن بنفسهن.

**السؤال:** ما هي المدة التي احتجتم إليها لتكوين مستخدميكم تكوينا يسمح لهم بمردود كامل وكلي؟

**الجواب:** يحتاج على حسب اعتقادي المستخدمون من حملة شهادة في الترجمة لمدة سنة واحدة ونصف من التكوين لكي يصبحوا عمليين، إذ قدرتها بحجم ساعي قدره 900 من العمل في الترجمة، أما حملة شهادات جامعية أخرى فلقد قدرت المدة اللازمة لتكوينهم بـ 1200 ساعة.

**السؤال:** كيف تتم عملية تقييم وتقييم عمل مستخدميكم؟

**الجواب:** يتم التقييم عند تصحيح أعمالهن وكذا الاطلاع على نسبة تطور كل واحدة منهن.

**السؤال:** إن طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تتصحون؟

**الجواب:** لقد درست بالجامعة وأدركت بأن التكوين لا يعاب عليه بل يراعي كافة المقاييس الدولية ولكن طالب اليوم لا يبحث كثيرا ويقتصر على ما يعطى له في الدروس التي تبقى غير كافية بالنظر للحجم الساعي المخصص لكل وحدة وكذا العدد الكبير للطلبة في القسم الواحد وهو ما يحول دون الاستيعاب الجيد للدروس.

**السؤال:** كنت سأطرح عليكم سؤالاً يتعلق بكيفية التنسيق بين الهيئة التي تمثلونها وبين الجامعة في مجال التكوين وتبادل الخبرات ولكنكم أجبتكم على الشرط الأول وأدعوكم للإجابة على الشرط الثاني من سؤالي والمتعلق بتبادل الخبرات؟

**الجواب:** بصفتي رئيس الغرفة الجهوية للمترجمين التراجمة الرسميين لناحية الغرب، وفي الوقت ذاته بصفتي أستاذ جامعي، أريد أن أؤكد على استعدادنا التام والكامل لمساعدة الجامعة بكافة الوسائل التي بحوزتنا وخاصة منها الوسائل البشرية من أجل إعادة بعث شعلة الترجمة في الجزائر.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم 26

استبيان موجه للمتربين المعتمدين والمحترفين

الأستاذة) عكاشة كربية

مترجم(ة) ترجمان(ة) معتمد(ة) ومحلّف(ة) لدى محكمة الروبية

(حوار تم عبر الهاتف)

بتاريخ: 10 مارس 2020

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: هل لديكم مستخدمين في مكاتبكم؟

الجواب: نعم أوظف في ديواني مستخدمة واحدة (01) تحملان شهادة في الترجمة اسبانية.

السؤال: ما هو نوع الشهادات التي تشترطونها في توظيفكم؟

الجواب: أفضل توظيف حملة شهادات في الترجمة.

السؤال: لماذا؟

الجواب: نظرا لمؤهلاتهم وكفاءتهم في العمل وسرعة تأقلمهم مع ظروف العمل في ديواني.

السؤال: هل تشترطون الخبرة المهنية في الترجمة عند التوظيف؟

الجواب: لا.

السؤال: كيف يتم تكوينهم على مستوى المكتب؟

**الجواب:** أمر مباشرة للتكوين التطبيقي علما بأنه يفترض أن يكون المستخدم محضر مسبقا للترجمة ولا يحتاج إلا لفترة تسمح له بالتأقلم مع عمل الديوان، ويتجسد ذلك التكوين التطبيقي من خلال تكليفه بأعمال في الترجمة تحت إشرافي.

**السؤال:** ما هي المدة التي احتجتم إليها لتكوين مستخدمكم تكوينا يسمح لهم بمردود كامل وكلي؟

**الجواب:** لا يحتاج على حسب اعتقادي المستخدمون من حملة شهادة في الترجمة لمدة طويلة من التكوين لكي يصبحوا عمليين، إذ قدرتها بسنة واحدة وأكثر بقليل وهو ما يعادل حجم ساعي قدره 700 ساعة من العمل في الترجمة.

**السؤال:** كيف تتم عملية تقييم وتقويم عمل مستخدمتك؟

**الجواب:** التقييم يتم يوميا وعلى كل عمل يقوم به المستخدم وذلك من خلال تصحيح أعماله وتقديم النصائح له وبالتالي مراقبته فيما إذا يقوم بتكرار نفس الأخطاء وهو المؤشر الذي يدل على تطوره.

**السؤال:** إن طابتم منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تنصحون؟

**الجواب:** أعتقد بأن ما ينقص طلبة الترجمة هو التطبيق والتنوع في المجالات التي تتم معالجتها من أجل إكسابه محصلة معرفية ومصطلحية ثرية في كل المجالات وبالتالي تحضيره أحسن تحضير لسوق العمل.

**السؤال:** كنت سأطرح عليكم سؤالاً يتعلق بكيفية التنسيق بين الهيئة التي تمثلونها وبين

الجامعة في مجال التكوين وتبادل الخبرات ولكنكم أجبتكم على الشرط الأول وأدعوكم للإجابة

على الشرط الثاني من سؤالي والمتعلق بتبادل الخبرات؟

**الجواب:** ديواني مستعد لأي التماس تتقدم به الجامعة وأنا على أتم الاستعداد لمساعدة طلبة

الترجمة بكل ما اكتنزه من تجربة وخبرة بعد العديد من السنوات من الممارسة.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم 27

استبيان موجه للمتربين المعتمدين والمحترفين

الأستاذة) منى مالك

مترجم(ة) ترجمان(ة) معتمد(ة) ومحلّف(ة) لدى محكمة سطيف

(حوار تم بواسطة الهاتف)

بتاريخ: 23 يناير 2021

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: هل لديكم مستخدمين في مكاتبكم؟

الجواب: نعم أوظف في ديواني ثلاثة (03) مستخدمين، أحدهم يحمل شهادة في الترجمة

والاثنين الآخرين تحملان شهادات في تخصصات أخرى.

السؤال: ما هو نوع الشهادات التي تشترطونها في توظيفكم؟

الجواب: أفضل توظيف حملة شهادات في الترجمة.

السؤال: لماذا؟

الجواب: نظرا لمؤهلاتهم وكفاءتهم في العمل وسرعة تأقلمهم مع ظروف العمل في ديواني.

السؤال: هل تشترطون الخبرة المهنية في الترجمة عند التوظيف؟

الجواب: لا.

**السؤال:** كيف يتم تكوينهم على مستوى المكتب؟

**الجواب:** أكفهم بأعمال بسيطة في بداية الأمر، وأقوم بتصحيحها وذكر أسباب التصحيح، ثم أزيد في درجة صعوبة الأعمال وهكذا.

**السؤال:** ما هي المدة التي احتجتم إليها لتكوين مستخدميكم تكويناً يسمح لهم بمردود كامل وكلي؟

**الجواب:** يحتاج على حسب اعتقادي المستخدمون من حملة شهادة في الترجمة لمدة سنة واحدة أو أقل من التكوين لكي يصبحوا عمليين، إذ قدرتها بحجم ساعي قدره 600 من العمل في الترجمة، أما حملة شهادات جامعية أخرى فلقد قدرت المدة اللازمة لتكوينهم بـ 1200 ساعة.

**السؤال:** كيف تتم عملية تقييم وتقويم عمل مستخدميكم؟

**الجواب:** يتم التقييم أثناء مراجعة العمل وتصحيحه وكذا التأكد من استيعاب المستخدمين لسبب تصحيح أعمالهم.

**السؤال:** إن طابت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تنصحون؟

**الجواب:** العيب ليس في التكوين الجامعي ليس لأنني أستاذة جامعية، صحيح هنالك نقائص في التكوين الأكاديمي تتمثل في ضعف الحجم الساعي المخصص للتطبيق وكذا عدد الطلبة المتزايد الذي يحول دون إمكانية المتابعة الفردية لهم ولكن العيب كل العيب في

الطالب ذاته وفي ذهنيته التي ترضى بالأمر الواقع ولا تحاول تغيير الحاضر من أجل مستقبل أفضل.

**السؤال:** كنت سأطرح عليكم سؤالاً يتعلق بكيفية التنسيق بين الهيئة التي تمثلونها وبين الجامعة في مجال التكوين وتبادل الخبرات ولكنكم أجبتكم على الشرط الأول وأدعوكم للإجابة على الشرط الثاني من سؤالي والمتعلق بتبادل الخبرات؟

**الجواب:** بصفتي الأمينة العامة للغرفة الجهوية للمترجمين الترجمة الرسميين لناحية الشرق، وفي الوقت ذاته بصفتي أستاذة جامعية، أريد أن أؤكد على القيمة المضافة التي يوسع المحترفون أن يجلبوها للتكوين الجامعي من خلال تبادل خبراتهم مع أساتذة وطلبة الترجمة وهي الخبرة التي تولدت على مر السنين وأصبحت تراثاً لا يمكن الاستغناء عنه ويجب الاستفادة منه.

إن تصميمي لذلك التعاون يتمثل في أيام دراسية وملتقيات وتربصات تطبيقية يتم الاتفاق حولها وضبط قواعدها مسبقاً.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم 28

استبيان موجه للمتربين المعتمدين والمحترفين

الأستاذة) فتيحة معتوق

مترجم(ة) ترجمان(ة) معتمد(ة) ومحلّف(ة) لدى محكمة الحراش

(حوار مباشر)

بتاريخ: 07 يناير 2021

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: هل لديكم مستخدمين في مكاتبكم؟

الجواب: نعم أوظف في ديواني مستخدمتان اثنتان (02) تحملان شهادة في اللغة الفرنسية.

السؤال: ما هو نوع الشهادات التي تشترطونها في توظيفكم؟

الجواب: أفضل توظيف حملة شهادات في الترجمة.

السؤال: لماذا؟

الجواب: نظرا لمؤهلاتهم وكفاءتهم في العمل وسرعة تأقلمهم مع ظروف العمل في ديواني.

السؤال: هل تشترطون الخبرة المهنية في الترجمة عند التوظيف؟

الجواب: لا.

السؤال: كيف يتم تكوينهم على مستوى المكتب؟

**الجواب:** يتم التكوين بواسطة أعمال يومية في الترجمة فضلا عن الأعمال الإدارية الأخرى، أما عن الأعمال التي أكلفها بها فتمثل في بداية الأعمال في أعمال بسيطة وسهلة مثل الوثائق الإدارية ووثائق الحالة المدنية وغيرها من الوثائق الأخرى السهلة، ثم أزيد من درجة صعوبة الأعمال وتعقيدها شيئا فشيئا حسب نسبة تطورهما.

**السؤال:** ما هي المدة التي احتجتم إليها لتكوين مستخدميكم تكوينا يسمح لهم بمردود كامل وكلي؟

**الجواب:** لا يحتاج على حسب اعتقادي المستخدمين من حملة شهادة في الترجمة لمدة طويلة من التكوين لكي يصبحوا عمليين، إذ قدرتها بسنة واحدة وأكثر بقليل وهو ما يعادل حجم ساعي قدره 800 ساعة من العمل في الترجمة، أما المستخدمين اللتين أوظفهما في ديواني فلقد لزمهما قرابة السنتين اثنتين من التكوين أي ما يوافق 1200 ساعة.

**السؤال:** كيف تتم عملية تقييم وتقويم عمل مستخدمتك؟

**الجواب:** في المرحلة الأولى أشرف كلية على أعمالهما تصحيحا ونصحا وتوجيها، ثم منحت لهما المزيد من الحرية في العمل عندما قدرت بأنهما بوسعهما القيام بالمزيد من الأعمال مع درجة أقل من الأخطاء وهما الآن قادرتان على العمل دون الحاجة لمراجعة عملهما.

**السؤال:** إن طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تتصحون؟

**الجواب:** يختلف مترجمو اليوم عن سبقوهم من حيث الذهنية التي يتحلون بها عند إقدامهم على العمل في مجال الترجمة، إذ كان من سبقوهم يترشحون للعمل فيها بدون شرط مسبق ولا خلفية، وهمم الوحيد في ذلك هو تعلم المهنة في أحسن الأماكن، في حين أن مترجمي اليوم يأتون إلى الترجمة واضعين نصب أعينهم الاستقلال بأنفسهم بعد اكتساب القليل من الخبرة ثم الاتجاه إلى الممارسة الحرة لها واضعين نصب أعينهم الكسب المالي، فالعمل كل العمل يجب أن يركز على ذهنية الطلبة وحثهم على اكتساب الخبرة في الترجمة من أهل الخبرة حتى وإن تطلب منهم ذلك قضاء الكثير من الوقت في التدريب.

**السؤال:** كنت سأطرح عليكم سؤالاً يتعلق بكيفية التنسيق بين الهيئة التي تمثلونها وبين الجامعة في مجال التكوين وتبادل الخبرات ولكنكم أجبتكم على الشرط الأول وأدعوكم للإجابة على الشرط الثاني من سؤالي والمتعلق بتبادل الخبرات؟

**الجواب:** إنني أمارس مهنة الترجمة القضائية والقانونية منذ 26 سنة وهو ما يعني بأنني أتوفر على خبرة وتجربة في هذا الميدان أريد أن أقاسمها مع طلبة الترجمة ولكنني لست أنا من يجب أن يحدد الصيغة التي يمكنني أن أساعد بها الجامعة، فيجب إذن رسم استراتيجية لتبادل الخبرات فيما بيننا وبين الجامعة والطلبة وهذا أمر يجب أن يفكر فيه القائمون على التكوين في الترجمة بالجامعة ونحن مستعدون للمساعدة في أي وقت.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم 29

استبيان موجه للمتربين المعتمدين والمحترفين

الأستاذة) بشرى نعاى عربات

مترجم(ة) ترجمان(ة) معتمد(ة) ومحلّف(ة) لدى محكمة الحراش

(تم الحوار عبر الهاتف)

بتاريخ: 09 يناير 2021

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: هل لديكم مستخدمين في مكاتبكم؟

الجواب: نعم أوظف في ديواني ثلاثة (03) مستخدمات اثنتان منهن تحملان شهادة في

الترجمة والثالثة تحمل شهادة في التكوين المهني سكرتاريا.

السؤال: ما هو نوع الشهادات التي تشترطونها في توظيفكم؟

الجواب: أفضل توظيف حملة شهادة في الترجمة.

السؤال: لماذا؟

الجواب: نظرا لكفاءتهم وتكوينهم القاعدي الذي يمكنهم من التأقلم بسرعة مع ظروف العمل

في مكاتبنا وحباً في المهنة.

السؤال: هل تشترطون الخبرة المهنية في الترجمة عند التوظيف؟

الجواب: لا.

السؤال: كيف يتم تكوينهم على مستوى المكتب؟

الجواب: أكلفهم بأعمال بسيطة في المرحلة الأولى وأقوم بتصحيح أعمالهم وأبلغهم بسبب قيامي بذلك التصحيح ليتعلمو، وأزيد من درجة صعوبة الأعمال التي أكلفهم بها أولاً بأول مع تطورهم.

السؤال: ما هي المدة التي احتجتم إليها لتكوين مستخدميكم تكويناً يسمح لهم بمردود كامل وكلي؟

الجواب: أما عن التكوين، فأظن بأن ما لا يقل عن سنة ونصف (800 ساعة حسب تقديري) كافية لتكوين حملة شهادة في الترجمة، في حين أن الأشخاص الذي لديهم شهادات في تخصصات أخرى يحتاجون إلى فترة أطول قدرتها بسنتين اثنتين وأكثر (1200 ساعة حسب تقديري).

السؤال: كيف تتم عملية تقييم وتقويم عمل مستخدميكم؟

الجواب: يتم التقييم أثناء عملية التصحيح والتدقيق في الترجمات وهنا أعاين مدى تطور المستوى.

السؤال: إن طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فبماذا تتصحون؟

**الجواب:** يعاني أغلب من يشتغل عندي من محصلة مصطلحية ومعرفية ناقصة خاصة في القانون والمصطلحات الاقتصادية بمعنى آخر كل ما هو تقني وأظن بأنه يجب على الجامعة أن تتدارك هذا العجز لتمكين طلبتها من ولوج سوق العمل بأريحية أكثر.

**السؤال:** كنت سأطرح عليكم سؤالاً يتعلق بكيفية التنسيق بين الهيئة التي تمثلونها وبين الجامعة في مجال التكوين وتبادل الخبرات ولكنهم أجبتهم على الشرط الأول وأدعوكم للإجابة على الشرط الثاني من سؤالي والمتعلق بتبادل الخبرات؟

**الجواب:** نحن مستعدون لمساعدة طلبة الترجمة نظراً لشغفنا بهذه المهنة النبيلة التي نعوض عليها بالنواجد، إن التجربة والخبرة التي تمكننا من الحصول عليها على مر السنين من الممارسة اليومية للترجمة تؤهلنا لإفادة الجامعة بالكثير من المعلومات التي تجعلها تلم بمقتضيات سوق العمل في الترجمة ونحن على أتم الاستعداد للمساعدة.

**نهاية الحوار.**

## الملحق رقم 30

استبيان موجه للمتربين المعتمدين والمحترفين

الأستاذة) علي نعاس عربات

مترجم(ة) ترجمان(ة) معتمد(ة) ومحلف(ة) لدى محكمة الشلف

(حوار تم بواسطة الهاتف)

بتاريخ: 07 يناير 2021

السؤال: هل يمكنني أن أذكر اسمك في هذا الاستبيان؟

الجواب: نعم.

السؤال: هل لديكم مستخدمين في مكاتبكم؟

الجواب: نعم أوظف في ديواني ثلاث (03) مستخدمين واحد منهم يحمل شهادة في الترجمة

والاثنين الآخرين يحملان شهادات جامعية في تخصصات أخرى.

السؤال: ما هو نوع الشهادات التي تشترطونها في توظيفكم؟

الجواب: أفضل توظيف حملة شهادات في الترجمة.

السؤال: لماذا؟

الجواب: نظرا لمؤهلاتهم وكفاءتهم في العمل وسرعة تأقلمهم مع ظروف العمل في ديواني.

السؤال: هل تشترطون الخبرة المهنية في الترجمة عند التوظيف؟

الجواب: لا.

**السؤال:** كيف يتم تكوينهم على مستوى المكتب؟

**الجواب:** إن أول خطوة أبدأ بها تكويني هو أنني أعرفهم بالسلك الذي ننتمي إليه وبقدسية الثقة التي وضعتها الدولة في المترجم الرسمي الذي منحته ختمها لينوب عنها في مجال اللغة، ثم أحسهم بخصوص العمل النبيل الذي نقوم به والذي نبسط من خلاله للجهاز القضائي عمله اليومي ونمكنه من الاقتصاد في الوقت والجهد وفهم المستندات التي يبني عليها حيثياته.

أما عن التكوين العملي فأقوم بتكليف مستخدمي المكتب بأعمال بسيطة وتزداد درجة صعوبة تلك الأعمال شيئاً فشيئاً حتى يصلو إلى مستوى يمكنهم من معالجة كافة الأعمال التي نعالجها في مكتبنا.

**السؤال:** ما هي المدة التي احتجتم إليها لتكوين مستخدميكم تكويناً يسمح لهم بمرود كامل وكلي؟

**الجواب:** يحتاج على حسب اعتقادي المستخدمون من حملة شهادة في الترجمة لمدة سنة من التكوين لكي يصبحوا عمليين، إذ قدرتها بحجم ساعي قدره 300 من العمل في الترجمة، أما حملة شهادات جامعية أخرى فلقد قدرت المدة اللازمة لتكوينهم بـ 600 ساعة.

**السؤال:** كيف تتم عملية تقييم وتقويم عمل مستخدميكم؟

**الجواب:** التقييم يتم يومياً لكل عمل يقومون به وذلك من خلال تصحيح أعمالهم وتقديم النصائح لهما وبالتالي مراقبتهم باستمرار، كما أكلف كل واحد منهم بتصحيح عمل الآخر

وإعادة قراءته من أجل تحسينه أو نقده وهي عملية تسمح لهم بإدراك المستوى الذي وصلوا إليه في عملهم.

**السؤال:** إن طلبت منكم تقديم نصائح وتوصيات فيما يخص التكوين الأكاديمي والجامعي

لطلبة الترجمة بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل فيماذا تتصحون؟

**الجواب:** إنني أكاد أتعجب عندما أرى بأن الحاملين لشهادة في الترجمة ليس لديهم فكرة

عن الترجمة القانونية والقضائية ومحصلتهم المصطلحية في هذا المجال جدا فقيرة وأحث

الجامعة على تدارك هذا الأمر.

**السؤال:** كنت سأطرح عليكم سؤالا يتعلق بكيفية التنسيق بين الهيئة التي تمثلونها وبين

الجامعة في مجال التكوين وتبادل الخبرات ولكنكم أجبتهم على الشرط الأول وأدعوكم للإجابة

على الشرط الثاني من سؤالي والمتعلق بتبادل الخبرات؟

**الجواب:** أعتقد بأنه بوسع الغرفة الوطنية للمترجمين الترجمة الرسميين التي هي امتداد لوزارة

العدل أن تساعد كثيرا الجامعة في تأطير التكوين الميداني للطلبة المترجمين وذلك من

خلال تبادل الخبرات والمعلومات والتأطير مع الجامعة، لقد أكسبتنا سنوات الممارسة

والتعاون مع الاتحاد الأوروبي في مجال اصلاح القضاء كنزا من الخبرة والتجربة والمعلومات

يمكننا أن نفيد بها الطالب ليصبح أكثر إماما بالترجمة المحترفة ولا أظن الجامعة تستغني

عن هذا الكنز الذي لا يستهان به في استراتيجيتها التكوينية.

**نهاية الحوار.**

مسرد المصطلحات الموظفة عربي - فرنسي -  
انجليزي

" أ "		
Exploratory	Exploratoire	استكشافي
" ت "		
Specialization	Spécialisation	تخصص
Equivalence	Equivalence	تكافؤ
University's training	Formation universitaire	تكوين جامعي
Literal translation	Traduction littérale	ترجمة حرفية
Legal translation	Traduction juridique	ترجمة قانونية
Judicial translation	Traduction judiciaire	ترجمة قضائية
" ج "		
Study subjects	Sujets de l'étude	جمهور العينة
" س "		
Legal translation market	Marché de la traduction juridique	سوق الترجمة القانونية
Context	Contexte	سياق
" ع "		
History of translation	Traductologie	علم الترجمة

Translation process	Opération traduisante	عملية ترجمة
Globalization	Mondialisation	عولمة
" ف "		
Translate	Traduire	فعل ترجمي
" ق "		
Law	Loi/droit	قانون
Legal rules	Règles de droit	قواعد قانونية
" ل "		
Linguistics	Linguistique	لسانيات
Legal language	Langage juridique	لغة قانونية
" م "		
Registered and sworn translator	Traducteur agréé et assermenté	مترجم معتمد ومحلف
Cognitive background	Bagage cognitif	محصلة معرفية
Legal terms	Terminologie juridique	مصطلحات قانونية
Bilingual	Bilingue	مزدوج اللغة

" ن "		
Legal system	Système juridique	نظام قانوني
" و "		
Functionnal	Fonctionnelle	وظيفي

الملخص باللغة الانجليزية

This study, which is an exploratory and comparative one, is a preliminary step to investigating and functional implications for legal translations, as well as the training output in the legal translation market, aims to give an idea about training situation in the Translation Institute belonging to the University of Algiers 2 as seen by its professors, and how they evaluate the training within the context of the Bachelor – Master – Phd Degrees “B.M.PhD” system, and what are their expectations for the future of such training.

They, first of all, put the light of the situation of training that they considered acceptable but some shortcomings and issues that need to be remedied, they consider also that the problem does not lie to the B.M.PhD system itself, but to its application, by the way that targets of such system should be wholly understood and assimilated if we want to achieve them.

For this purpose, the most appropriate choice was to use the direct interview way instead of questionnaire one, which method enabled the interaction with subjects of the study and obtain, accordingly more in-depth and spontaneous answers that made the study more interesting.

Moreover, the fact that African and oriental translators/interpreters have a monopoly on translation market within international organizations, mainly the legal translation market, led to ask questions about the reasons to such a situation and what prevents the Algerian translation not to find its way into the global translation market, is it a question of training, or a question of lack of competitiveness?

Translating legal texts is regarded by many researchers as one of the most arduous endeavours, it has always been different from other types of translation, and its own characteristics, its restrictive and even dissuasive nature and its impacts on the life of society, make it a specialty that has aroused the interest and curiosity of researchers in translation studies. This is mainly due to the particularity of legal language and in particular, the system-bound nature of legal terminology.

For many time, the academic training was considered as the main reason to that, but the various interviews with subjects of the study, and reading of the various studies made on the B.M.PhD system applied in university's training, enabled to reach better understanding of the functioning of this system which is not, in fact, in question, insofar as it privileges precisely a training focused on job market, but not only, because it encourages, moreover, the student to opt for research if he has the capacities to do so, as many advantages that lead to say that, finally, the B.M.PhD system is not to blame, but that it is its application which suffers from shortcomings which prevent its success, which is felt in the job market, in particular that of legal translation, which is struggling to find a place in the international market, due to the lack of competitive translators in the field.

An idea is given, through this study, about the rate of integration of translation graduates into the legal translation market, which has become, due to the phenomenon of globalization, an unavoidable factor in the legal translation market. employment, because of its impact on the various transactions and exchanges that took place, within this framework, between various operators, a segment of the economy that cannot be neglected insofar as it is a sector that creates wealth and a windfall that could reduce the unemployment rate among young translation graduates.

These are all questions to which answers were found in this study, that was a process focused on two categories of subjects of study, the trainers and the trainees, for the first category, it was in order to know more about the translation training situation within the Translation Institute of the University of Algiers 2, to inquire about the training situation and the perspectives to translation specialty.

The various interviews made with them allowed to reach a number of results and conclusions, namely that the mentality of the students, a large part

of them, is focused on the job market until even forget about learning, with the diploma in sight and not learning translation which is the essence of any training, as well as the high number of students which continues to increase year after year, prevents a quality follow-up to its rate of progression, as well as other results to which this study concluded.

Finally and from a purely technical point of view, a successful training is a training which is part of a global vision, with well-defined objectives, and adequate means which allow to optimize it, a training with a prospective vision which takes into consideration the aspirations of those first interested in knowing the students themselves, a training which adapts to the requirements of the moment but without submitting to them, because science cannot be restrained by any requirement except that of universality and discovery.

The aim of this study is to shed light also on the outputs of university's training in translation at the Translation Institute belonging to the University of Algiers 2.

To reach this purpose, university academic training should prepare the translator to deal with this kind of translation, and how to take into account the pragmatic and functional considerations in legal translation process, by the way that he becomes aware to the fact that legal translation involves more than terminological and syntactic issues and it is mere that process of linguistic transcoding but an act of communication in the mechanism of law.

To this end, legal translator must be able to use language effectively to express legal actions and achieve the desired effects.

Accordingly, when investigating legal translation market through the accredited and sworn translators' offices, who were subject to field investigation, enabled to reach many conclusions that prove, as shown by figures, the academic training effectiveness that enables students to adapt quickly and easily to legal translation market challenges and requirements.

Field investigations enabled also to know more about the legal

translation market needs and trends, and how figures reached to enable the training staff to be aware of and to adjust their training accordingly.

These are, in essence, the main conclusions of this study, conclusions intended to give some indicators with respect to legal translation market in Algeria.

## قائمة المراجع

## المراجع باللغة العربية:

- إبراهيمي، س.، إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر - مشروع (ل.م.د) قراءة تحليلية نقدية، رسالة ماجستير، قسم علم اجتماع التنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006.
- القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (الأونسيترال) UNCITRAL United Nations Model Law on International Commercial Arbitration، لعام 1985 مع التعديلات التي اعتمدت عام 2006، لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، فيينا 2008، منشورات الأمم المتحدة ISBN 978-92-1-633039-2, sales No.A08 V4.
- أمر رقم 95-13 المؤرخ في 10 شوال 1415 هجري الموافق ليوم 11 مارس 1995 يتضمن تنظيم مهنة المترجم الترجمان الرسمي ونصوصه التطبيقية.
- أيت تقاتي، ح.، " الترجمة القانونية بين الحماية والتقييد "، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 10، العدد 03، 2019، ص.ص. 08، 573-574.
- بختي، ز.، " تحسين الجودة في التعليم العالي الجزائري من خلال تطبيق نظام ل.م.د "، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 26، سبتمبر 2017، ص.ص. 161-173.
- بليل، و.، الترجمة في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 م - 1962 م، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، الجزائر، السنة الجامعية 2016/2017.

- بن دالي، ح.م.ش.، الترجمة الأدبية والترجمة العلمية: مساهمة في إثراء علم الترجمة، رسالة دكتوراه العلوم في علم الترجمة، جامعة الجزائر، قسم الترجمة، 2013/2012.

- بن شريف، م.ه.، إشكالية الترجمة القانونية: دراسة في ترجمة العقود من الفرنسية إلى العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم في الترجمة، جامعة وهران 2، كلية العلوم الاجتماعية، 2017/2016.

- بن عودة، ع.، " ترجمة الوثائق التاريخية القانونية: النسخ كوسيلة لقراءة النصوص وتسهيل ترجمتها "، مجلة معالم، مجلد 13، العدد الخاص، 2021، ص.69-84.

- بوخالفة، م.ر.، تعليمية الترجمة في طور الماستر في الوضع الراهن بالجزائر، دراسة ترجمية استكشافية مقارنة، رسالة دكتوراه العلوم في الترجمة، جامعة الجزائر 2، معهد الترجمة، السنة الجامعية 2016/2015.

- بيوض، إ.، تعليم وتقييم الترجمة في الجزائر: دراسة تحليلية نقدية لتجربة شخصية في تعليم وتقييم الترجمة، دكتوراه الدولة في الترجمة، معهد علم النفس، 2007.

- تقرير الطبعة 15 للصالون الدولي للكتاب التي جرت بالجزائر العاصمة خلال الفترة الممتدة ما بين 26 أكتوبر و06 نوفمبر 2010

- شريط، ك.، دور الإصلاحات في الجزائر نظام ل م د في تحسين التنسيق بين مخرجات التعليم وسوق العمل، ورقة مقدمة لأعمال المؤتمر الدولي الثالث تكامل بعنوان

تكامل مخرجات التعليم في سوق العمل في القطاع العام والخاص، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، الأردن، أيام 28 إلى 01 أبريل 2014.

- شريق محمد هشام، إشكالية الترجمة القانونية: دراسة في ترجمة العقود من الفرنسية إلى العربية، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص الترجمة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، 2017، ص. 116.

- شويطي، أ.، " إشكالية ترجمة النص القانوني "، مجلة مقاليد، العدد 10، جوان 2016، ص. 127-134.

- ضمراوي، ب.، تعريف العولمة. اطلع عليه في الموقع <https://mawdoo3.com/> بتاريخ 26 ماي 2021 على الساعة 14 سا 30 د.

- لكحل، ع.ر.، شامخ، ص.د.، " نظام ل.م.د في الجزائر بين المعوقات والطموحات "، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، العدد 16، 2017، ص. 164-178.

- محمد شريف، إ.، " القانون والترجمة القانونية في الجزائر - بدايات وتحديات "، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 01، 2020، ص. 136-148.

- منصور محمد حسين، " نظرية القانون: مفهوم وفلسفة وجوهر القانون، طبعة القاعدة القانونية "، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009، ص. 133-134.

- قلو، ي.، تقييم الترجمة من العربية إلى الإنجليزية: دراسة تجريبية لترجمات طلبة

التدرج في قسم الترجمة في جامعة الجزائر، رسالة دكتوراه العلوم في الترجمة، جامعة الجزائر  
2، معهد الترجمة، 2013.

- هلايلي، ح.، " المترجمون في الجيش الفرنسي: آليات وركائز الإدارة الاستعمارية  
في الجزائر (1830-1962)", مجلة الحوار المتوسطي، العدد 11-12، مارس 2016،  
ص.175-187.

- ياسر، إ.، " الترجمة بين الاستقلالية والتبعية "، مجلة جامعة تشرين للدراسات  
والبحوث العلمية، مجلد 29، العدد 1، 2007.

### المراجع باللغات الأجنبية:

- AISSANI, A., « L'enseignement de la traduction en Algérie », in Meta :  
journal des traducteurs, volume 45, n°3, 2000, pp.480-490.

- AUBIN, M.C, « L'enseignement théorique dans un programme de  
formation universitaire en traduction », in Meta : journal des traducteurs,  
volume 48, n°3, septembre 2003, pp.438-455.

- BELL., R.T., Translation And Translating: Theory And Practice, 1991.

- BENAOUA, A., « Formation du traducteur interprète officiel en  
Algérie : état des lieux », in Sciences de l'homme, volume 9, numéro 2, mars  
2017.

- BOCQUET, C., La traduction juridique. Fondement et méthode,  
Bruxelles, de Boeck, coll. « Traducto », 2008.

- BOUKHALFA, M.R., « La traduction du français vers l'arabe : une  
difficulté certaine mais des solutions sûres. », in : **Cahiers de traduction,**

numéro 7, 2016, p.39.

- CAO, D, "Translating laws", Multilingual matters, Ltd, USA, p. 05.

- CHARRET DEL BOVE, M., « Le diplôme universitaire de traducteur interprète juridique un exemple de formation continue en traduction juridique ». Mariette Meunier, Marion Charret-Del Bove, Eliane Damette. « Traduction juridique : Points de vue didactiques et linguistiques », Publications du CEL, pp.13-30, 2013, 9782364420281. ffhal-00980080ff.

- DURIEUX, C., *Fondement didactique de la traduction technique*, Paris, Didier érudition, 1988.

- FERAUD, L.C., *Interprètes de l'Armée d'Afrique (Archives du corps)*.  
<https://archive.org/details/lesinterpretesde00frgoog/page/n429/mode/2up>

- FIOLA, M., « Prolégomènes à une didactique de la traduction professionnelle », in *Meta : journal des traducteurs*, volume 48, numéro 3, septembre 2003, pp. 336-346.

- FROELIGER, N., *Le traducteur face à l'interdisciplinarité*, Liban, Université Saint Esprit, Kaslik, 1999.

- GEMAR, J.-C., « La traduction juridique : art ou technique d'interprétation? », in *Meta : journal des traducteurs*, volume 33, n°2, 1988, pp.305-306, <https://doi.org/10.7202/002850ar>.

- GEMAR, J.-C., « La Terminologie, langue et discours juridiques. Sens et signification du langage du droit », in *Meta : journal des traducteurs*, volume 36, n°1, 1991, pp.275-283.

GRAND-GUILLAUME,

G., *Arabisation et politique linguistique au Maghreb*, Paris: Maisonneuve et Larose, 1983, volume 18, numéro 3, p.214.

- GREENSTEIN, R., *La langue, le discours et la culture en anglais du droit*, Sorbonne, Paris, 2005.

- GILE, D., « La lecture critique en traductologie », in *Meta : journal des*

traducteurs, volume 40, numéro 1, 1995, pp. 5-14.

- GILE, D., « L'interdisciplinarité en traductologie : une optique scientométrique », Communication présentée au colloque « Relations d'interdisciplinarité en traduction », Istanbul Université technique de Yildiz, 2002.

- GOUADEC, D., *Le traducteur, la traduction, et l'entreprise*, Paris, AFNOR, gestion, 1989.

- GUIDERE, M., *La traduction arabe, Méthode et applications, De la traduction à la traductique*, Lyon, Ed.Ellipses, 2005.

- HATIM, B., Buckley R. and Shunnaq, A. (1995) *The Legal Translator at Work: A Practical Guide*. Ibid. Dar Al-Hilal for Translation.

- HERVEY, S., and HIGGINS, I, (1992), *Thinking Translation*, London: Routledge.

- LADMIRAL, JR., *Traduire, théorème pour la traduction*, Paris, petite bibliothèque Payot, 1979.

- LADMIRAL, JR., MERIAUD, M., « Former des traducteurs : pour qui ? pour quoi ? » in *Meta : journal des traducteurs*, volume 50, numéro 1, mars 2005, pp.28-35. <https://doi.org/10.7202/010654ar> .

- LEDERER, M., *La traduction aujourd'hui : le modèle interprétatif*, Paris, Hachette, 1994.

- MAHTOUT, M., GAUDIN, F., « Approche historique et sociolinguistique de la lexicographie bilingue missionnaire et les langues minoritaires en Algérie coloniale (1830-1930) : le cas du berbère ». In : Actes du XIVe Congrès international de lexicographie, Leeuwarden, Ljouwert : Fryske Academy, juillet 2010, pp. 6-10.

- NEWMARK, P., *Approaches to translation*, Oxford-New-York-Toronto-Sydney-Frankfurt-Pergamon Press, 1981.

- NIDA, E., *Toward a Science of Translating*, Leiden, Brill, 1964.

- REISS, K., *Problématique de la traduction*, Paris, Economica, Anthropos, 2009.
- SARSEVIC, S., *New Approach to legal translation*, Kluwer Law International, The Hague, London, Boston, 2000.
- SELESKOVITCH, D., LEDERER, M., *Interpréter pour traduire*, Publications de la Sorbonne, Paris, Didier Erudition, 1984.
- SPARER, M., (1988). L'enseignement de la traduction juridique : une formation technique et universitaire, in *Meta : journal des traducteurs*, volume 33, numéro 2, 1988, pp. 319–328. <https://doi.org/10.7202/00420Sar>.
- TALEB EL IBRAHIMI. KH, *les algériens et leur(s) langue(s)*, EL HIKMA, Algérie, 1997.
- VINAY, J.P., DARBELNET, J., *Stylistique comparée du français et de l'anglais*, Paris, Ed. Didier, 1958.
- ZABOOT T, **Un code switching algérien : le parler de Tizi-Ouzou**, thèse de doctorat, université de la Sorbonne, 1988.

## المراجع الالكترونية:

- <http://www.unesco.org/xtrans/bsstatexp.aspx>:
- <https://www.encyclopedia.com/reference/encyclopedias-almanacs-transcripts-and-maps/bidpai>
- [https://ar.wikipedia.org/wiki/قانون\\_عام](https://ar.wikipedia.org/wiki/قانون_عام)
- <https://docplayer.fr/21576081-L-apc-dans-le-systeme-educatif-algerien.html>
- <https://www.irdp.ch/institut/validite-ecologique-2182.html>.